



صفوح النخو

١٢١  
١٢٢

٢٥٥



اساندرت منصور ارسلت  
جو التجا بجايت نشي

جذابت بزردي صلاح توبه نور  
سماع و غدا بجا نغمه رباب کجا

سماع و غدا

و وضع علم النجوم حفرة على  
اولا راحة الله يلبس



٦٠٩



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt	608

الملك لله دخل في حفظ عبك  
الحاجي لشر اغاناء و السبع الكشيت  
و ما يندلف



يدو المستحق اللطيف من وقف مولانا صاحب الحيرات  
حضرت اغا و دار السعادم الحاج شير و فقه المحر الكثير  
من هو على كل شئ قدس حرم العظمى الله تعالى  
محمد امين المصطفى و فاته المحرمين  
عونه



**بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لنا**

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشكر فذلك كانت الفاء لازمة لها قال  
 سيبويه قوله اما زيد فمطلق معناه هما كين من شي خذير مطلق وعازله هي حرث

الفاء الي خبر كراهية ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لغطا ولتضمن معنى لا  
 لم يلاحظ فصل فلا يميزها الا الاسم وتعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يتعلما  
 المتكلم لتفصيل ما اجماعا طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوك اما زيد  
 فأكرمته واما خالد فانهتبه واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يتعلما اخذوا كل من لم يزل  
 في كلام متناف من آية غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يلي في اواخر الكتب

من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف المضاف اليه يعني على الضم ويأتي غايته  
 وهاهنا لم يحذف المضاف اليه فليبين وترك منصوبا جيا الظرفية والعامل  
 او اضافته حمد الله

اما سيبويه في جميع النحويين لانها انبسطت بها عن الفعل تقع في الظروف خاصة  
 ولا يجوز ان يعمل فيه اذ يرت عياض اذ يرت انما بعد الفاعل من حمد الله ان المظلة  
 والالظ عياض اذ يرت ان المظلة بعد الفاعل من حمد الله لان ان تقطع

ما بعد ما من العمل فما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج  
 بن يعمل في الظروف خارج وجعله منصوبا بابا فذلك لانهم اذا كانوا ممن يسمعون  
 تقدم

قد خلت التوبة على  
 بعد اتفاقهم على ان يوافق في انما  
 مودة بينه وبينه او قام مقامها  
 وضع لم

واورد سيبويه استبعادا بعدية  
 فظلم والارتم في النحويين للعهد  
 او يفتش على عدم اعتداله الخلف  
 للروى

اما بعد حمد الله جاعل في الكلام والصلوة على نبينا محمد وآله واصحابه يومئذ الاسلام

تقديم محمول ان عليها فهم لتقديم محمول لها عليها المنع واما اذا  
 جعلا لان البنية فمع حتى يطابق قلنا الفقه حينها  
 اخذوا التفصيل فهدوا اذا كان في من الاف واللام  
 يستعمل فيه المذكر والمؤنث فهدوا مجازا واللام

اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعلت اما وان شئت اعلت خارجا  
 واذا قلت اما زيد انا ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان اما لا تعمل

في المفعول به واذا قلت اما زيد فاني ضارب فالمعنى متشبهة عند جميع  
 النحويين الا ابو العباس المبروفاته اجاز منصوب بـ ضارب وجعل لانا خاصة

تصحح التقديم لما يتبعه وقد تعد بعض المتأخرين عن سيبويه بهذا

ولعل قول ابي الدرداء اما بادي بدي فاني احمده الله تعالى بعد هذا الكتاب

فان اتصا بـ ذي على الحال من المستكن في احمده والعامل هو يعني احمده

قد عمل مع وقومه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال

اي لا يمكن ان تعمل الآتي الظروف وفاقا ولا عمل المظلة مانع آخر وهو وقوعه

في صلة ان وشي مما في حيزه لا يتقدمها قوله جاعل الخوف الكلام وجه

التشبيه بين الملح والخوف وهو الصلاح باستعمالها والف واما لهما فانه

ان استعمل في الطعام صلح والاف ذلك النحو ان استعمل في الكلام نحو عرف

زيد عمر وافرغ الفاعل وينصب المفعول صلح الكلام وصار متعابا في تقديم

المراد واذا لم يتبع ولم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد نحو جرحه عن

ان الكلام

فانه قلت خارجا عامل قد  
 واما عامل ضعيف فكيف يكون  
 ان يعمل الضعيف مع وفود  
 الضعيف قلنا ان خارجا ضعيف  
 بان خارجا وقومه بعد النداء لهذا  
 قيل ان النداء يمنع عن العمل  
 كالراجح منسوبا وان في العمل





فَإِنَّ الْوَلَدَ الْأَعَزَّ لِأَذَى كَلِمَةٍ وَمَسْعُودًا إِلَى أَهْلِ الْخَيْرِ مَوْدُودًا مِمَّا اسْتَظْهَرَ مَخْتَصِرُ الْقَوَاعِدِ وَكُنْتُ بِحِفْظِهِ

وَجَاعِلٌ مَحْرُورًا عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ اللَّهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلَّهِ تَعَالَى  
لَكُنَّ الْإِضَافَةُ غَيْرَ مُخَصَّصَةٍ لِأَنَّهُمْ أَضَافُوا اسْمَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ عِلْمًا بِأَنَّهُ  
يَجْعَلُ النِّحْوِيَّ فِي الْكَلَامِ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ وَمِنْ شَرْطِ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ  
أَنْ يَرْتَبِطَا بِتَغْيِيرٍ وَتَكْثِيرٍ بِخِلَافِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَنَحْوُهُ مَا ذَكَرَهُ حَسَبُ  
الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى شَيْدِي الْقَتَابِ بَعْدَ قَوْلِهِ مِنَ اللَّهِ الْغَيْرُ مِنَ الْعَالِمِ بِأَنَّهُ بَدَلَ  
دُونَ الصِّفَةِ لَكُنَّ مَكْرُورَةً فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ لَا يُقَالُ أَضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى  
يَكُونُ غَيْرَ مُخَصَّصَةٍ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْإِسْتِقْبَالُ فَيَكُونُ فِي حَكْمِ الْإِنْفِصَالِ أَمَّا  
إِذَا قُصِدَ بِهِ مَعْنَى الْمَاضِي نَحْوُ زَيْدٍ مَالِكٍ عَبْدٍ هَسٍّ أَوْ زَمَانٍ مُسْتَمَرٍّ نَحْوُ زَيْدٍ  
مَالِكٍ الْعَبِيدِ كَانَتْ الْإِضَافَةُ حَقِيقَةً وَالْبَعْضُ بِهِيَ مَعْنَى الْمَاضِي لِأَنَّهُ جَعَلَ  
النِّحْوِيَّ فِي الْكَلَامِ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ شَيْءٌ قَدْ وَجَدَ قَدِيمًا وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى مَالِكٍ  
يَوْمَ الدِّينِ حَيْثُ أَوْقَعَ مَالِكٌ صَفَةً لِلَّهِ لَأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا نَحْنُ  
بِجَدْوِهِ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ لَمْ يَكُنْ عَمَلًا لِلْفِعْلِ  
وَقَدْ عَمِلَ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ فَيَكُونُ أَضَافَةً فِي حَكْمِ الْإِنْفِصَالِ  
وَأَمَّا قُلْنَا أَنَّهُ قَدْ عَمِلَ لِأَنَّهُ جَاعِلٌ بِهِ مِنْ الْجَعْلِ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ وَهُوَ مِنْ أَعْيَالِ  
الْقُلُوبِ الْمُسْتَدْعِيَةِ الْمَفْعُولِينَ الْمَمْتَنَةِ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَقَدْ عَمِلَ فِي التَّالِيَةِ  
وَهُوَ أَمَّا

فضلة الاقناع

الاجازة في شرح

وهو أَمَّا الْكَافُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِهِ كَالْمَلْحِ أَنْ جَعَلْنَا هَذَا اسْمًا أَوْ جَارًا وَجَرًّا وَرَبًّا لِلْمُتَعَلِّقِ  
بِهِ الْخُذُوفُ أَنْ جَعَلْنَا هَذَا حَرْفَ جَرٍّ بِهَا دَلِيلُ الْكَلَامِ وَإِذَا عَمِلَ فِي التَّالِيَةِ  
عَمَلٌ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَلِيزِمُ الْإِقْتِصَارُ وَهُوَ مُتَنَبِّهٌ فَوْجُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي الْأَوَّلِ  
وَأَنْ يَكُونَ الْإِضَافَةُ غَيْرَ مُخَصَّصَةٍ وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَجَاعِلٌ عَلَى الْبَيْتِ سَكَنًا قُلْتُ  
أَجْعَلُ جَاعِلٌ مِنْهَا مِنَ الْجَعْلِ بِمَعْنَى الْخَلْقِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَجَعَلَ الظُّلُمَ وَالنُّورَ  
وَأَجْعَلُ الْكَافُ مَنْصُوبٌ إِلَى عَمَلِهِ مِنَ النِّحْوِ دُونَ الْمَفْعُولِ التَّالِيَةِ فَيَسْتَأْنِي تَكُنْ  
جَعَلَ أَضَافَةً مُخَصَّصَةً مَعْرِفَةً قُلْتُ لَيْسَ أَنْ يُوَجَّهَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا وَلَكِنْ التَّسْوِيَةُ  
يَكَادُ يُعَدُّ تَقْسِيمًا مِنْ هَذِهِ الْمَعْنَى وَالْمَنْصُوبُ جَاعِلٌ عَلَى الْحَالِ أَوِ الْمَلْحِ وَلَا تَقَارُفُ  
أَنْ يَكُونَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِضَافَةِ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَا يَجْمَعُ فِيهَا الْفِعْلُ وَالْمَنْصُوبُ  
عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ بِتَعْدِ الْخُذُوفِ وَجَعَلَ قَوْلُهُ مُؤَيَّدٌ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ جَرًّا وَرَبًّا عَلَى الْوَصْفَةِ لِأَنَّ  
وَأَسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهَا قَدْ تَعَرَّفَ بِالْإِضَافَةِ لَكُنَّ مَعْنَى الْمَاضِي قَوْلُهُ لَا زَالَ كَمَا سَمِعَ  
مَسْعُودًا هَذَا بِالْجَمْدِ مَعَ سَاقَتِهِمَا جَمْلَةً مَعْرِفَةً بَيْنَ اسْمَيْنِ وَخَبَرًا وَلَا يَحْتَاجُ لَهَا  
مِنْ الْأَعْرَابِ الْأَوْجَهُ أَنْ يَجْعَلَ كَسْمًا خَبَرًا لِأَنَّ مَسْعُودًا لَا يَمْنَى لِي لَا زَالَ كَمَا  
كَاسَمَ أَوْ مِثْلَ اسْمِهِ لَا زَالَ مَسْعُودًا لِي لَا اسْتَظْهَرَ أَيَّ حِفْظًا وَقَرَأْتُ مِنْ ظَرْفِ الْقَلْبِ  
وَلَا يَمْنَى هَذِهِ طَرَفٌ بِمَعْنَى خَبَرٍ وَهِيَ مَضَافَةٌ إِلَى الْجَمْدِ بَعْدَ الْعَامِلِ فِيهَا أَرَدْتُ  
أَيَّ أَرَدْتُ تَلْمِيزًا وَقَدْ اسْتَظْهَرَ بِالْجَمْلَةِ أَيْ أَرَدْتُ مَعَ عَمَلٍ فِيهِ مَعْرِفَةً

بِحَقِّهَا وَأَنَّ الْإِنْفِصَالَ الْإِضَافَةُ عَلَى الْأَتْفَالِ أَنْ  
يَكُونَ وَالْإِسْمُ إِلَى مِنْهَا كَمَا سَمِعْتُ  
بِالْمَعْنَى



المحل على الخبرية لان اي فاعل الولد الاعز مرادني تليظ او مرادنا تليظ  
 واصله المختص الى الاقتناع تشبيهاً يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه  
 اي المختص بالخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سمر ذات مرة اي مدة مختصة  
 بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في بحفظ جاز ان يعود الى الولد فيكون من  
 اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظ اياه ويحتمل  
 ان يعود الى المختص فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل  
 متروك قوله واحاط بمفرداته حفظاً انتصاباً حفظاً على انه تمثيل اي احاط  
 بحفظ مفرداته وكذا انتصاباً معنى ولفظاً اي اتقن معنى ما فيه ولفظاً وهذا  
 كقوله تعالى وقبحنا الارض عيونا وما اسم موصول بالجملة الظرفية اي  
 فيه صلته لسند حاصل او كان من النحويين له وانه اي من الخوفاظ  
 مستقر منصوب للمحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فيه  
 والفاعل فيه اتقن او الظرف المستقر اي فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه  
 وهو من الخوفاظ اي من النحويين وان كان حالاً الا انه يعني عن التمييز في  
 رفع الابهام بينهما وبين التمييز بعد العنجه ولفظاً قلت الابهام الرفع اياه  
 من هو الابهام الكاين في اسم الموصول والابهام الرفع اياه التمييز هو الابهام

واحاط بمفرداته حفظاً واتقن ما فيه  
 من الخوفاظ ولفظاً مستقر  
 في خبرية خبرية  
 في خبرية خبرية

الكاين

الكاين في مضمون الجملة اي وقوع الاتقان على مفعول لان الاتقان اتقن  
 قد يكون باتقان لفظاً وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقنهما جميعاً  
 اي عن ذلك من المحال فان قد قيل لفظاً ومعنى الرفع الابهام وتبين المراد  
**قوله** ان اللفظ اي اظنه واذيقه والتليظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد  
 يعني به عن الاكل لانه من روافده وتوالي قوله والخبر الدقيق الخبر في الاصل  
 الاجبار ويقال للرجل العالم بتجسير الكلام خبر الفتح والكسيرة لغتان قوله حيث  
 يعلق ببطون من لفظه المكون لفظاً ظرف مستقر منصوب للمحل على الحال من فاعل  
 يعلق وهو الاسم الموصول اي ما يتجسس ولا يجوز ان يكون حالاً منها من الضمير  
 المتصل عن شيئاً مما في خبر صلته لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت كثرها  
 تعاورا التعاور التداول يقال اعتورا والشيء تعاوره اي تداولوه فيما بينهم  
 وانتصاب على التمييز **قوله** كثر اية ما فيها من الاشياء المعادة انتصبا كرامته  
 على انه مفعول محذوف وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك  
 اي كرامته ما فيها قوله ونفيت عن كل منها ما تكررت اي عن كل واحد  
 منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلما آتينا حكماً  
 وعلماً وما في ما تكررت مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكررة

وان كانت لا يخلو من الافادة فالتصنيف هو المختصر  
 كذا في النسخة والمائة والجملة التليظ المستطلة ان كل جملة احذر فاعلم كرامته ما فيها من الاشياء المعادة  
 هو يعلق ببطون من لفظه المكون لفظاً ظرف مستقر منصوب للمحل على الحال من فاعل  
 ارادت ان اللفظ من كلام الامام محمد بن الحنفية في قوله تعالى في سوق الله نرا ه جعل الجنة سواها



ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنفي هو التكرار دون التكرار وقد استغنى  
 انتصاب استغنى واستغنى لا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال  
 بمعنى مستغنى واستغنى وجه ايضا واد بالاعد التكرار وهو يفي للمصدر  
 دون المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الصبي المقدم ذكره  
 واللام فيه للهدا وكل من يستفيد منه واللام فيه للجنس **قوله** غير مذكر انتصاب  
 غير على ان حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز مذكر بالدال والذال  
 والذال المدغم فيه منقلب من ماء الافتعال وشبه اذكر واذكر وقد حكى البيهقي  
 ايضا نحو اذكر **قوله** لا مانع من الوصول مهنها اما منصوب على الاستثناء  
 او على المبدل من ذكر شي **قوله** اكلوا ما بذر بكم المضاف والما بذر  
 على البدلية من شيء او من ما يلزمها ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل  
 بالسائل لغو المعنى وكذا محل ما في قوله لا يمكن بالزيادة قرأ منصوب  
 اما على الاستثناء او على البدلية من شيء او كونه يستفي اي يفتنم والمغام  
 يجمع الغنائم واصافه الى الثامر من باب خاتم فضة لان المغام من اثاره اي  
 مغام من اثاره اي اثاره اي الثمرات الحاصلة منه **قوله** وكسرت اي طوية  
 وجعلته مشتملا عليها مستعار من كسر الطائر جناحيه اي ضمها اليه للوقوف  
 وانقض

وانقض **قوله** البسبب الاول في الاصطلاح الفوتية كل لفظ دلل على معنى

مفرد بالوضع في كلمة لفظية كل مهنها غير واقعة موقعا لما فيهما من المعنى  
 لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للا

ثم التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد اصررت بها عن الدلالة

الاربع المشتركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والتعريف والتعريف  
 والخط وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق ولا يملفظة

واجب بان اللفظة يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة **قوله** غير من الممنوع ملفوظا به

حكما بوجه بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاييده والعطف عليه وغير ذلك من المحامل

والقيود الثمانية القيمة لكونها دالة على معنى وقد اصررت به عن المهملة ان ذكره

للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو جرس ومن مثله وغير ذلك من الاطوار

التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيد من اربع اللفظة والدلالة تشبه

ان يكون **قوله** جنس للكلمة بالنسبة الي ما يشتركها في معنى **قوله** فصل اول

لها ايضا بالنسبة الي الذي لا يشتركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى

الدلالة بهي عليه معزدا او قد اصررت به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما

التعريف والذكر مع الاسمية فهو كلمتنا لا كلمة واحدة هكذا ذكر صاحب

وان كان ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب كلمة  
 وان لم يكن ملفوظا به حقيقة

فصل اول  
 في تعريف



الكثرة في حواشي فان قلت ليس قد خرج امثال هذا بالافراد الموزون اي لا علم  
 به التاء في لفظ قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحروف بالاسم واتصاله  
 وجاوزه العامل اليه القيد تنزل منزلة اللفظة واحدة بحيث يصح اطلاق  
 اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقوله اللفظة فلا بد من التعرض  
 لذكر المفرد احترازاً عنهما واما هذا حكم سيفرب ضربت و ضربنا و ضربوا  
 مما جري فيه الكلمتين جري كلمة واحدة فان قلت ليس التعرض لذكر المفرد  
 ينبغي عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون ملولاً لللفظ مفرد  
 قلنا ان مثل عبد الله علم يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله  
 لا يعد كلمة بل يعد كلمتين بدليل انهم اعرّبوا الاسمين اي المضاف والمضاف  
 في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون موحدة باعرابين  
 ولا شك ان اذ كان علماً كان معناه محمداً فاذا كان افراد المعنى مع تعدد  
 اللفظ يكون ممكناً فلا يكون التعرض لافراد المعنى متغنياً عن التعرض لافراد  
 اللفظ فلا بد من التاء الموزن بالافراد في لفظه احترازاً عن مثل عبد الله  
 ومنه وقول من قال ان الحد المذكور منقوض لانه يلائم اسم الا وهو ينطوي  
 على خمين احدهما المستعمل منه بطريق المطابقة والثاني في التعريف  
 والتكثير

بما اسره

او التكثير لطاربان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان غير وارد  
 لان مدلول اللفظ هو المستعمل منه بطريق المطابقة ولا تعدد  
 فيه بل التعدد لو كان لكان اجزائياً والذي يفسرهم منه من اللوازم  
 الداخلية او الى رتبة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه  
 فان قلت ليست الغنية بحصل عن ذكر لفظ المفرد بالتكثير القائم  
 في معنى اذا التكثير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال علي بن عيسى  
 ذلك المعنى لا يكون الا واحداً قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفرداً  
 اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركباً اذا انقسم جزء  
 اللفظ على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى  
 مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازاً عنه وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج  
 بقوله اللفظة <sup>التي</sup> لا يكون الدلالة بالوضع قالوا ان احترازاً عما يغلط  
 فيه العامة في مثل قولهم مشيتم للمشوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون  
 فيه وقيل ان احترازاً عن ان فانه يدل بالطبع على الوجه لا بالوضع وكذا  
 ان فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال  
 ذلك لا يعد كلاماً ولقائل ان يقول علي الاول ان الحق لا يخلو اما ان

اللفظ



لا يكون له دلالة في معنى ما او كانت فان كانت الاول فخرج بقوله  
 دللت عليه وان كان الثاني فدلالة اما بالوضع او بالسبيل  
 الى الثاني لان قولنا يشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فحقين الاول  
 فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احتراز عنه والجواب عنه ان الحرف  
 دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه المعنى وليست تلك الدلالة بالوضع  
 لكونه محرفة ولا بالسبيل ايضا بل بطريق الاستعمال الخفاء  
 فلما كان الفهم حاصلًا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ  
 فظهر ان الحرف لا يخرج بقوله دللت عليه وان ذكر الوضع لا بد  
 من هذا بشرح القيود المذكورة في هذا التعريف ولما دخلت الفاء  
 في قول في كلمة لانه وقع خبر المبتدأ المتضمن للمعنى الشرط والمبتدأ  
 اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون  
 اسما موصولا صلة فعل او ظرف كقول تعالى الذين ينفقون اموالهم  
 بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما يكمن من نعمه  
 فمن الله او كلمة موصوفة باصلها نحو كل رجل ياتيني او في الدار  
 فله ربه وقوله كل لفظ دللت عليه معنى وان كانت الضمير المستكن  
 وان كان

من قبل الثاني فان قوله كل لفظ نكرة مخون  
 بقوله دللت على معنى

وان كان لفظه بكل ذكرنا اعتبارا بمفعله لانه لا يأخذ حكم اللفظ فيه فدخل الفاء  
 في الخبر انا بان استحقاق اللفظ لتسميته كلمة انما هو سبب لالتزامه على معنى  
 مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم انما هو سبب لالتزامه حتى لو لم  
 يأت لما استحق قطعا ولو ترك الفاء لم يأت ذلك الكلام هذا المعنى لما في الفاء  
 من معنى للتسبب فذكر جمعها كلتا وكل الكلم جمع كثره يتناول ما فوق  
 العشرة والكلمات جمع قلته يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة قول ويحكم  
 وفعل وحرف وجه الاختصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران  
 لحدث باحد الازمنة الثلاثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون  
 بحيث يكون له اعراب بوجه او لم يكن والاول هو الاسم الثاني هو ظرف  
 وقد قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها والثاني هو الحرف والاول  
 اما ان يكون باحد الازمنة الثلاثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني هو  
 ثم خبر المستقل الذي يتم الجواب به وعلى هذا فيلزم ان يعود الاسماء  
 الموصولة من قبل حرف لان الجواب لا يتم بها فذلك الاسم ما جاز ان يجد  
 عنه عرف الاسم بجملة جواز مجوز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء  
 ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية ارفه بقوله او كان في معنى  
 ان الالف دالة

على ثلثة انواع

او لم يكن



ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا لاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانها  
وان لم يصح الحديث عنها الا انها في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت انك  
يت طلح الشمس كان المعنى انك وقت طلوع الشمس كذلك اذا قلت اجلس  
حيث زيد جالس معناه اجلس مكان جلوس زيد والوقت المكان مما يحدث  
عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي اي ايراد اذ واذا من هذا القبيل <sup>نظر</sup> <sup>سبوا</sup> <sup>مؤخر</sup>  
لانها لا يلزم ان الظرفية تنص على ذلك سبوي في كتابه فاجاز اذا يقول زيد  
اذا اتيتك <sup>بمعنى</sup> وقت قيام زيد وقت وقوع امر فوقع اذا انما ابتدء  
وغيره وان شديدا بعد غد اليك نفسي من غدا اراح اصحابي وليست <sup>اي</sup> <sup>مؤخر</sup>  
قالوا اذا من اجل على البدلية من غد وكذلك اذا قلتم حكموا عليه <sup>منصو</sup>  
الحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اويل القصص وهو اذ كر مضرا  
او ظاهرا نحو واذا قال ربك واذا قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم  
على هذا باسماء الافعال نحو معنى اسكيت ومعنى كففت فانك لا تحدث  
عنه ولا عن غيره الدال هو عليه فان قيل على اسكيت ولين تاتي الاجابة  
عن اسكيت لا تاتي عن صه وعيا هذا اسماء الافعال والجواب انها  
وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعه مواضع الافعال الا ان ذلك  
يكون

تجوز عنهم فان هذه الاسماء موضوعه مواضع مضادة لاسماء الافعال  
فاذا قلت قد عرفت اسكيتك بالنصب على معنى اسكيت اسكيتك ثم ايقم معناه  
فلما كان هو سادس الفعل غير نحو يون بانه اسم للفعل قطعا للظرفية والافعال  
اسم المصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسمية وقد كان يخرج هذا التناقض  
في صدرها حتى ظهرت بنص من قيل الى اسحاق الزجاج فانه ذكر في الامين  
موضوع موضع الاستجابة كما ان موضوع موضع الكوت والكوت  
ما يحدث عنه في قولك اسكوت حسن فاذا افرق بين وبينه في  
ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بجوارحه  
عنه مما لا ينكح عن ضعف ولم يعرف في وفان صحته الحديث عنه ليست  
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من استغناءها تغناء  
الاسمية فان قلت احدهما اعني صحته الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث  
عنه من لوازمه لا متعلق كقوله بدون احدهما قلنا التعريف باصل الشئ  
ايضا غير مناسب لافيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان  
يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان  
مطلقا كما يستشف الضعف من وراء الاعتراف فان الاسماء اللازمة  
اي جهة الامر من



لفظية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل معناها مع اعتبار  
 وقوع الفعل فيها والوقت والمكان اذا اعتيد بهما القيد كما لا يصح  
 الحديث عنه لا منتل كون الشيء بغيره مع كونه محلا للفعل واللام  
 كونه حرفا ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان  
 اذا كان في معنى الوقت والمكان معيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت  
 في معنى مطلقا الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناها قلنا فعل  
 المصدر في هذا المزم ان يكون عاثة الافعال سما لكبرها شتمه على معنى المصدر  
 والمصدر مما يحدث عنه قوله كذير والعلم الجمل ايراد هذه الامثلة  
 من ان الاسم ينقسم الى غير وهو الدال على معنى يقوم بذاته كذير وعمر وولي  
 معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدما  
 كالجمل قوله ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام انما اختص  
 دخولها بالاسم لانها لا يفيدان التعريف على ما سيجي والتعريف ممتنع  
 الا في اسم لاق الفعل والحرف انما لا يلائم على معناه لا يتصور فيها التعريف  
 واما قول الشارح ان الالف واللام من نافع في معرفة الشيء بالشيء  
 لا يتحقق فما لا يعتد به لقلته وندرته والذي شهد على ادخالها على التعريف  
 هو ان يكون في معنى الوقت والمكان مطلقا بل معناها مع اعتبار

وهو فعل مضارع اذا رآها في الصفات بمعنى الذي نحو الفارس غلام  
 فاستعمل في هذا المعنى قوله وحرف الجر انما اختص ودخل حرف الجر  
 بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام لجر الافعال التي لا يتعدى بنفسها  
 نحو مرت بنريد واخذت منه ونحو ذلك فامتنع دخولها الا على الاسم بعد  
 بحرفي فعل لفظا او تقدير او انما عايت لجر لانها لا تتصور دخولها على الاسم  
 عايت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل  
 ايضا لوقوعه مضارفا الى اسماء الزمان نحو قولك يقوم زيد فيقوم زيد في محل  
 الجرس وان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله قولك يمين الذين كانوا  
 لاننا نقول ان الاعراب اعتبارات ثلاث فان يظهر صورة وتقدير  
 نحو مرت بنريد وان يظهر تقدير او لا يظهر صورة الحركة لا متناع حرف  
 الاعراب عند نحو مرت بالقاضي وان يظهر خلا لا صورة ولا تقدير اي  
 كان في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة لقولك  
 مرت بمن عرفت فاذا اعتد بهذا القول ان الجر المستفاد من العاقل  
 ممتنع في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث والعبارة في  
 بالاولين دون الثالث الا يري انهم حكموا على مثل من وما والذي ونحوها

انما هو حرف جر

والالف واللام من نافع في معرفة الشيء بالشيء  
 لا يتحقق فما لا يعتد به لقلته وندرته والذي شهد على ادخالها على التعريف  
 هو ان يكون في معنى الوقت والمكان مطلقا بل معناها مع اعتبار



بأنها مبني مع كونها البتة مرفوعة المحل أو منصوبة أو مجزومة فليعتبر  
 حركته الحكيمة فيكون ذلك في الفعل لم يعتد بالحركة المحلية **قوله**  
 والتنوين إنما اختص الحاق التنوين بالاسم لأنه إنما يدخل الكلام أما  
 فرقا بين المنصرف وغير المنصرف كوزيد ورجل واحد وذلك لا يتصور  
 الآتي الاسم إذا صرف ومنه لا يكونان الآتي الاسم وأما فرق بين المعرفة  
 والنكرة في كونه فانك إذا قلت صر بغير التنوين فمعناه افعل  
 السكت الآن إذا نونت كالمعنى سكوتا وما وذلك لا يتصور  
 أيضا الآتي الاسم وأما عوضا عن المضاف اليه في نحو إذا كذا وحيد  
 أو الأضاف لا يتصور الآتي الاسم وأما التنوين اللاحق قافية  
 الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير آتني اللوم عادلا والقبيل  
 وقولي إن أصبت لقد أصاب فإن الأصل فيه عتاب في حرف  
 الاطلاق وناب التنوين عتابا والتنوين العالي الذي يلحق القافية  
 المغنية في قول رؤبة وقائم الأحماء وبي الحتر من مشبه الأعلام  
 لئلا يحقق فإن الأصل المحرر ساكن ثم لحق بالتنوين فلا يختص  
 لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم أرادوا الثلاثة الأولى **قوله**

كان الأصل إذا كان كذا  
 ولذا جازع

والله اعلم  
 بالتنوين

قوله

**قوله** قوله والفعل ما دخل قد والسين وسوف اعلم أن للفعل  
 حدا أو علامته في جهة على ذكر الزخري وغيره وهو ما دل على اقتران  
 حدث بزمان وأما العلامة لهما دخول قد وأما اختص دخول الفعل  
 لأنه وضع لتعريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة أو لتعجيل  
 في المستقبل أن الكذب قد يصدق فيمنع دخوله إذا آتيا الماضي  
 والمضارع ومنها دخول السين وسوف وأما اختص دخولها  
 لأنها وضع للاستقبال والاستقبال متبع الآتي الفعل وسوف يخرج  
 فدخولها متبع الآتي الفعل كخبر وفي سوف زيادة تنقيس  
 ومنها دخول الجوزم كخولم يخرج ولما يفرق وأما اختص دخولها  
 لاختصاص الجزم بالفعل لاختصاص الجزم بالاسم على ما سيجي من بعد  
 ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة كواكرمت والرماء أكرموها  
 واخترنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال المستكنة  
 في الضمات كوزيد ضارب أي ضارب هو كما يقول زيد ضارب  
 وأما البارزة فلا تتصل بالالفعل ولم يتوصل المصنف لذكر البارزة  
 ولعله أراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العربي اللغوي

بالفعل

قوله



دون النحوي وحينئذ لا يتناول هذا الا التفسير  
قلت ضربت وضربا صحيحا ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء كحلا  
ما اذا قلت زيد ضرب فانه ممنوع ان يقال ان الفعل قد اتصل  
الابا لاصطلاح النحوي لان الحرف ليس هو ما اتصل به شيء وانما  
المرفوعة فقد احتزنا بها عن الجرورة والمنصوبة فان الجرورة  
لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومرت  
يك واما المنصوبة فقد يتصل بالحرف نحو انتي وانك وكذا الخواتم  
وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضار بك  
والضار بالضمير منها ضمير المنصوب عنده على ما سمي بي بعد ذلك  
لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز في ما تواتر  
وهو علامته الفعل والى ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة  
لانا نقول لاسم ان ما اتصل بها من الحروف ضمير مرفوع في الياء  
حروف لا محل لها من الاعراب كال كاف في اياك وباء في فاك وفتك  
في انت وانما كان اسنادا الى الضمير لانه لا يملكه الا هو لو كانت  
ضمير لفا عليها لوجب ان يكون اسنادا لجميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا  
اسماء افعال

يقولون يا هود لا علم ويا قوم من وكونها ولا شك ان اسنادها اليها ما  
فيها كذا ذلك ما تواتر مستقلا ضمير مستكن وانما الحق الواو في ما تواتر انا  
بان المستكن فيه ضمير للواو واحد فهو كقول الواو في اكلون البرغيث وفي  
قوله تعالى واسر والنحوي الذي ظلموا على احد الناء وليات الثلث  
ومنها الحروف تاء التانيث ال كنة احتزنا بال كنة عن المتحركة فلما  
يختص بالاسم نحو مسلمة وقائية واما ال كنة فلا يكون الا بالفعل كخضرت  
ونمت وبقيت وانما اختص المتحركة بالاسم وال كنة بالفعل لتقل  
الفعل وخفت الاسم للتعاذل بينهما قوله ولثلاثة اشياء المفتوح  
الاخر ويسمى الماني والماني هو الدال على اقتران حدثين زمان قبل  
زمانك وهو ماني على الفتح وسبب بناءه ظاهر وهو انه فعل والاصل في فعال  
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية  
والاضافة منقودة فيهما فيا لحي ان يني ولا يغير واما سبب بناءه  
على الحركة والاصل في البناء الكون فهو ان له ادني مشابهة بالاسم  
وهو وقوعه في مرتبة رجل قام كما نقول مرت رجل قائم  
ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشبه بوجوه الوجوه والاصل

اسماء افعال



ان المضارع لما مضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه عرب والمالي  
 لما كان مضارعة غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي  
 هو الكون الي الحركة والاول لما مضارعة بوجه ما ترك على اصل البناء  
 وانما اخيرت الفقه من بين الحركات لثقلها وثقل الفعل فهو لم يفتوح  
 الا ان تعرض ما يوجب كونه او ضمة اما الكون فعند الاعلان نحو دعا  
 وربي والاصل دعوى وربي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو  
 والياء اذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما انقلبوا و الياء الفا والالف لا تقبل  
 حركات وكذا عند لحوق الضمة نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن  
 لحوق هذه الضمة فرار عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة  
 اعني الفعل فاعلة اذا عمل كل الجزئي من الفعل على ما يجي اما الضم فع والضمير  
 نحو ضربوا لان الواو اذا كانت متباعدة في قبلها مضموم ابداء قوله والثانية ما  
 يتعاقب على اول احدى الزوايد الاربعة وانما اعتبرت هذه الزوايد على اول المضارع  
 لانه لما وجب للخالفتين الماخيه والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن التكلم  
 او عنه مع غيره او عن الغائب او عن المخطوب طلبوا صروف فاندل على الفاعلة  
 وعلى هذا المعاني جريا على ستمهم في طلب الياء فوجدوا في الحروف

الضمة  
 في طلب الياء فوجدوا في الحروف

فان الالف المتحركة الي الفتح

حروف المد واللين لكثرة زواجرها في الكلام اذا لم تكلم لا يخلو عنها  
 بعضها اعني الحركات فعدوا الي الالف فوجدوا الياء في الالف فوجدوا الياء في الالف فوجدوا الياء في الالف  
 بالمتكلم بالالف ثم عدوا الي الواو فوجدوا واو في الواو فوجدوا واو في الواو فوجدوا واو في الواو  
 لان الواو ترابع واو افعال فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو  
 العاطفة لادى الي اجتماع الامثال وكان يشبه ساج الكلب فعدوا  
 عنها الياء لانها السبعة كثيرة ما تبدل منها ثمرات وتجاه والاصل وراث  
 ووجه جعلوا للنا طب الثانية لكونها علما للنا طب الثانية  
 ولم يمكن الفرق بينهما باسكانها في اصل الموضعين لو قوما او لا بخلاف الله  
 ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني  
 للمفعول كقولك تفتح وتعلم لانه ايضا لان ذلك لم يمتس  
 من كسر حرف المضارعة فيقول تعلم بالكسر ثم عدوا الي الياء فلم  
 يجدوا ما نعلم من زيادتها ولا فزادوا وتعت للغياب اعني غير التكلم  
 والمخاطب ثم طلبوا المتكلم مع غيره حرفا ثم اذ في اول الفعل فوجدوا  
 اليق الحروف في ذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في المخاطب  
 ولانها اقرب الحروف تشبيها من حروف المد واللين لكونها عينية في الكلام

فان الالف المتحركة الي الفتح

النا طب الثانية  
 الى الفعل المبني للمفعول



كما انها مدة في الحال فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحال <sup>الاول</sup>  
 دون الماضي قلنا لان الصيغة المذققة عليها بعد الصيغة المجردة والزمان  
 الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان الباقي  
 واللاحقة **اللاحق** ولم يسمي المضارع وانما سمي المضارع <sup>مضارع</sup>  
 لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاعمال  
 اما اللفظ فلم يوزن اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه  
 نحو ضارب ويضرب ومدخر ومدخرن واما المعنى فمن احدها انه يشاع  
 فيحقق اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يتحقق باحد <sup>الاول</sup>  
 اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شاع في امته ثم يتحقق <sup>بالاول</sup>  
 بعينه بدخول اللام العهد والسنين وثانيها انه بذلك قد شبه الاسم في كونه  
 صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه باحد منها عند دخول  
 احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد شبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه  
 ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد منها اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع  
 الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مقبل وزيد يصلي واما الاستقبال فمن وجهين احدهما  
 وقوعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد <sup>منها</sup>  
 مضارع موقوع <sup>في اسم</sup>

كان نية

نحو ان زيد القائم وان زيد يقوم فلما شبه هذا النوع عن الفعل الاسم  
 بهذه الوجوه سمي مضارعا وابتدأ بوجوه اعراب الاسم وعوض <sup>للفعل</sup> بالزمن كان  
 الجريعا سببته في موضعه ثم لم فاذا ادخلت عليه لام الابتداء <sup>مضارع</sup>  
 اللام يعني اللام في قولك ان زيد يفعل فخلقة للحال فان قلت اذا كانت  
 اللام للحال فكيف جاءت حرف الاستقبال في قوله تعالى سوف اخرج  
 حيا وفي قوله وسوف يعطيك قلنا ان اللام تفيد التاكيد والحال وفي  
 الايتين قد جردت المعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله تعالى يفيد  
 التعريف مع انه عوض عن امرة الهمزة التي تجرد في النداء للتعويض <sup>مفعولا</sup>  
 عنه يعني التعريف فلهذا اجبت نداءه مع ان الجمع بين حرف التعريف  
 وحرف النداء متنع ولذا قطع غمرة نحو يا الله قوله والثالث الموقف <sup>وهو الموقف</sup>  
 الاخر ويسمى الامم نحو انصر وكذا لكل مكان متقايما طريقه <sup>اي اسئلة الثلاث</sup>  
 وهو نحو عدو حرب وحاسب اعلم ان صيغة الام للحاضر تؤخذ  
 من المستقبل لانها افتتحت بين صيغتها الا ان يجز في الزايدة ثم بعد ذلك  
 ان كان ثانيا مساكنا تجذب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالسين  
 وان كان متحركا تركت على حاله فتقول من تغرب اضرب ومن تغد غد وضرب



جرب ومن تحاسب حاسب وهذا يعني قوله مشتقا على طريقه افعل  
 اي مشتق من مضارع كاشتق افعل من تقفل واما قولهم  
 فمن تكلم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل تكلم تكلم بالهمزة لكون  
 ما فيه على اكرم فجاوب باللام على الاصل فتعاد بذلك عن الالتباس  
 بين الامر الجري ومن التثاني وبين من المذيقين انما حذفوا الهمزة  
 من المضارع فرار من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم كواكرم وقد  
 حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراء ثم اعلم ان الامر  
 موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال  
 البناء على ما سبق اليه الاشارة والاصل في البناء السكون وانما  
 اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المثابرة  
 بين وبين الاسماء ولا مثابرة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه  
 من الوجوه فبالحرى ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على ما  
 عوب جزم لان الاصل في افعل تقفل كقولهم في الغائب ليفعل على  
 ذلك قراءة النبي عزم فذلك فلتخرجوا فحذفوا اللام حرا على ما  
 في طلب التحفيف فيما كثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا  
 الى افعل

بذلك عن وقوع التباس وبين المضارع في الفاء ساكنة فاجتنبت  
 فاستبدلتها واصحابنا ذكروا بان علت وجود الاعراب في الفعل المضارع  
 وجود حرف المضارعة فناداهم حرف المضارعة ثابثا كانت علتها  
 سلمت عن المضارعة سلمت عن المعارضة فكان حكمها ثابثا فلذا  
 كان قوله تعالى فليتلوهوا او امثالها مع وجود حرف المضارعة وحرف  
 المضارعة محذوف في كل النزل وكانت علت الاعراب منتفية فيكون  
 الاعراب منتفيا وهو المطلوب والحرف باجاء يعني ليس بمعنى اسم  
 ولا فعل والحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحرف وصل وروابط  
 تتلوا في بها المعاني الاسمية والفعلية والمعرفة بمفهوماتها على الانفراد  
 يري ان معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين  
 هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتغال وعلى الاستعلاء والي  
 على الاشتغال هذه كلها معان لا تحتاج في تصور ما الي غير ما لا تقبل  
 ان هذه الحروف قد تدل على المعان المذكورة نحو ما ذكرت ولكن عند  
 انجازها الى الاسماء والافعال لا يدل عليها دلالة الاستقلال الا لا يصح  
 ان يقال في واقع كما يقال الاشتغال واقع على هذا سائر الحروف فهذا المذكورات  
 اي على هذا المثال وهو في



مع قوله والحرف اذ اذنيها لا يكون حديثا ولا متداخلة  
 عرفت ان كل من هذه الاقسام الثلاثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا تعلق  
 منها اسم او اسم وفعل واذا تسمى كلاما وجملة اعلم الكلام  
 انما يطلق على ما يحسن الكوت عليه وذلك لا يتأتى الا بعد التسمية وهو  
 الاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احدي الكلمتين الى الاخرى عيانا  
 الافادة الثانية اي عيانا يحسن الكوت عليه والاسناد لا ينفق  
 بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولين حرفين والابن  
 حرف واحد وفعل لا يعرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال  
 وانما هي عند انجاسها الى الاسم او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينفق  
 بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص والفعل  
 هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد محصل بينهما لا محالة وكذلك

بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد والمراد باحدهما  
 لا يتصور بدون المعنى النسي وهذا معنى قولهم ان لا يكون فعله وليس في الاسم  
 او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيد اخوك في تاويل مواخيرهم ومعهم في الفعل  
 غلامك في تاويل ملوكك فمن هذا عرفت ان الكلام ينفق الى ثلث اشياء  
 وبنية بآيود الملايين على ما اوله فاذا اجترى كونه عن غير مراده او اجترى  
 من غير جاز ان يكون من لفظه وانما لا يكون من فعله فكل تخفيفا او تلوينا  
 نقل الحجاز والمجروح بالجنس الجاهل والرفق بما قلته وانت طلب الحال بعده ولولا ان ما اوله  
 ذلك كلمة

تقديره واقدم ان

هذا هو المعنى الذي هو المراد

احدها التاليف تحقيرا او تقديره اخو زيد قائم واقوم والثاني ان يكون  
 من اسمين او اسم وفعل والثالث ان يكون ذلك التاليف عيانا  
 للعيان وجه التقدير والاضافة والتعريف في التوضيح بل هو غير ذلك بل هو غلام  
 او غلام زيد او رجل الذي هو قوله اذا تعلق اشاره الى الشريطة الثانية  
 فقد احتسرها عن افراد الكلام وقوله اسمين او اسم وفعل اشاره الى الشريطة  
 الثانية وقد احتسرها عن الاقسام الاربع تاليفها وقوله  
 واذا اشاره الى الشريطة الثالثة وقد احتسرها عن التقاد  
 والاضافة والتوضيح نحو ما ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق  
 عليه الكلام بالترادف بين الحوتين في الجمل اربع قد عرفت  
 ان الكلام والجملة لا يتأتى بدون الاسناد فنقول ان السيد والسيدة  
 ايا ان لم يعرض لهما ما يسلو صلاحية الكوت عليهما ويخرجهما  
 الى الجملة اخري او يعرض لهما ذلك والثانية هو الجملة الشريطة  
 نحو ان ياتي زيد اكرم الاول اما ان لا يكون السيد مؤخر عن السيد  
 لا لفظا ولا تقدير او يكون مؤخر عنه اما لفظا واما تقدير  
 والثانية هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول

افرد الصير بنا على الكلام  
 والجملة في معنى واحد فنقول  
 في دليل احكامها في الابعة

طوى الكلام الذي عرض له  
 السيد اليه في ما يسنين عنهما  
 صلاحية السكوت عليهما  
 فالاشريطة عرضت بآيود زيد  
 فسلبت عنهما صلاحية السكوت  
 عليهما واخرجهما الى جملة الكون

فانما هو المقدم لفظا فهو مقدم تقديره



وڪوٽ ۽ ڪلاڻ  
عقلا ۽ عقلا  
۽ معنيٰ

المیثال  
مظاہرۂ حقیقہ  
پہلی جلد

وہی ہے جس نے ان کو

فقال له، يا ابن  
احد من بني  
نضد

بانی بن محمد علی احمد

والله

وفى المقدم

ما ذكرنا من هذا

تخرج من فروع اللغة

مقام الفاعل من  
الخروج

لظرفي او عيني  
لايتو، عامدا  
يريد، لظرفي

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ







بمخالف ما اذا اختلفت عن هذا الطريق فانها متوسط ما يدل على الربط  
 بينهما وبين صاحبها تحقيق واذا اتم هذا فنقول اما الجملة الاسمية فمهما  
 ان تصد عما يدل على الربط وهو الواو الموضوع لا فائدة مع الجمع  
 لكونها منفية عما هو اصل الحال اي التجرؤ والاتصال لكون الجملة الاسمية  
 في الامر التام مفيدة بمعنى الثبات والدوام نحو جاء زيد فاعلم ان الربط  
 وقد حذف في التثنية نحو كلمته فوه الي في ورجع عوده عما بدوه  
 في قول الشاعر ولو لا جنان الليل ما آب عامر الى جفوسه بالربط  
 هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا او لا مال له لئلا الواو منها لا يربط  
 عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا او ثبت التثنية الا ان يكون  
 الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب  
 فيه على احد الوجوه فمنها لا يربط الواو لكون الحال تامة التعلق  
 من حيث جراه في المعنى وتخلل الفاضل منها كتحليل بين العوضا وجمعا  
 واما الفعلية فلان فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا او امرا لا يربط  
 وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابتا  
 لغيره فان كان مضارعا فلان من ان يكون مثبتا او منقيا فان كان  
 مثبتا من ان يكون مضارعا فلان من ان يكون مثبتا او منقيا فان كان

مشتا فمروا على اصل الحال ونحو فلان يجز الواو نحو جاءني الامير فاقبل اليه  
 بين يديه وان كان منقيا فقد جاز فيه الامر ان لو روده على اصل الحال دون  
 منهج في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يربط اضمايرك وان كان  
 ماضيا فلذلك يسوغ الامر ان لا يربط عن نهجها اذا لا بد من قد طهر  
 او مقدرة مثبتا وكذلك من حروف النفي منقيا نحو جاءني زيد قد ركب وقوله  
 او جاءكم صحت مدورهم كما قد حشرت وما هذا قولك كنت مسي في  
 كذا ما كان في النفي السلي في النفي فانه لا يربط في ان يكون ماضيا  
 في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في ضمير مظهر بعده اما الاول في الواو البتة  
 لاخر اطرافه في ذلك الموقر وهو مفرد عند بعض على بسبقت اليه الاشارة  
 وذلك نحو جاءني زيد على فرس فلان في ف في فيه الواو وتركه نحو جاءني  
 زيد وعلى كعبه في ذلك الما في ذنبا من شبهتين الاسمية والفعلية  
 ونحو واما الشرطية فلان كاد يقع تمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان  
 تسأل يعطيك الحال لئلا لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا من ضمير امر  
 الحال عند نحو جاءني زيد وهو ان تمنع ان يعطيك فيكون الواقع موقع الحال هو  
 الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل الشبهة ان الجملة الشرطية لتصدر عن غير مظهر

٧



بالجوف المتعطف لصدور الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك  
 فضل قوة وفرد اقضاء كذلك كما في الجبر والصفة فان الجبر لا يعدم  
 عن الجبر يعرف اليقظ مما وقع بعد فافيه اذ في حصوله لذلك فكذا الموصوف  
 لا يثبت بين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انها  
 قد جعلت شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تقطع عن صاحبها  
 جدا ولذلك سموا بقطعها فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوا  
 في موضع الاستسمية التي ليست تلك المشابهة نعم قد اوقوا قولهم للصفة  
 بحرف شرط موقع الحال ولكن بعد اخراج جواب عن حقيقة الشرط وملك  
 الجملة لم يخلو ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك  
 للواو مستقر فيه نحو انك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين  
 من الشرطين في هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى  
 معنى التثنية كالاستغناء من التناقضين نحو قوله تعالى فذرهم ام  
 لم تنزلهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد من الواو  
 نحو انك وان لم تأتني واكرهك وان اتيتني ولو ترك الواو لا يثبت  
 حقيقة وقد ذكر الجبري في مسائل العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال  
 والمعطوف

هذا هو الوجه في قوله تعالى فانك لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة وفرد اقضاء كذلك كما في الجبر والصفة فان الجبر لا يعدم عن الجبر يعرف اليقظ مما وقع بعد فافيه اذ في حصوله لذلك فكذا الموصوف لا يثبت بين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انها قد جعلت شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموا بقطعها فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوا في موضع الاستسمية التي ليست تلك المشابهة نعم قد اوقوا قولهم للصفة بحرف شرط موقع الحال ولكن بعد اخراج جواب عن حقيقة الشرط وملك الجملة لم يخلو ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك للواو مستقر فيه نحو انك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التثنية كالاستغناء من التناقضين نحو قوله تعالى فذرهم ام لم تنزلهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد من الواو نحو انك وان لم تأتني واكرهك وان اتيتني ولو ترك الواو لا يثبت حقيقة وقد ذكر الجبري في مسائل العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف

والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان لم تأتني  
 وان اتيتني محذوف بان ان لم تأتني محذوف حالا والجواب عنه فان  
 الجملة المصدرية بان لم تجعل حالا لا بعد ان لم تجعلها مع الشرط  
 واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جازوا  
 الشرطين المتناقضين حالا كما في الشرط في معنى الشرط في الواو  
 على ان قوله ان لم تأتني لا يقبل لا يقع موقع الحال ممنوع  
 اذ يقع وقوعه المستقبل موقع الحال على ضرب من التأويل ومنه  
 مسألة الكتاب وهي مرت برجل معصيا يد ابغدا اي مقدر المصير  
 كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين تحاققن  
 وقصرين اي مقدرين التحديق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يقع  
 وقوعه حالا في الجملة فهذه هي الموضع الستة التي ذكرها المصنف في الجملة  
 فيها تقع موقع المفرد ووراء ما اشياء اخرى كما لم تتعب  
 منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيد اعلمت ابوه ابو  
 شريف او ان ما لم يكره او عنده مال ومنها خبر لا ينفك عن الجمل  
 شرف من خبر ما لا يثبتين بل ليس كوما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس

هذا هو الوجه في قوله تعالى فانك لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة وفرد اقضاء كذلك كما في الجبر والصفة فان الجبر لا يعدم عن الجبر يعرف اليقظ مما وقع بعد فافيه اذ في حصوله لذلك فكذا الموصوف لا يثبت بين الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انها قد جعلت شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموا بقطعها فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوا في موضع الاستسمية التي ليست تلك المشابهة نعم قد اوقوا قولهم للصفة بحرف شرط موقع الحال ولكن بعد اخراج جواب عن حقيقة الشرط وملك الجملة لم يخلو ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك للواو مستقر فيه نحو انك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التثنية كالاستغناء من التناقضين نحو قوله تعالى فذرهم ام لم تنزلهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد من الواو نحو انك وان لم تأتني واكرهك وان اتيتني ولو ترك الواو لا يثبت حقيقة وقد ذكر الجبري في مسائل العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف



ما تقدم فجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد  
 اذا كانت خبر المبتدأ وقبل دخول العوامل اللفظية وبعده اوصفت  
 للشك او حالا وقد يظن ان من اجل المضاف اليها اسماء الزمر  
 والكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب  
 لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون  
 في معنى المفرد بل واقعة موقعه والحق المضاف اليها اسماء الزمر  
 والكان تحمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضاف  
 اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في هذه المواضع هو المصدر  
 حقيقة دون الجملة **قوله** فيكون فيها ضمير عايد الى الاسم الاول  
 والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقدير اظاهر لانه لو كان  
 لكنت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا يقع خبر او وصفا  
 او حالا فان قلت هذا الشكل الجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والضمير  
 قادم والجملة الواقعة خبرا عن ضمير ثان والقصة نحو قول علق  
 هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من  
 الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاول فلان الحال  
 الجملة

الجملة من ضمير صامتا لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجر عن ضمير في الحال  
 بحال لا تقول جاءني زيد وكبارا وشا فبالجملة الحالية عن الضمير واقعة موقع  
 المفرد اصلا واما الثانية فلان الضمير الثاني لا يخرج عن المفرد البتة فبالجملة  
 الواقعة خبرا لا يكون واقعة مفعولا للحاصل انما قد علمنا ان الجملة الواقعة  
 موقع للمفرد انما هي الواقعة موقع في هذا الموقع الستة ولا يلزم من  
 هذا ان كل ما هو الواقع في هذا الموقع في الواقعة موقع المفرد ثم  
 سبب جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير بما جرى الظرف لانقطاع  
 المعنى اليك هذا الوقت والظرف لا يقع الا ضمير عايد الى الاسم الاول  
 ما جرى بجرى واما الجملة الواقعة خبرا عن الثاني فانما جاز اخلاؤها  
 عن الضمير وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير بيان له في موقع المعنى  
 في جري جري قولك زيد انك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يقع ليا  
 يصل بينهما قوله وسري ذلك وعلى هذه الاشياء الستة لا تفصيل  
 وقوع الجملة هناك اذ ليس في الكتاب من عين ولا اثر وهذا الذي ينشأ  
 من غرضي في بسط الكلام في هذه المواضع وقد نزلت من هذا على راس  
 من غرضي في بسط الكلام في هذه المواضع وقد نزلت من هذا على راس

والضمير الثاني لا يخرج عن المفرد البتة فبالجملة  
 الواقعة خبرا لا يكون واقعة مفعولا للحاصل انما قد علمنا ان الجملة الواقعة  
 موقع للمفرد انما هي الواقعة موقع في هذا الموقع الستة ولا يلزم من  
 هذا ان كل ما هو الواقع في هذا الموقع في الواقعة موقع المفرد ثم  
 سبب جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير بما جرى الظرف لانقطاع  
 المعنى اليك هذا الوقت والظرف لا يقع الا ضمير عايد الى الاسم الاول  
 ما جرى بجرى واما الجملة الواقعة خبرا عن الثاني فانما جاز اخلاؤها  
 عن الضمير وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير بيان له في موقع المعنى  
 في جري جري قولك زيد انك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يقع ليا  
 يصل بينهما قوله وسري ذلك وعلى هذه الاشياء الستة لا تفصيل  
 وقوع الجملة هناك اذ ليس في الكتاب من عين ولا اثر وهذا الذي ينشأ  
 من غرضي في بسط الكلام في هذه المواضع وقد نزلت من هذا على راس  
 من غرضي في بسط الكلام في هذه المواضع وقد نزلت من هذا على راس







نظيدا ومرت بنظيبي وان كان آخر الاسم واو افلا يكون ما قبلها الاساكن فهو  
 خارجي القبح كخود لو لم يفسرهم في الاسماء المتكلمة ان ينطرف او ما قبلها  
 حركة وقبلهم واو ولو وصقوي في الجمع على اقل نحو اول واحي مما يحققت  
 قوله واصل الاعراب ان يكون بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت  
 ولا ياتي الاعراب الا في تلك الترام لا يعدلون بها الى الحرف الاعلى ضروري  
 وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولها انها  
 اسم وتكون في الاعجاز حالة الا في فاضل اب ابو كعب وبليل ابوان  
 فكان القياس ان تغلب الواو الفاعل كركها وانتعاج ما قبلها كما في  
 الا انهم حذفوه حذف غير قياس وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المشتب  
 وغير المشتب والحذف بالمشتب اولي لما فيه من الثقل المعنوي وهو ثمة  
 الاضافة ودلالة على المضاف اليه غير المذكور الترام فاذا اضيفت الي  
 غير المتكلم نزل بعض الثقل في الاضافة ازاله التضمن في الثقل  
 هو للمضاف اليه وقد صرح به في ما حذف منها لاجل الثقل واذا في المزد  
 فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستقامتها على  
 ولم تجعلوا الواو الفاعل في الاحوال الثلث حركاتها وانتعاج ما قبلها  
 بل جعلوا

في الموضع الذي  
 في الموضع الذي  
 في الموضع الذي

في الموضع الذي

بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لئلا يوه من اعراب التشبيه وتكون  
 على حد ما بالحروف على ما ينبغي فاعبروا بهذا السبب من الاحاد بالحروف  
 ايتعا للانس واستقامت للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في  
 التشبيه وللحسنة لئلا يستقيم كما المستوحشين بالانطباع لهما في الاحاد وحسوا  
 بهذا السبب لئلا يقتضيه للاضافة والاضافة فرع الافراد فحسوا ان  
 التشبيه في كونها فرع الواحد فقالوا اجاءني ابوه ورأيت اباه ومرت  
 بابيه ولهم في هذا التغير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة الواو في  
 الاحوال الثلث واتبعوا حركة الواو كما فعلوا في ابيهم واولهم ثم  
 سكنت الواو في حال الرفع والجر خفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب  
 في الموضع الذي ان وقعوا ساكنة بعد كسرة وانقلب الفاعل في حال النصب  
 كركها وانتعاج ما قبلها فصار اباه والثلث في انهم نقلوا حركة الواو في  
 حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركاتها قبلوا الفاعل في حال النصب كما تقدم في  
 ونقلوا حركاتها في حال الجر الى ما قبلها وقبلت باء كما ذكرنا في النقل  
 حال الرفع والقلب النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي في  
 تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواو على النصف من

في الموضع الذي

في الموضع الذي

في الموضع الذي

في الموضع الذي

في الموضع الذي

في الموضع الذي

في الموضع الذي



والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذا  
 لأن الواو ضمة مبدية وفتحة مبدية والياء فاعلم جعل  
 اعراب الاصل والمفرد بالحركة لئلا يلزم اعراب التثنية والمضاف الزايد  
 على شرط بطروف الزايد على الحركات والاحتصاص لهذه  
 دون سائر اللقضية للمضاف المزدوجات الاواخر لانها اطرود  
 الى الاصل في التشبيه ايها ابوان واخوان ولا يقال يريان الا في  
 يقول في الواحد يري ومن العرب من يجعل اعراب هذا الاسماء  
 مضافة بالحركة مثلها بالحركة مفردة ذبا بالاضافة مذبه المفرد  
 فيقول ابيه وابيه واعلم ان هذه لغتان مشهورتان  
 وكذلك جموعه وروعه وخمسه وفي الحديث من تعزى بعراء  
 الجاهلية فاعضوه بهن ابيه من ايت الكتاب وقد بدلتك  
 من الميزر وفي كلامهم تيزن فاني حمها وجارها ليرحم وفي الحديث  
 الا حموا الموت وقولهم ويصح الضمان وفي البحر فزوني في ما وهل  
 ينطق من في في ما واصل فم فوه فخذف الهاء خذفا غير قياس  
 كما خذفوا حرف العلة لما بهرته في خفايرها اياها ولم يكن في كلامهم

كما حرفت حرف العلة حرف مولا  
 والتثنية لما بهرته

اسم متحرك على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الياء لتقارب مخزها  
 فلما اضيفت الى اصله في بابها مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذا الاسماء  
 مقصورة فتقول اياه في احوال التثنية كما يقال عصاه قال ابن  
 ان اباها واما اباها بلعاني الجدي غايتا ما وقول ابو حنيفة رحمه الله لا  
 لوراه بابا قيس وادعاه هذا ثم اعلم ان هذا الاسماء اضيفت الى  
 بياء المتكلم لم يزد حرف العلة اذ لو اردت لاشتبه الواو بالجمع نحو ابي وحي  
 ولما لم يلزم ذلك في حيث لم يكن لجمع سلامة ردت فقيس في وقد  
 جاء في كما جاء في وتامد وفاتها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس على ما  
 سيجي ونحو ابا رزوي ارمته اذ وولما شاذوا لثانية في التشبيه  
 المصحح وانما جعل اعرابها بالحروف لانها متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف  
 فرع على الاعراب بالحركات فعمل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختلفت  
 التشبيه بالالف والجمع بالواو اشتراكا في الياء لان الحروف ثلثة تشبه  
 والاحوال ستة واختلف واحد منها او واحد ذلك واشتركا في واحدة  
 ضرورية ووجه اختصاص الف بالتشبيه والواو بالجمع هو ان التشبيه  
 اكثر في الاستعمال من الجمع التام لاختصاصه بالعقلاء المذكور بخلاف

الاسماء الاجناس على ما سيجي  
 والتثنية لما بهرته  
 كما حرفت حرف العلة حرف مولا  
 والتثنية لما بهرته



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
وآياته العجيبة

التشبيه والالف اخف من الواو فاختص الالف بما هو اشرف في الاستعمال  
والاشرف بما هو الاقرب فيه وانما جعلنا اثنين للرفع لان الواو هي اخت الفتح  
فهي على الرفع اقل منها على غيره فجعلنا علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت  
بمنزلة في التشبيه حملت عليها فان قلت هذا جعلوا الالف في التشبيه  
علامة للنصب لانها اخت الفتح وتعمل الواو في الجمع عليها قلنا لما في  
ذلك من وقوع الشك بين الرفع والجر وهذا خلاف ما يوجب المناسبات  
اذا المناسبة انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتركا في الحكم  
اولي من اشتراك الرفع والجر في الحكم ولما جعلنا الالف والواو علامتين  
الرفع في التشبيه والجمع جعلوا ليا علامة للجر فيها لكونها اخت  
وكسر واما قبلها في الجمع وفتح في التشبيه فربما فيها والفتحة لخصتها  
اولي بالتشبيه لما قرأ علم سبق للنصب علامتها فيهما فحملوا الجر دون  
الرفع من وجوه احدها ان الجر انهم لا اسماء من الرفع لانه لا يخل  
على القيلتين بخلاف الرفع فالحمل عليه اولي لاسيما في التشبيه  
والجمع المخصوصين بالاسماء والاشبهان بالجر اخف من الرفع فالحمل عليه  
اولي لكون الحقة مطلوبة وحيث اشتركا بين النصب والجر من التام

بليس

بليس سببه وبين الرفع لاشتركا في ان كل واحد منهما فضلة بتم الكلام  
بدونها بخلاف الرفع واشتركا في معنى المفعولية نحو ضربت زيد او درت  
بزيد وفي الكتابات نحو مرت بك وراكبك والرابع ان النصب بالالف  
اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولي وذلك لان النصب  
اقرب للملح والجر من وسط الحرك والرفع من شفتين ثم انهم  
اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام لا لئلا لا يربوا  
نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سبويه وهو انها حروف الاعراب  
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة من زيداي اي بمنزلة الدال في  
اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوبة  
في زيد او المجرور من زيد واما النون فيهما وهي عوض عن الحركة والتسوية الثانية  
في الواو فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة من زيد  
فاني حاجب الي زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس قولنا الالف  
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية في هذا الحرف وليس عليه  
باجتصاص حركة بجل دون حلا فثبت الحاجة الي زيادة النون بدلا  
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما تفتح النون الجمع

من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما تفتح النون الجمع  
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما تفتح النون الجمع  
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما تفتح النون الجمع

من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما تفتح النون الجمع



وكسر وانون التشبيه للفرق بينهما فان قلت البست الغنية قد  
 حصلت عنه باختلاف صيغتها قلنا ان الصيغتين قد تسمى بعض  
 الاسماء المعقلة فلا يطرأ الفرق ثمة الا باختلاف الحركة فونها  
 نحو المرائين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون  
 التشبيه والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذا النون ان يكون  
 ساكنا لانها حرف مبني الا انها قد حركت للتقاء ال كنين والال  
 في حركتي ال كن الكسرة لا حركة ال كن للمكون الا حركة بناء وفاء  
 لهما ما هو بعد الحركاتين العربيتين والكسرة اذ قد وجدنا بالادخل على  
 النوعين من العربيتين وهما الاسم غير المنفرد والفعل المضارع بخلاف  
 اختيها فاستقرت نون التشبيه بما هو الاصل لكونها قبل فتح  
 نون الجمع فقامت بينهما ولم يفتح نون الجمع لتعلق الضمة ووجه آخر هو ان  
 نون التشبيه انما وقعت بعد الالف او ياء مفتوح ما قبلها فلم تستقل  
 فيها الكسرة وانما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة  
 ما قبلها فاستقلت الكسرة فيها اما لتوالي الالف او ياء مفتوحة من الفتحة  
 الي الكسرة ففتحت تحفيفا والثالث كلاهما اذ اضيف الي مضموع اعربا كذا

والا واضح  
 ان النون في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني  
 والفتحة في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني  
 والكسرة في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني

فان قلت ان النون في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 قلت نعم لانها قبلها حرف مبني  
 فافتحت تحفيفا

التي لوجها واحد هما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان كما هو  
 والفتحة ثمة من الواو والياء وعلى اختلاف فيهما فكان القياس ان يسمي  
 في جميع احوالها الالف كعصا وعصاريد الا انه مشبه باب  
 وعلى اللزوم الاضافة لكونهما ما يدخلان عليهما الاسماء فقلبت  
 الف ياء مع الضمة دون المنظر فقلبت كلا اخويك في الاحوال الثالث  
 وكلاهما في الرفع اذ لاحظنا لاليه عليه في الرفع في كل ما عليها فتقول  
 في النسب والجر كليهما كاليرها وعليهما وانما فعلوا ذلك في الي  
 وعلى لانهم لما راوا الي وعلى يقتضيان الي ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور  
 يحتاج الي ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ او خبر فلما دخلت الي وعلى  
 على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الي الثاني والثاني  
 وجوده الي الاول فاستمرجا متصرا جاتا فصارا كاسم واحد في ان  
 احد الشرطين لا يستعمل دون الثاني فلما حصل هذا الامر في  
 مع المضموم والمنظر المستقل بنفسه لان المنظر غير محتاج  
 الي ما يتصل به اصبو ان يصبوا علامه ليستدل بها على هذا الامر  
 فقلبو الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في آخر الكلمة وانما

انما هو ان النون في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني  
 والفتحة في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني  
 والكسرة في التشبيه  
 هي نون الجمع  
 لانها قبلها حرف مبني



توجد كثير في اوسطها كسيد وميت وذيول وغير نحو ذلك واذا  
 لم يوجد مع الامتناع في المظهر لم تقبل فان قلت ان هذا لا  
 قد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على التفتير نعم لكن قد امكن  
 منها نصب العلامة ففعلوا لان الميثور لا يسقط بالمعشور  
 والوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرين وذلك لان كلا اسم مفرد  
 اللفظ متين المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الي المظهر حكم المتين وعند  
 الاضافة الي المظهر حكم اسم المفرد المقصور وتوغير اعيان الاقباين  
 حقها وانما ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل  
 والمضمر فرع والمشتق فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع  
 الاصل وهذا من **قوله** واذا اضيف الي المظهر حكم حكم العضا  
 لفظا هي كما ان لفظ العضا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذا  
 لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس  
 حكم العضا خطأ لان العضا لا يكتب بالالف لان الفها متقلبة  
 عن الواو قطعاً وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب  
 بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل  
 انما

انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال الجر والنصب بالياء لغزها  
 الياء في حالين **قوله** ويستوي الجر والنصب في حته مواضع قد سبق

الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب التشبيهية  
 والجمع التام والجمع للثبوت بالالف والتاء فانما استويا في غير اطراد الفرع  
 وهو الوثب على وتيرة الاصل وهو المذكور وان لم تقوم فيه العلة التي اوجبت  
 الحكم هناك فلهذا تطايرها لا كصفي وثا بالانصرف فانما استويا في خارج  
 الجر تشبيه الفعل على مسنين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام  
 الكسرة التي لا يبينها من الثاني والتشاكل والتسمية في القضية  
 فيجى من بعد ان شاء الله تعالى **قوله** ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في  
 تعطلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة فيفعل وانما  
 عوضها عنها لانها واجب ان يكون هذا الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل  
 متعقب الاعراب لان هذا الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة  
 ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف تنوين باب الحركة فوجدوا اولى  
 الحروف بذلك حروف اللين كالكثرة دورها في كلامهم لم يمكن  
 زيادتها منها كما كان الضماير فزادوا حرفاً شبيهاً بالياء وهو النون  
 اي هو الواو والنون

وهي بعد ما اوجبت كونها على وجه واحد  
 ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير



فانحصرت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوفيت بها تمام حروف ما نون  
 في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم دون الرفع  
 كما حملوا النصب على الجزم في الاسم لانه في الفعل بمنزلة الجزم في الاسم فقبل  
 هما يفعلان ولم يفعلا ولن تفعلوا وكذا البوارق تتم انهم اضر واخروا  
 المذلولين في الفعل للمقتل اللام بحري هذا النون في ان حذفوا ما  
 في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت بحركة من حيث  
 انها مركبة منها على قول بعض النحويين فالحركات موهوخة منها  
 على قول بعضهم كما التقديرين فالكسبة حاصلة بينهما وايضا الحركات  
 لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة قبل  
 لم يغير ولم يرم ولم ينجس فاشتبهت ساكنة في الرفع كاستقبالهم الفتحة  
 عليها وتثبت الالف في النصب شيئا منها في الرفع لا تمنعها من الحركة  
 وهذا الحكم على حروف المذلولين غير مذكور في اللين في اكثر النسخ  
 وفي بعضها مذكور فلذلك اشترطناه في الاسماء على ضربين  
 لما كان المورب هو ما اختلف آخره باختلاف العامل لفظا او تقدير  
 كان المبنى هو الذي يتقابل به هو ما لا يختلف آخره باختلاف العواصل  
 لفظا

في النسخ  
 في النسخ  
 في النسخ

في النسخ  
 في النسخ  
 في النسخ

بالعطا ولا تقدير فيكون حركة آخره او سكونه لا يعامل او جيب ذلك بل هو  
 مبني عليه ثم للمورب على ضربين منصرف انما جعل التنوين علامة  
 لانه انصرف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة بحروف الد  
 واللين ولم يكن زيادتها في الواحد للالبس الواقع بين الواحد  
 والتنوين والجمع فزادوا ما يسبها وهو التنوين وهو  
 وهو ما لا يدخل في جمع التنوين اعلم ان احد مذممين النحويين هو  
 ان غير المنهف كالمشبه الفعل قصودا ان يمنعوه اياها لموجب الشبه  
 ولم يكن لمقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في حقا  
 بالاسم فقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبة في الاضافة  
 والدليل على ان الجزم غير مقصود بالمنع الا انه منع شفاعته التنوين  
 انهم لما امنوا بالاضافة ونحو الام اعدوا الجزم لو كان من قصد  
 منع الجزم انفرادها لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا ائروا  
 مع على الواو حيث قالوا منع الجزم مع التنوين والمذهب الثاني  
 هو ان الجزم مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجزم ركن من اركان  
 الاسم وهذا البناء يشابه الفعل مع التنوين الذي هو علم الثقل  
 في النسخ

في النسخ  
 في النسخ  
 في النسخ

في النسخ  
 في النسخ  
 في النسخ

في النسخ  
 في النسخ  
 في النسخ



ومنع بعض وجوه الأعراب وهو لا يوافقوا أو عوام فقالوا منع  
لجروا التنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة

الكتاب قد قيل إن تسامح ثمة في العبارة لأن الفتح من القاب

البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحق أن يقال وكان في موضع

الجر منصوبا أو الضوب أن استعمال الفتح تهيئنا لتحقيق لأن نصب

ليس على الحركة فقط بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على اللغو

وإذا قيل الألف منصوب فمعناه أن فتحه دلالة على معنى مخصوص

من شأنها أن تنزل بزوال ذلك المعنى ومعلوم أن الفتح

في دال أحمد إذا قلت حررت يا محمد لا تدل على ما تدل عليه في بيت

أحمد وضربت زيدا ففتح إطلاق النصب عليه التخصيص في حركة

قامت مقام آخرها وبأبنت عنهما العلة أو جبت ذلك فلما لم

يكن فيها دلالة على المعنى الذي لا بد له سميت نصا قبل وكان

في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر

أذهب بمنزلة أن كل كان في موضع الجر مفتوحا

يقال في اللانعة من الصرف تسوية العلم أنما منع الاسم

التي هي في موضع النصب في قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة الكتاب قد قيل إن تسامح ثمة في العبارة لأن الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحق أن يقال وكان في موضع الجرح منصوبا أو الضوب أن استعمال الفتح تهيئنا لتحقيق لأن نصب ليس على الحركة فقط بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على اللغو وإذا قيل الألف منصوب فمعناه أن فتحه دلالة على معنى مخصوص من شأنها أن تنزل بزوال ذلك المعنى ومعلوم أن الفتح في دال أحمد إذا قلت حررت يا محمد لا تدل على ما تدل عليه في بيت أحمد وضربت زيدا ففتح إطلاق النصب عليه التخصيص في حركة قامت مقام آخرها وبأبنت عنهما العلة أو جبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لا بد له سميت نصا قبل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر أذهب بمنزلة أن كل كان في موضع الجر مفتوحا يقال في اللانعة من الصرف تسوية العلم أنما منع الاسم

لأنه قد شبه الفعل لأن الفعل بعد الاسم في التلخيص ثلاثة من الحركات  
على ما يأتي من بعد وكل واحد من هذا التسعة ثلث الأولى وفروع

على أصل إذا العلمية فروع الجسدية والتأنيث فروع التذكير الجسدية

العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فروع إذا مقدرة

على ترتيبه وكذا وزن الفعل لأن أمثلة الأسماء مخالفة لا أمثلة

الأفعال فإذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعاً وكذا الوصف

لأن معرفة حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتأخره عن

المعدل عنه وكذا العجز لأن لغة العرب معقدة غريبة على ما أخذوا

من غيرهم وكذلك الجمع والتركيب لتأخرهما عن الواحد والفرع ولما ألفت

والنون المضارعان لآل في التأنيث فيمتزجان على الآل في التأنيث

من حيث مضارعتهما آليا هما على ما سنبينه عن قريب

في الاسم سببا من الأسباب المذكورة لو تكرروا أحدهما منع الصرف

وإنما منع الصرف لتأنيث الفعل من وجهين من حيث أن الفعل فرع

من جهة الاشتقاق والافادة وهذا الاسم قد دخل الفعوية من جهة

وإنما السبب الأول فلا يمنع الصرف إلا إذا تكرر لأن الاسم سبب

التي هي في موضع النصب في قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة الكتاب قد قيل إن تسامح ثمة في العبارة لأن الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحق أن يقال وكان في موضع الجرح منصوبا أو الضوب أن استعمال الفتح تهيئنا لتحقيق لأن نصب ليس على الحركة فقط بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على اللغو وإذا قيل الألف منصوب فمعناه أن فتحه دلالة على معنى مخصوص من شأنها أن تنزل بزوال ذلك المعنى ومعلوم أن الفتح في دال أحمد إذا قلت حررت يا محمد لا تدل على ما تدل عليه في بيت أحمد وضربت زيدا ففتح إطلاق النصب عليه التخصيص في حركة قامت مقام آخرها وبأبنت عنهما العلة أو جبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لا بد له سميت نصا قبل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر أذهب بمنزلة أن كل كان في موضع الجر مفتوحا يقال في اللانعة من الصرف تسوية العلم أنما منع الاسم



ای که در میان صفی و آسمان ای صفی  
فصل از سفر مشرف لاد علم الا و زمان

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب  
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين  
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين  
والعلماء أئمة يهتدون بهم السالكين

الصفحة الثانية من كتاب الوصف  
كتاب الوصف



وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصف  
او لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلاث ثلثة ثلثة  
بعد ثلاث ومع هذا لم يوصف في الاوصاف ان يقال حرت  
بنسبة اربع اربع غير منصرفين للوصفية ووزن الفاعل قلنا  
ان الوصفية قد لزمت عند التكرار فلا يلزم في كل واحد منها  
فبالحي ان ينصرف وانما لم يوصف فلا يمكن ان يمنع الصرف لان على  
الصرف ومنع هو الاسم للوزن او ما هو في حكمه لا الاسم والاسماء

القول في هذا الاليل نظر لان اخر شرط العدل ان يكون  
المحققون وهو عدم الافراده في الاليل على ما تقدم  
فان اسم فرد قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم  
بعضهم ان العدل قد تكفي في بعض الانتقال عن صيغة الاصيغة  
فيكون من معانيه ما لا يمكن ان يكون في المعدول  
لما ذكرناه من عدم الافراده بين ثلاث وثلاث ثلثة في اللفظ  
الاسم كان اوصفا لان الف التانيث فيه قامت مقام لبيين  
اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلح وبناء الكلمة عليه  
لم يكن في الكلام خيل فتم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه  
جري

جري جري تانيث ثان وهذا في قولهم لا ينصرف التانيث  
ولزوم فان قلت البيت التانيث في طلح ايضا لازمة فالله اعلم  
تنزل منزلة سبعين قلنا انما لزمت التاء في طلح بعد العلم بكون  
الجسمية والوزن في جلي وبشيرة عند وضعها والالف في جلي  
لحروف من الكثرة وعلامة التانيث في صحراء وحرابي الهزمية  
الالف في الاصل كما في سكري وعطية الا انهم لما زادوا قبلها الفاء  
للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرعا بعد الف زيادة وانما جعلت الهمزة  
منقلبة عن الالف لم يجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري

فجعلوا الهمزة الفاحية قلت الاولى لانك را قبلها همزة  
جعلوها ياء ايضا لانك را قبلها ياء الثانية منقلبة  
عن الهمزة كان ياء خطية لوجوب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا  
النحو صحاري على مثال بهي اربع كما ان اظهر الهمزة في خطية  
شأن كثير فان قلت اذا كان علامة التانيث في الثانية والالف  
ليست من افادة التانيث قلنا انما عروا عن هذين الالفين  
بالف التانيث ذبا ياء لم يندم القبح من التثنية والفرق بين الالفين  
في التثنية

المضارع عنان لاف التانيث صح  
المضارع عنان لاف

الالف في التثنية  
الالف في التثنية



وعرضي السد عنهما واما الجمع الاقصى فاما منع الضم لتكرار الجمعية فيه  
 قالوا ان الجمع واحد على كل حال الا ان يثبت لا يتصور ان يكثر  
 سبب مخالف من السبب الثمانية وانما يقتضيه معنى هو  
 كالتكرار او كثرة على الحقيقة لا على جمع ليس على زنة واحد كما جمع  
 اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور وانا عيم وسائر الجمع  
 الذي ليس على زنتها واحد بين عليهما والي هذا اشار المصنف حيث  
 قال كاساور وانا عيم وما كان على مثلهما من الجمع وانما قال ذلك  
 لانها جمعان من فصيل سوار واسورة واساور ونعم وانعام والجمع  
 فحصل في السبب متكرر ثم عمل عليها نحو جرد ومصابيح لثابتها  
 اليها من جهة الجمعية والوزن والاشتغال من الجمع اخرى قوله  
 فان كان الاوسط محركا كان الاسم منصرفا كصياقده وانما صرف  
 هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقضي الجموع فاشبه الاحاد نحو كرامة  
 وطواحيه قوله فان كان ثانيا في طرفين بعد الالفاء خذتها في الرفع  
 والاسووننت الاسم نحو جوار في الرفع والاسووننت قد خذوا الياء  
 من مثال فواعل لا تجمع وبناء ومنهم وانهم كثيرا ما خذوا الياء

في المفعول اجزاء عند بالكرة قبلها نحو يوم يدع الدرع والكرة فلما  
 كان ذلك جائزا في المفعول الشرح في الجمع كما ان به سبب

فان كان الاوسط محركا كان الاسم منصرفا كصياقده وانما صرف  
 هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقضي الجموع فاشبه الاحاد نحو كرامة

في الرفع

في المفعول اجزاء عند بالكرة قبلها نحو يوم يدع الدرع والكرة فلما  
 كان ذلك جائزا في المفعول الشرح في الجمع كما ان به سبب  
 يجوز فيه التحفيف والتثقيل فاذا جئت بالياء كينونة لم يجر  
 الا التحفيف للوزن انقل فلما خذوا الياء خذوا الاخر من الاسم  
 مثال اقضي الجموع وصار على مثال سحاب خففت ولما في المنصوب  
 فلم يخذل لانك تقول سال الوادي ومرت بالوادي لا تقول  
 قطعت الوادي بالوادي لان الياء تستحق الحركه في حال النصب  
 فيجوز ان تجري الياء في ضارب فيكون جوار في كضوب فلا يكون  
 للتثوين الياء سبيل قوله وسبب حالة التثنية وانما صرف  
 الاسم اللاحق حالة التثنية لان التثنية في العلم فاذالت العلم  
 لم يبق العلم سببا لكونها شرطية بالعلمية في التثنية في العلم  
 فيجمع بالاسم وانما اشتراط في العلم لان الاسم اللاحق اذا جمع  
 التثنية في حال العلم كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متحيا  
 لهم واما العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الضم نحو ليا ووزن  
 وان سمي بـ العرب لانهم اخرجوا اسماء الاجناس كـ كاسا غوي

في المفعول اجزاء عند بالكرة قبلها نحو يوم يدع الدرع والكرة فلما  
 كان ذلك جائزا في المفعول الشرح في الجمع كما ان به سبب

فان كان الاوسط محركا كان الاسم منصرفا كصياقده وانما صرف  
 هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقضي الجموع فاشبه الاحاد نحو كرامة

في الرفع



وہ صحفہ ونبس محدودیہ



عند الاقتضاج لا يخفى ظاهراً لأن الوصفية قد زالت بالعلمية  
والعلمية بالتكليفية على سبب واحد وأما سبب سببوه فهي أنه كان  
في أول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما استي بزوال الوصفية  
فلما تكررا عيدا لا اصل للذي ثبت له من منع الصرف وإن كان قد ثبت  
زائلاً يبيح على الحكم الاصل بعد ان دخل التكليف الذي هو الاصل  
ابو عثمان الاخت في السند قال عن سبب صرف اربع في  
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال كل في الاصل ثم انصرف  
والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمن في آخره  
التكليف حيث كان في الاصل وصفاً والعلمية عارضة وأما ما في الف  
التأنيث فانه لا ينصرف تكررة على ما سبق فاذا سبق به كان بعد من منصرف في التأنيث  
الصرف فاذا انكرت في غير منصرف ايضا لبقاء السبب المتكرر وأما في  
فعلها كما حذو الفعل والنقل وأما الجمع الاقضية اذا سبق به لم ينصرف  
لانه قد ثبت بالاجمعي المعرفة بحيث لم يكن له في الاحاد نظير فان  
تكررت لم ينصرف ايضا قول في الحسن الاخت كما يعرف امر في  
قوله بعد التكليف اذا ثبت بالاجمعي بمنزلة سيبين واذا كان الامر

وجه الثاني انه  
سببوه فيكون  
تأنيثه فيكون  
سببوه فيكون  
تأنيثه فيكون  
سببوه فيكون  
تأنيثه فيكون

هذا هو الوجه  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث

على هذا يجب ان ينصرف عند التكليف مذهب ايضا اذا التكرار لا يزيل  
الاجمعي وان جعلنا ثابتاً بالاجمعي سبباً والتأنيث سبباً  
ينصرف على مذهب الحسن بعد التكليف لزوال احد السببين كما في  
في امره وأما عند سيبويه فيعود الى اصل قوله والثلاثية ان كان  
الاولى كجوز في الصرف وتركه في هذا وقد اجتمع فيهما  
التعريف والتأنيث ونوع ولوط قد اجتمع فيها العجم والتعريف  
فلا قياس ان يمنع الصرف الا ان الحق فيها قادت مقام احد السببين  
لذلك وقوم بكونها على القياس فلا ينصرف في الوجود والسببين  
الفصيحة التي عليها التنزي في الاواري قال الله تعالى كذبت قوم نوح  
المسلمين وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطاً وأما ما في سبب ثالث  
من هذا النوع كانه وجوب في اربعة بلدتين فان فيها التعريف والتأنيث  
والجمعي فلم ينج في الامتناع الصرف لأن الخفة قاومت احد السببين  
في ثلثان وأما الموت في الثلاث المتكررة الاوسط فاجمعي التكرار  
نحو قدم اسم امرأة وذلك لتثني الحركة منزلة الطرف الرابع وقيل  
على اجرامهم الحركة في حرف انهم قالوا في النسبة الى جليل جليل

هذا هو الوجه  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث  
في التأنيث



وجبلوتي بالخلف والقلب ولم يجزوا في جباري الالف مخاري  
 ولم يقولوا جباري لوقوع الالف خامسة ثم جعلوا مخاري  
 بمنزلة جباري فلم يجزوا فيه الالف وان كان الالف زائدا  
 الحرك منزلة لطف حكا كان الالف خامسة فذلك ما هنا اجروا وقد  
 مجري عناء فلم يصرفوه اسم امرأة وان سميت رجلا صرته لان  
 الحرك وان تنزلت منزلة لطف الا انها لا تقوي قوته فانما تنزع  
 الحرف ما لم يكن في السبع تانيث بخلاف الحرف الرابع اسم امرأة  
 في عناء فانه تنزل منزلة تاء التانيث فلم يزل تنزلت في الالف  
 في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء والآخر تقول في  
 التصغير قديمة وعتيق والاصل ان هذا علمت مرات الا ويا  
 لما فيه التاء لا يمنع الحرف كيت رجلا او امرأة والتانيث لما زاد  
 علمت احرف كان الحرف الرابع لا يمنع الحرف في التذكير الابد  
 ان يكون الاسم قد جرى التانيث قبل تسمية الذكر الا يري ان  
 كتاب الاسم رجل منصرف حيث لم يكن انتم مؤنث قبل التسمية  
 للتذكير والاسم فانه انما يمنع الحرف اذا كان الاسم امرأة لتقصانه

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

في التانيث

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

عن التاء بدرجتين وكذا هم في سبعة اعلم ان فعالا كالم  
 على عن انما فلا وير اليه في الامر نحو ترال وتراك وهو قياس  
 في كل فعل ثلثي عند سيوي وهي ينيث لوقوعها موقع فعل الامر  
 عند اصحاب وعند الكوفيين لتضمها مع لام الامر وانما ينيث على  
 الكسرة السكون فرار الالف من الالف كنيث في فعال هذا مؤنث  
 بدليل قوله ولانث اشجع من ساء اذ دعيت نزال ورج في  
 الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل عن انثري وانث الفاعل المقصد  
 تانيث الفعل كان ث الفعل لتانيث الفاعل ضربت هذا فاعلا  
 تانيث الفعل التأكيد والمبالغة كانه على معنى انثري لانه في  
 فجعل الياء التي هي ضميمة الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا اد الالف  
 قصد تكرير الفعل وجعلت مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله  
 تعالي رب ارجعوني في ان الالف رب ارجعوني ارجعوني  
 ارجعني ارجعني ونظيره القيا في نار جهنم والفاء الى الفاعل  
 قال فلما عدل عن انثري لانه في الكلام مؤنثا والتانيث  
 ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن علت كذا وقطام  
 من عدم الاعيان

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة

وهي في سبعة



کائنات

اقص

ادنى المعلوم من العلم هو انما جعل  
لكى على العلم ان لم يتم عليه هذه الشروط

بالمَنع في هذا الكتاب. هو التَّوْنُونُ وَمَنْعُ الْجَبْرِ بِشَفَاعَةِ التَّوْنُونِ

انما هو خروج الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام عن استحقاق التثنية

واذا لم يتحقق احتمال تعدية سقوطه فلا يقطع بالحق اذ ذلك لان

سقوط تبع سقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين

عن وجودكم يتصور سقوط الجاذب لا يتصور العلاوة بغير حمل واما

علي قول من يقول الجرم مقصود بالمنع فاجاره بهن سالو جرمين احدهما

ان يقال ان القصص ان يفتح بعض بالياء في الفعل لا يفتح بحري

بعض الاحوال اول جمعها الى اخرى اعراض جري الرب سفل على

من خبري كل حال والوجه الثاني ان يفعل ان يفعل ان يفعل

ما اخذ منه لاحد من اهل بيته وهو الحسن بن علي التميمي فانه بعد عدم الامكان

موصولاً الى محلى التعليم  
موصولاً الى محلى التعليم







2900

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان يفعل ويفعلان ويفعلون  
وفعلوا وفعلوا وفعلوا

هذا التعليل يقتضيه آيت ١٥ الضارع  
فقد جاء في آية التثنية والجميع المذكور  
ويطالعوا ومن غفلوا عنه فليكن قاتل نفسه  
عليها في الحق الضارع



القود تبينها على ان اصلها بفتح وا تاني عند طوع نون التاكيد  
 ثقيلة او خفيفة على الفتح لانهما اقترن به الزيادة اشبه بكونك  
 فيني على الفتح كما ينبغي هو قوب واعلم ان هذه الكلمة منها ما يعمل  
 وتعمل فيه واعلم ان الكلمة الثالثة تنقسم القسمة العقلية  
 الى اربعة اقسام لانها لا تنقسم الى اربعة اقسام لانها لا تنقسم  
 واقع كالأفعال المضارعة وعامة الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة  
 ولا معمولاً فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته  
 فيعمل بالجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يفتح اضافته البتة  
 وهو متكئ حيث تقول عشرون وعشرين لانهما نقول ان لا يعمل الا انه  
 حاصل من حروف

وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة  
 الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة ولا معمولاً  
 فيهما وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته

وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة  
 الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة ولا معمولاً  
 فيهما وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته

ينصب الاسم بعد على التمييز فيكون ولا يقال العلم لا يفتح اضافته البتة ولا ينصب  
 التمييز ايضا الا ابراهام فيه لانهما نقول كل علم قابل للتكثير من التاويل فيفتح  
 اضافته اذ ذاك فلهذا الذي في المصنف من اهل هذا القسم غير انه واقع لان  
 من الاسماء ما لا يستعمل مضافا اليه من ذلك كحرف او قاطبة فانه لا يجر  
 للمضاف اليه ولا يصيب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم من الحروف  
 نور والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان  
 تجزم الفعل المضارع وقد نيت لتضمن معنى الحرف نحو من تغرب اخبر  
 وكذا اخواته الا انما فانه ليس وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما انما  
 بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن اذ انما بان الاصل في الافعال  
 البناء والثانية انهم حملوه على ما هو نظيره في الرفع وهو خبر ونقص على  
 ما هو مضمون وهو كل و هو يكون الشيء على ضد كما يحلوه على نظير فعل  
 والعامل عندهم ما واجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان اللزوم  
 هو الاسم المتكئ والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في  
 الاعراب وان المضارع قد تطلق عليه في سبب المضارعة فاعلم من هذا ان  
 تعلق الفعل او ما شبهه من الحروف والاسماء وغير ما يوجب بالاسم المتكئ  
 حروف منه

وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة  
 الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة ولا معمولاً  
 فيهما وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته

وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة  
 الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة ولا معمولاً  
 فيهما وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته

وهو واقع كالأفعال المضارعة وعامة  
 الاسماء المتكئة او لا تكون عاملة ولا معمولاً  
 فيهما وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير  
 المتكئة الا ما تضمنت منها حرف الجر واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولاً  
 فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر والاسماء غير المتكئة  
 الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولاً فيها  
 القسم الاول المضارع وظن انه غير واقع متوهم انه لا يتصور معمول  
 فيه الا وان يكون عملاً لان معمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة  
 في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتكئ وكل متكئ بفتح اضافته







علي الرفع والذنب لأن الرفع علم الفاعلية والذنب علم المفعولية والرفع  
علم الارتفاع والنيل انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضافهما

ولا يفتخ شيئا سوى ذلك فباخري ان يكون عمله مقصودا عاليا  
الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فعام يريد ان كل الرفع يعزى اليه

الافعال الاربعة مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو المصطفى  
سند العالي له مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما

جب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى كشيء فعل دال ماضيه  
في زمان معين فاذا الالف في آخره والياء في اوله والواو في وسطه

والمستأنس بالبرهان ان يتصل بالبرهان اليه الا ان كان المعنى لا

المسند الذي ذلك هو الفاعل فاذا جاز هذا التشبيه في الذهن وجب

لأن وصف الفعل عند الفوتين أن يسند الفعل اليه ما عليه

شروط ان يكون احدث شيئا بدلا من قولهم طالب الخبر وتزيد  
اكان شرط الاستحالة لا الاحداث فليس لك ان تشدد مرتين

وَقَوْلُهُمْ

وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس تناقض لان الرفع بانه لا يجوز ارتفاع  
اسمين مختلفين بحركة الفاعلية بفعل واحد من غير عطف نحو ضرب

زيدٌ عروقاً فان لم يكن مظهراً فمضراً اعلم ان الفاعل علي ضربين مظهرٌ  
نحو ضرب زيدٍ ومضراً وهو اما منفصلٌ نحو ما ضرب الآلهة ولا يستند اليه

الاعند تغذ الوصل و متصّل و هو اما بارز كضربا وضربا واضربن  
وضربت و اما مستند سواء كان لازما كالمنقوت في اضرب او غير

لازم کالمنوتی فی زید ضرب **قوله** ثم ان الفعل علی ضربین متعدي واول

ثم أتت الضرب متعدي الي المفعول واحد كضرب زيد أو متعدي الي مفعولين وهو

علي ضربين لأن المفعول الثاني لا يخرج من إن يصح عمله على الأول ولا يقع على ضربين لأن المفعول الثاني لا يخرج من إن يصح عمله على الأول ولا يقع

نحو اعطيت زيداً درهماً ويجوز الاقتصارُ معنا على أحد المفعولين نحو اعطيت  
زيداً ولا تذكر ما اعطيتُ درهماً ولا تذكر من اعطيتُ ويجوز ان تكتف

عنهما جميعاً نحو فلان يُفِطُ وإنما تفعل ذلك لتفيد به نوعاً من المبالغة  
والتوكيد أيضاً بانه معطى على الاطلاق وإنما في افعال القلوب فلا يجوز

والله اعلم بالصواب



الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا لان وضعها على ان

تعرّف الشيء على صفة فلا يجوز ان تستكت عن احدهما فقد باعته

عليه جديته وانما المفعولان معا فقد جاز حذفها ومنه قولهم

يحل وضرب متقد الي ثلثة مفاعيل وهو مفعولان منقولان بالهزء على

الي مفعولين هما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا وعمرا فاضلا وقد جاز

الاختصاص اظنت واحسبت واظنت واخسنت وقد تضمنت اخسنت

وخسنت وحدثت وانما يشوبك يعني اعلمت فيتعدي تقديرية

فوق وقد تمام للمفعول مقام الفعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول

الفاعل سياستيا وعلا لانه البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول

محر كات ويكسر عين الفعل في التثنية الجر عن الزيادة والمزيدة

واللام الاويرة في الرابعي الجر والمزيدية والمحق بهما نحو ضرب

ولستكرم فان اول التثنية هو التثنية لا غير بهزء الوصل وقدره

وتدخرج وتجلس وتجلس وتجلس فان يضم حرف الضارعة رابع

ويفتح العين في التثنية الجر والمزيدية واللام الاويرة في الرابعي الجر

والاخر

والمزيدية والمحق بهما نحو ضرب ولستكرم وتدخرج وتجلس وتجلس

وتجلس فتد الاسم عن اسم المسمى فاعل لفظا لكون الفعل متدا اليه

مقدما عليه ومفعول متبع كما زيد ومات وطاب الخبر قول ويجوز انها

لي المفعول الثاني اي الاسناد الي احد المفعولين المتعاقبين

نحو اعطى زيدا ورما واعطى درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الي

ما هو فاعل في المفعول احسن وهو زيد لانه اعطى اي اخذ والآخر المفعول

غير المتعاقبين فلم يسمووا الاسناد الا الي الاول نحو علم زيدا وعمرا ولا يجوز

ان يقال علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا البناء هو

الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله خبرا عنه وقد جاز ابن الانباري

الاسناد الي الثاني حيث امن اليك فلما ظن قائم زيدا لانه

ان القيام هو للظنون وكون الزيدية ولم يخرجن اخوك زيد في ظنتك

زيدا اذ اكل للالتباس قول ومنصوب الفعل على نوعين اعلم ان

المفعولين المنصوبين الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي

لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول فليت زيدا

وانما يصح مفعولان لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه

والاخر



11/11/11

ايضا من المنصوبات الخاصة بالشيخ رفع الابرار فلا يحجوا الا الى وجد الابرار

نحو طاب زيب نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والراية والعيش وغيره  
وكذا تصبغ العيس عرقا والتمييز باب مرال عن اصله اذا الاصل في طاب  
عقيد من اللام

زیدت طابت نفس و کذا رتیب عرقه فاریل عنه اذ انما یغرب

من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل  
وعلى هذا قوله تعالى ولست على الرأس شيئا اي شيب ورأسي وقد

بذلك الجملة لما فيها من الشبهة التي مع الباع من الحقيقة وسناد الاستدلال  
إلى الركن وإيقاع شيئا يحتمل اعتناءه إذا ثبت حمل اشتغال الركن إذا

وزان اشتعل شیب رایی و مشتعل الرأس شیبا وزان اشتعل النار  
فی بیت و مشتعل بیت نار و الفرق بینهما ظاهر لما فیها من سلوك

طريق الاجمال والتفصيل وغيره من لطائف الاعتبار وكذا الجزئيات  
المنصوبة فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة واجري

بحريها فان قلت كيف جعل الخير من ممول العوالم القياسية وعالمه  
سواء قلنا ان جمع الخيرات من ممول الصف الناصب القياسي فيلزم

ما ذكرتم فهو والعامة <sup>منه</sup> ما علم ان المصدر من النصوص العامة على  
الذي لا يتغير على الحديث

Handwritten text in a script, likely Indic, covering the majority of the page. The text is dense and appears to be a continuous passage.

به السؤال على عدم الخوض في الموضوعين  
 الموضوعات الخاصة لا سطره  
 من أصول العوامل القياسية  
 لأن المراد من قوله ونقصه  
 بف الفعل انما في القياسي  
 على ان اللام للمعنى به لانه  
 لو في البحث فيها فان  
 قياسي على جعله من معمول  
 القياسي

یسعی اذ قال استعمل النار  
 فی سبیل الله یكفر عن انفسهم  
 فی زواجرهم ذل ذل واما  
 اذ قال استعمل سبیل الله  
 منه جمیع الیقین وکیف الیک استعمل  
 المراد شیئا و استعمل شیئا  
 المراد من رزق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

منع ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم منصبا صدر اوله  
هو في معناه كقولهم ضربوا ضربا فطبا لان في الفعل والانه  
هو في معناه كقولهم ضربوا ضربا فطبا لان في الفعل والانه

عليها لكي ان يعمل في نخب ثم ان المصدر قد يكون مبرها مخوفت  
ضربا في يتناول المرأة والمرتين والمرأة وقد يكون مبرها محدودا

الضرب الذي تعلم ثم إن العقل الناصب للصدر اما ان يكون ناصبا

فاما ان کیون مصدر او غیر مصدر والاوّل اما ان کیون تیا قیاسی

مشتقاق كقوله تعالى وابتعثكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن  
مصداق انبت الا انه مشتاق اوليا فيه نحو قوله

جلوت واما الثاني فكيف ضربت سوطا لانه السهم اقيم مقام المصدر  
لانه لما كان الاله الضرب <sup>بشيء</sup> لم يزل وليس بمصدر ساطع السوط

ببطلان قولهم ضربت سوطين واسواط ولو كان مصدرًا لكانت  
وَجُمِعَ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ السَّوْطَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّهُ ضَرْبٌ

مخصوص وهو الفرب بالسوط فلما دالة لفربت علي عليه السلام

آية والعيش وغيره  
 عن أصله إذا أصل في مكان  
 فإزيل عنه إذا نابض  
 طريقه الأجمال والتفصيل  
 أي شيب ورأسي وقد

من الحقيقة ومنادى بالاشتغال بقوله وفتوا  
عن قولهم لا بأس به <sup>سواء كان له</sup>  
قول الاشتغال الرخص اذا  
شيئا وزان اشتغل الناس  
<sup>اسم فاعل الحذف</sup>  
ولما فيها من سلوك  
<sup>المراد اذ قلت</sup>  
فلا اعتبارا وكذا الجبر <sup>في تلك المراح</sup>  
على جميع بيده  
عالم الناقصة وما جرى <sup>نوعه في جملة</sup>

عوامل القياسية وعامله  
هل الناصب القياسي فيلزم  
من المنصوب القياسي  
الذي لا يتبرع بالحدس

و طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل وال  
هذا تصحيح فيس عرقا والتميز باب من ال  
يت طاب نفسه وكذا تصحيح عرقه  
المبالغة والتوكيد لافيه من سلوك  
يا هذا قوله تعالى ولست على الرأس شيئا

في الجملة لما فيها من الاستعارة التي مع البر  
 والرس وابتغى شيئا تميمه أعنه ايزانا  
 أن يشتغل شيب راسه وشتغل الراس  
 يشتغل بين ثمار أو الفرق بينهما  
 بق الاجمال والتفصيل وغيره من لطاير  
 صوب فانه من المنصوب الخاصة بالاول

بها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول  
 في قلنا آية جعل الخبر تشبيها من معمول الف  
 وبها وان فعلنا ففصل بين خبرنا وبين  
 لزم قوله والعامة فيه ما علم ان المصد  
 اعلم ان الافعال



العالم لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطره ضربا مثلاً الآن  
 لقائل ان يقول اذا لم يحرك ان ينصب السوط مصدر انصب لعدم  
 دلالة عليه فيلزم ان لا ينصب اسماء بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره  
 منقوض بفرض ضربية او ضربيتين فان ضربت لا تدل على الضربة  
 والضربتين وانما هو الدل على الضرب مطلقاً فهو **ف** والمفعول في ظرفا  
 الزمان والمكان وانما يتبع المفعول في ظرفا لانه حتى الافعال فيها شيئا مفقود  
 لا بالاولى التي تحمل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيين محلاً لحلول الافعال  
 فيها ثم ان حكم ظرف الزمان حكم ظرف المكان كما ان  
 الست وغير ما واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالنحل المذكور المقدم سواء  
 كان لازماً او متعدياً نحو سطره ضربا مثلاً الآن **ف** واما الحد و **ف** من المكان  
 كالسوق والدار فلا بد من في نحو سطره ضربا مثلاً الآن **ف** من المكان  
 قالوا وانما يتبع الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان بنحو سطره ضربا مثلاً الآن **ف**  
 الى جميع ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما  
 يدل على المصدر فكما يتبع الى جميع ظروف المصدر فكذلك يتبع الى  
 جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته على فضاء  
 فلو لم يدل على فضاء

٤٢  
 الفعل اللازم من حيث لا يدور وعرفه في الالبوسطة ما طرف وانما  
 على في البهايم من حيث لا يدور وعرفه في الالبوسطة ما طرف وانما  
 محصور مثله فاذا قلت خلقك كان هذا مثلاً على جميع ما يقابل  
 ظهره الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مثلاً  
 على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا  
 قلت يقوم زيد كان مثلاً على كل زمان مستقبلاً والثاني وجه الثاني  
 ان هذه الظروف لا تتغير بوجه واحد لان الفوق يصير تحت  
 واليمين يصير شمالاً كما ان الزمان المستقبل يصير حالاً ماضياً فلما  
 اشتبه البهايم من المكان الزمان من الوجهين بسكت بسكت في الالبوسطة  
**ف** وعندنا هو ان يقال من الظروف المكانية وقد استعار للزمان كونه  
 الليل وعند النهار وفيها ثلث عشر ولا يتبع الا ظرفا لا يقال  
 عندك واسع لانه يصير غير اعنه وقيد على غير من حروف الجر من  
 وحده وقول العاتية ذهبك الى عنده خطأ ولا كذلك امام ظرفه  
 لانك تقول امامك خير من ورائك فالماضي ان الظروف بعضها  
 لازم للظرفية فيكون منصوباً ابداً نحو عند وسواء من ظروف المكان  
 بعض الظروف

في فضاء الفعل اللازم بالنسبة الى  
 وعرفه في الالبوسطة ما طرف وانما  
 محصور مثله فاذا قلت خلقك كان هذا مثلاً على جميع ما يقابل  
 ظهره الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مثلاً  
 على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا  
 قلت يقوم زيد كان مثلاً على كل زمان مستقبلاً والثاني وجه الثاني  
 ان هذه الظروف لا تتغير بوجه واحد لان الفوق يصير تحت  
 واليمين يصير شمالاً كما ان الزمان المستقبل يصير حالاً ماضياً فلما  
 اشتبه البهايم من المكان الزمان من الوجهين بسكت بسكت في الالبوسطة  
**ف** وعندنا هو ان يقال من الظروف المكانية وقد استعار للزمان كونه  
 الليل وعند النهار وفيها ثلث عشر ولا يتبع الا ظرفا لا يقال  
 عندك واسع لانه يصير غير اعنه وقيد على غير من حروف الجر من  
 وحده وقول العاتية ذهبك الى عنده خطأ ولا كذلك امام ظرفه  
 لانك تقول امامك خير من ورائك فالماضي ان الظروف بعضها  
 لازم للظرفية فيكون منصوباً ابداً نحو عند وسواء من ظروف المكان  
 بعض الظروف

في فضاء الفعل اللازم بالنسبة الى  
 وعرفه في الالبوسطة ما طرف وانما  
 محصور مثله فاذا قلت خلقك كان هذا مثلاً على جميع ما يقابل  
 ظهره الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون مثلاً  
 على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا  
 قلت يقوم زيد كان مثلاً على كل زمان مستقبلاً والثاني وجه الثاني  
 ان هذه الظروف لا تتغير بوجه واحد لان الفوق يصير تحت  
 واليمين يصير شمالاً كما ان الزمان المستقبل يصير حالاً ماضياً فلما  
 اشتبه البهايم من المكان الزمان من الوجهين بسكت بسكت في الالبوسطة  
**ف** وعندنا هو ان يقال من الظروف المكانية وقد استعار للزمان كونه  
 الليل وعند النهار وفيها ثلث عشر ولا يتبع الا ظرفا لا يقال  
 عندك واسع لانه يصير غير اعنه وقيد على غير من حروف الجر من  
 وحده وقول العاتية ذهبك الى عنده خطأ ولا كذلك امام ظرفه  
 لانك تقول امامك خير من ورائك فالماضي ان الظروف بعضها  
 لازم للظرفية فيكون منصوباً ابداً نحو عند وسواء من ظروف المكان  
 بعض الظروف



ولفظ استعارة هو من صفات انما استعملت في الكلام فكل ما كان من صفات استعارة  
 فالافعال في قولهم انما استعملت في الكلام فكل ما كان من صفات استعارة  
 الخفيف الى كونها في قولهم انما استعملت في الكلام فكل ما كان من صفات استعارة

مجلس النظر في النفيض  
مجلس النظر في النفيض  
مجلس النظر في النفيض



عذر له سواء كان غرضاً او غير غرض والاما بازخرجت مخافة  
 الشر لان المخافة لا يكون غرضاً وان المفعول كما هي نكرة بي موصوفة  
 خلافاً لابن السراج **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد الواو  
 الكائنة بمعنى مع وتقدر من المنصوب العلة انما يستقيم على  
 مذهب الاخفش لان الباقين عنده وعند سيبويه مقصور  
 على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدي  
 اليه كما عدي بالحزرة وغيره من حروف الشر لان الواو لا تعمل  
 لانها في الاصل من حروف العطف فلها لا تعمل والاختصاص قاس  
 انتصافاً ما بعد الواو على انتصاف مع تجويز مع وقد يجوز ان ينتص  
 قوله بان مع منصوب على الظرفية والمنشئة في قولك سبوي  
 الماء والخشب ليس في الا ان يقول انهم اذا اقاموا الواو  
 مقام مع وكان الواو حرفاً لا يتصور فيه الاء اعربوا ما بعده  
 اعرب مع كما انهم لما وضعوا الاموضع اعربوا ما بعده اعرب  
**قوله** والناس من المنصوب العلة لان الحقيقة الجارية اليه اليه  
 عليه صاحب المال عند ما يستل الفاعل له واقعا منه او عليه نحو جاري زيد  
 ان الفعل

وتش من حروف العطف

راكباً فالركوب ميبه زيد عند وقوع الحرج منه وكذا ضرب زيد  
 قائماً فان القيام ميبه زيد عند وقوع الضرب عليه ومن  
 هذا تبين ان صاحب المال هو الفاعل او المفعول ثم انه انما ان  
 يكون فاعلاً او مفعولاً لفظياً وذلك عند ما يكون العامل فعلاً مفعلاً  
 او ما يشبهه من الصفات العاملة عليه او معنى وذلك عند ما يكون  
 العامل معنى فعمل نحو ما شكك قائماً فذل والالال ميبه انما هو لفظاً  
 الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائماً وكذلك قولك هذا  
 زيد قائماً فان زيداً مفعول معنى لا لفظاً اذ المعنى انبى على زيد  
 او اشبه اليه قائماً لان ما من معنى التبيين في ما من معنى الاشارة  
 وانما قال وحي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال  
 فبالجري ان يكون الحال مقولاً في جوابه **قوله** وحقها ان تكون  
 نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون موصوفاً وانما وجبت في العالم  
 لانها اذا تطابقتا تغيرتا وتكسر ابيان ان لا يتطابعا اعربا  
 الي عرفت في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتكسيرة هو ان الحال  
 جري جري الصفة للفعل وكذلك سماه سيبويه نعتاً للفعل واد



بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل اذا جرى مجرى الوصف  
 للفعل والفعل مكررة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال عن النكرة  
 فقد ثبتهما عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم خبر  
 الا اذا كان النكرة موصوفة او موصولة او معرفة او موصولة  
 بالمتنزه او موصولة بالبين وبين ذي الحال بالانقضاء للتعليق  
 كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسلنا و قوله لا يكرن احد  
 الي الايام ثم خوفي يوم الوعي لما تم قولك هل اتيتك رجل راكبا  
 اذا اردت الاستمرار عن اتيانه مقيدا بالركوب وفي قولك ما جاءني  
 رجل الا راكبا وتقول في غير ما جاءني راكبا رجل وقع جاءني رجل  
 راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود نحوات اهلها  
 واطلق القول بالتقديم في كل مكررة والستشهاد بقوله العزة ما  
 موت طلل قديم وانما يقع على مذهب الكوفيين والافش اما  
 على مذهب سيوري فلو جعلنا موتا حالا من طلل لاختلف العامل  
 في وصاحبها لما ان العامل في الحال فهو الظرف في صاحبها معنى  
 الابتداء لانه مبتدأ وعند الصواب ان يجعل حالا من السكن  
 على مذهب سيوري

في الظرف

في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقدم  
 لال عليه في شيء اذا الحال متأخرة عن ذي الحال وهو موصوفه هو المتأخر  
 المتأخر فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف  
 مع جعله لانه وحسن تنكيره لوجهين التقديم الحال عليه وكونه موصوفا  
 بتقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا  
 من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد  
 وقد يكون متنعما وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت ليل  
 بزيد فهذا امتنع عند جميع النحويين الا ابن كيت لان الحال صفة  
 في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع ان يقع بعد  
 المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف تقدم ما هو تابع له واما  
 ابن كيت مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذا  
 الميع وما ارسلناك بحكمة لعلهم يذكروا الزجاجة ان كافة حال من  
 في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لكافة  
 الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان  
 كافة على المصدر كما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة

في الظرف من ضمير طلل

في الظرف من ضمير طلل

في الظرف من ضمير طلل

الحال



شاملة لهم **قوله** اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل أي  
 اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك  
 الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالاشتقاق عن  
 الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم  
 المفعول فإنه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز  
 بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فإنها وإن كانت  
 مشتقة لذات من فعل لا أنها لا يجري على يفعل من فعله نحو  
 كريم لا يقال الصفة المشبهة من أفعال الطبائع فلا يقال  
 للمتصف بها أنه فعل شيئاً لا أنا نقول لا نفع بقولنا فعل الله  
 بل المراد أنه يقع ان يسند اليه المشتق منه بصفة فعل نحو كرم ونها  
 في الجري بالموازيات ليفعل في ما كثر والكتبت لأنهم بما قالوا  
 صفة جارية على الواقعة بعد شيء وصفة أخبراً أو حالاً فاحتج  
 إلى تفسير الجريان بهما ثم أن اسم الفاعل إنما يعمل عمل فعله إذا  
 أريد به الحال أو الاستقبال دون الماضي وذلك لأن الفعل كما  
 دخل على الاسم في الأعراب الذي هو مستحق في الأصل دخل الاسم  
 على الفعل

علي الفعل في العمل الذي هو له في الأصل فيقال زيد ضارب غلامه عمراً  
 الآن أو قد أنما يقال يضرب والذي هو مفعي الما في فهو مضاف إلى  
 ما بعده أبداً نحو هذا ضارب زيد أسد لا يقال ضارب عمراً أسد  
 لأن الأفعال دخلت على الأسماء في الأعراب والأسماء على الأفعال في النفي  
 فلما لم يوجد للماضي أعراب من الاسم لم يعط الاسم إذا كان بمعنى مفعول  
 وقد أجاز ذلك المسائي مستشهداً بقوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه  
 وأصحابنا ذكره أبان بأسطاً وإن كان ماضياً في الظاهر لأن النفي  
 على الحال يدل على أنك لو وقعت المضارع موقفاً نحو يسط ليقع ذلك  
 لأن الحال الماضية تحكي على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمراً أسد  
 أعلم أن شرط عدم الاعتماد على أحد الأشياء التي اشتراطها اللفظ الاعتقاد  
 عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلامك خلافاً للأنفوس  
 والكوفيين **قوله** اسم المفعول ما كان اسم الفاعل اسماً مشتقاً لذات من وقع  
 منه الفعل فاعل على الفعل البنّي للفعل كذلك اسم المفعول ما كان اسماً  
 مشتقاً لذات من وقع عليه الفعل اعلم على الفعل البنّي للمفعول وهو  
 بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد



نقول مررت برجل مفروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمفروب كان  
 مرفوعا بغيره مفروب في التقدير جار على يفرغ لان اصله مفروب  
 فاشبع ضمة الراء فنشاء منها الواو وانما فعل ذلك لرفضه بناء  
 معقل من ابتداء لامع التاء وانما نحو كرم ومعطى جار على الفعل لفظا  
 نقول زيد كرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول كرم ويعطى  
**ف** والصفة المشبهة وهي لا يجري على الفعل اعلم ان نحو كرم  
 ليس بجار على كرم ولا حسن على كرم وكذلك شديد وقوي وصغير  
 ومما يشبه ذلك مرتبة هذه الصفا بعد مرتبة اسماء الفاعلين  
 وهي مشبهة بهما من حيث انها تتبعية وتجمع وتذكر وتؤنث فاعربت  
 بحرف في الفعل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباه وشريف  
 حبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كرم  
 اباه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع  
 اذا الواحد كمنزل مع الفاعلية الابتدائية نحو زيد كرم ابوه بخلاف الجمع  
 فانه لا يحمل الابتدائية اذا لو كان مبتدأ لقيل كرميون اباءوه اذ البتة  
 على غير الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف علمت هذه الصفا  
 بي

وهي بمعنى الماضى نحو زيد كرم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قدما وكذا  
 ان يري الفرع على الاصل اعني اسم الفعل قلنا ان هذه الصفا  
 في حكم اسم الفعل في انهما معنى الحال الا يري انك اذا قلت زيد حسن  
 وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفعل كون هذا الفعل  
 قبل ما لم لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قوله  
 زيد يعلم فنحن نعلم من العلم ان علمه قد وجد من قبل وعلم هذا اسم الفعل  
 نحو زيد قائم غلامه شديد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل ما لم  
 بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضى انك لو قلت زيد حسن ابوه  
 او قائما غلامه ولهذا قالوا ان من الصفا ليست بمعنى الماضى ولا بمعنى  
 المستقبل ولا تقول زيد حسن مريدا بحسن او حسنا قد انقطع **ف**  
 المصدر هو الاسم الذي مشتق منه الفعل انما يصح المصدر مصدر الفعل  
 يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل  
 على ان المصدر اصل الفعل مشتق كما يقوم بنفسه ومقتضى الاسم لان  
 الفعل مثل بصيغته على شيئين حدث وزنا والمصدر يدل على شيء واحد  
 وهو الحدث فقط لا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر

فلو فتح اليوم لم يجر منه بغير فعل كان يدل  
 على ان الحال حال محكية ونسبت بكافرة  
 كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم  
 كما انما يلاحظ اسم الفاعل



له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نفع واحد يتخذ منه شيئا مختلفا  
 ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يؤوله والفرع  
 لا بد ان يكون فيه الاصل وزيادة وانما تمت به الكوفيتون من اعتلال المصدر  
 باعتلال الفعل وصحة بصحة نحو قاء قيا ما وقاوم قوا فذلك لا يدل على امثلة  
 الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فاما يدل على امالته في التفرع  
 ولا كلام فيه كالا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال  
 يعين عمل الفعل اذا كان متوقفا نحو عجب من ضرب زيد عمر او فكل فعل له رفع ونصب  
 كان مصدره ذلك واما قال كما تقول من ان ضرب زيد عمر والآن الفعل المصدر  
 بان ينزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه مبتداء نحو  
 ان تحزن زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان خرج وان تحزن خير له  
 فلما كان بمنزلة في الاعراب وفي هذا المعنى كان المصدر ايضا بمنزلة  
 في العمل وفي امتناع تقديم ما يعين فيه عليه فلا تقول عجبني زيد اضرب كما  
 لا تقول زيد ان ضرب **ف** ويضاف اليه الفعل اعلم ان المصدر  
 المتعدي المضاف على خمسة اقرب الاول ان يضاف اليه الفعل فيذكر  
 المفعول منصوبا نحو عجب من وقع القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ورفوعا

رفع

حية وله انجيل العطوف عليه والصفة على الموضع نحو عجب من وقع القصار  
 وصاحبه بالرفع مثلا ومن وقع القصار الماذق والثاني ان يضاف  
 الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجب من ضرب زيد اي من ان ضرب  
 زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف اليه المفعول العايم المقام  
 الفاعل نحو عجب من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب  
 نحو عجب من وقع النبال بعضهم ببعض اي من ان وقع النبال بعضهم  
 ببعض والمضاف اليه هنا مفعول مفعول ما لم يسم فاعله والربع  
 ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجب من ضرب اللقي الجلاذ  
 والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفعل نحو قوله تعالى لا يسألكم  
 من دعاء الخير اي من دعاء الخير والمضاف اليه في الوجهين الآخرين منصوب  
 مفعول مفعول يجوز للعل عليه كما في الفاعلية نحو عجبني ذهاب غم فان  
 انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على  
 العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان  
 اشيع في خبري مجري للمفعول به فالمصدر اذا كان بمنزلة المتعدي كلام  
 فيه قد يعمل المصدر مفعولا باللام نحو قوله كررت فلم اكل عن الضرب سمعا

واما المصدر اللازم المفعول  
 فحرب وانه وان يضاف  
 الى الفاعل



وهو قليل لم يجز في التثنية لم يذكره المصنف لقلته وقد تكرر  
 ويترك ذكر أحدهما كما في قوله تعالى أو اطعم في يوم ذي سفينة  
 يتما اطعم مصدر منون ويتم منصوب به وفاعله مخذوف وخلف  
 للعلم ولم يذكر لأن المصدر اسم جنس لا شيء من أسماء الأجناس يتحمل  
 الضمير كك على حذفه أنك لا تقول لجنين من هذا الأمر ظهور كلمة  
 كما تقول ان ظهر كلمة وأما جاز خلوة عن الفاعل مع امتناع ذلك  
 في الفعل لأن الفعل ابدأ خبر أو صيغ جاري مجرى الخبر في اقتضاها  
 اليها إذا قدرت خلوة عن السند اليه فقد أحلت بخلاف المصدر فانه  
 اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان تكون مسندة الي شيء وأما قوله  
 تعالى وهم من بعد غلبهم سيفلون فمن قراء سيفلون بالبناء  
 للفعل فالمصدر في غلبهم مضاف الي المفعول القائم مقام الفاعل  
 أي من بعد ان غلبوا سيفلون ومن قراء بالبناء للمفعول فللمصدر  
 مضاف الي الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا الوجه ان قراء  
 الم غلبت الروم بالبناء للفعل وقد فري به ويجعل الضمير المضاف اليه  
 المصدر للغارس للروم ومحال الكلام في الآية في غير ما ينبغي الي

الي الاطباء المتل في المضاف لكل اسم اضيف اليه اسم آخر فان الأول  
 يحذف الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وإنما العمل للفعال والفرق  
 وإنما عمل الخبر هنا لأن في الكلام معنى حرف الجر فتعوي بذلك على  
 العمل والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان  
 معرفة في الاضافة المعنوية نحو تعرف المضاف نحو غلام زيد  
 اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف  
 تعرفت فصار لواحد بعينه ويكتسبه تعريفه وذلك ان قدر اللفظ على  
 قدر اللفظ فكما تنزل المضاف اليه من اللفظ منزلة التنوين الذي  
 لا يتصور فيه الانفصال لذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول  
 ليكون مرية اللفظ على قدر مرتبة المعنى وأما اذا كان نكرة فلا يغير الاضافة  
 الا التحصيل كركب فرس خصته بالاضافة والاضافة عند بعض الشيوع  
 وان لم يتعرف لأن المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه  
 التعريف قوله وفي في الغالب مع اللام او يجمع من وأما قال في الغالب  
 احترازا عن قولهم ثبت الغد وقيل الطف وقد قيل ان من الاضافة  
 بمعنى في اي ثبت في الغد وقيل في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى

لا يمكن اذا قلت ركبنا كان غايضا  
 في اجناس ما يركب واذا  
 قلت ركب فرس ج



اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد ومعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها  
تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اوضحت

[illegible]

في مثل غلام زبير بن العوف غلام الزبير ايضا حامي الجرحى لان اللام  
مقدرة ثمانية المضاف اليه يزيل من المضاف منزلة التثنية

ويعاقبه فلما لا يجوز ان يفصل بين التوين والمئون شيئا كذلك  
لا يجوز ان يكون اللام مقدرة فاصلا بين المضاف والمضاف اليه

فلو كانت اللام مقدرةً هنا لكانت تكون الجبرها لوجب ان لا يخذف التنوين  
كما في نحو اذا ظلم اللام فاعا ان النية تسمى او ردوا من ان اللام مبدوءة

المضاف اليه يقيم فيه معنى حرف فطر ولفظها محذوف عن فاعله من غير ما عين

ان لیون فی علم المذکور او فی عداد المضمین و اذا کان كذلك فلیعلم ان  
 لتضمین مع طرف اذ کل ایتم تضمین مع طرف فهو من تم اجابوا نعم  
 و اما ان یضمین مع طرف فلیعلم ان

بناء الاسم تضمنية في الحرف من الجاء بدون الواجب الايراهم اغربوا  
اي مع تضمنية حرف الجاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم نقصا

للفرض إذا الحرف التضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الخبر والعن من العقل  
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن إلا بان يجعل الاسم نظيره في كونه

عَلَيْهِ عَامِلًا يَجِدُ بِهَا بِذَلِكَ فَيُؤْنِسُهُ لَمْ يَتَّصِرْ ذَلِكَ عَلَى مَا يَتَّصِرُ عَلَيْهِ  
فِي مَقْصِدِهِ وَأَرَى أَنَّ أَيْدِي السُّؤَالِ فِي الْمَضَافِ أَوَّلُ مِنْهُ الْمَضَافِ  
فَيَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ الْمَضَافُ تَتْبَاعًا لِلْمَضَافِ

التي لا تتضمن معنى الكفر هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي  
 الجبر بالقوية فلو لانه يتضمن معناه لما قوي على العمل لان تضمن

غير الحرف لا يكون موجبا لعمل المضاف ولان المعنى التضمن لا يكون مضافا

منها آيتين عايتين حرف الشرطين وتضمنها آية عاوية  
والتضمن على هذا التفسير هو المضاف ومن المضاف اليه لأن

العمل المرضي فوجب ان يكون المتضمن في معنى الطرف الا قد دون غير ذلك

لو كان المضاف شيئا من جنس المضاف اليه  
نق و ذلك حال ويدل على ذلك قول الشيخ و لن يتم لنا هذا

التصميم الابان يعطى الاسم حكمه ويجعلها مثله في نوعه وملكته  
يحدث بها هذا الحكم ونعلم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه



في كونه علمية يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه المضاف للمضاف  
 ليس الا المضاف اذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف  
 اليه لازما على ما ذكره فان قلت فعل ما ذكرت فالمضاف متضمن للحرف  
 فتلا في قلنا ان الاضافة تمنع البناء في ام لا اغلب البناء ما يوجب  
 مناسبة الحرف والاضافة فاما عارض تلك النسبة لانها من خصائص  
 الاسم فلا يكون في الحرف والفعل الا يري انهم لم يبنوا المضاف من البناء الذي  
 بل اليه لئلا يفسد مع انه العلة التي اوجبوا بها البناء في مودعها قايمة او  
 نقول ان المضاف اليه لا امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين يزيل منه كانه  
 منزلة التنوين التي هي علامة التمكن فالاسم لا يمتزج مع التنوين فكذلك مع  
 مقامه **فـ** ولغظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد توفيرا لا تحصيلها  
 واما تفيد تحصيلها في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة هي اما اضافة اسم الفاعل  
 الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مرت برجل ضارب  
 الان او عند او يدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانما هي تقدير الانقطاع  
 ان تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا فنحو مرت برجل ضارب  
 والحال لا يكون الاكرة واما الثانية فنحو مرت برجل حسن الوجه لان

التقدير

التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى  
 حسن حيث كان الحسن قد شمل جميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به  
 الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولما احتج اليه بتبيين موضع الحسن اضيف  
 الصفة اليه يدرك على نقل الضمير الى الصفة ذكره ما في هذا جائل وشحا  
 وتأتيها في جالية الوشاح **فـ** والاضافة تعاقب التنوين ونون  
 التشبيه **فـ** انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان للضمتين  
 اليه يزيل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كما به اجتماعها  
 للمزيدتين على اخر الكلمة ولا بد في المعنوية من تحريك المضاف من  
 حرف التعريف وانما اشتراط ذلك لانه لو لم يتحرك منه كان معرفة واذا كان  
 معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخفيف  
 لان تعريف المرفوح حال **فـ** وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم  
 نقول مرت برجل حسن الوجه فتصنف به النكرة لان الاضافة ليست  
 بمختصة فان ادت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مرت  
 برجل حسن الوجه فيعرف واللفظية هذا الي تعريف العرف لا يقال ان حقيقة  
 المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد



هذا هو الوجه في حذف التنوين من الالف في قوله تعالى  
 لا تقول ان التحفيف الماص لسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد

هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع الالف في قوله تعالى لا تقول ان التحفيف الماص لسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد  
 حصل فيمن جهة اخرى الايري انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه  
 كان التقدير حسن وجهه فلما اصبحت افادت التحفيف وجهين  
 وهما سقوط الكسبة من المضاف اليه وانتقال القيمة الى الكسبة التي  
 هي اخف منها لا يقال ان الكسبة وان سقطت فقد عوض عنها الالف  
 لان الالف لا يوازي الكسبة في ثقلها وخفتها قوله والضارب باريد اما جاز هذا  
 لان هناك نونا يسقط ويغالب المضاف اليه فيكون في الاضافة فاع  
 لفظية كما في قولك صابرا زيدا وضاربا زيدا وجاز الضارب الرجل مع انك  
 لا تقيد فيه خفة لفظية يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب  
 صفة كالحسن والرجل اسم نكرة حتى يلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجوز  
 تشبيها به كما اجيز نصب الحسن الوجه تشبيها بالضارب للرجل ولا يجوز  
 الضارب زيدا لا تقيد بالاضافة خفة لفظية كما افترها في الشيء وهو  
 والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك الحسن الوجه واما نحو الضاربك  
 والضاربي والضاربة فابع لا فيمن يستبدل الضمير المتصل من الفعل  
 الالف

لا تقول  
 لا تقول

اذ الاصل الضارب اياك واياه فلما اضيف حصل التحفيف جدا  
 واما لم يكن ان يكون الضمير في هذا الضمير منصوبا كما في الفعل لا تقول انك  
 يوجد في التنوين او النون ان يكونا بين الضمير المتصل والضارب  
 والضاربة فاع لا والضاربان والضاربون كرامة اجتمع الزيادة  
 في اخر الكلمة جعلوا اما لا يوجد فيه تعجلا اجراء للباب على وتيرة الاطلا  
 فاذا قلت الضاربي مثلا فالباء لا يكون الا ضميرا ويجوز انما اختاره الشيخ  
 جاز الله العلامة وميل هذا القام الى ان الضمير منصوب بمنزلة في يفرني  
 فالاسم انتم انما نصب الاسم التام التمييز للانه لا يميز ما يميز  
 ويترشح الابهام عنه ولما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه نصب تمام قد تشبه  
 ما نصب المفعول من مهاء الفاعلين والمصدر الايري ان راقود في قوله  
 راقود خلا اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما في التنوين وهو مبهم  
 محتمل لاجناس المكيلة فتنصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومنه تشبه الضارب  
 بالتنوين وكذلك منوان وقغيران في منوان سمناء وقغيران بر اقدما  
 بنون التثنية وهما محتملان لاجناس الغزوات والمكيلة فاشبه الضارب  
 فنصبا ما بعدهما كما نصب الضاربان وكذلك عشرون درهما لا تقدم بنون الجمع

هذا هو الوجه في حذف التنوين من الالف في قوله تعالى  
 لا تقول ان التحفيف الماص لسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد



وهو محتمل من اجناس العدد في فاشبه ضاربون وعلم هذا المعنى من  
 ومثله رجلا لان ذلك مبهمة كقعة ان ومنون وقد تم بالاضافة فاشبه انما  
 معطية رها لان اضافة المعطى الى الضمير تمنع من جرد هو هذا هو الاسم التام  
 ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتون ونون  
 التثنية لانك تقول في راقو دخلوا في عنوان سمنوا سمن  
 واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون  
 ودرهما عشرون ودرهما عشرون لان عشرون اسم موضوع لاضافة عشرون  
 وليس يخرج على حد سمن وسمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة  
 ثلث مرات كما يقع السمن على ثلثة نفيس فلما اختص ثلثون بثلاث مرات  
 عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص  
 واذا كان موضوعا مع الواو والنون فمتنع ان يوجد بدون النون  
 فلما قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملوؤه علم ملوؤه  
 على لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا  
 عرف هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتون بقولهم ما في السماء موضع  
 كف سجايا في نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا يعني كف لانهما

فيه فيرفع واما الابهام في قوله موضع مضافا الى كف اذ المتصور هو التمييز  
 الموضع لا الكف نفسه والموضع مضاف الى الكف وضافة اليه تمنع  
 من الجوزة وجب التنبه كما منع اضافة المل في قوله علم ملوؤه علم ملوؤه  
 ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من الموضع واما  
 يحصل ذلك من بعد ان تضيف الى الكف قلنا كذلك المل لا يتم  
 الكيل فيه حتى يضاف شيئا مخصوصا كاللواء او الى ما هو كمال معروف  
 كالرق وغيره فلو ان ايراده في تمثيل الاضافة اولى من في تمثيل التنوين  
 اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بشرط باقتضاء التمييز  
 بالاضافة لا الاسم التام بالتون لان اعمال الاسم التام مشروطة  
 باقتضاء التمييز لانهما فلا شك ان المعنى للتمييز هو هنا هو الموضع  
 مضافا الى الكف لا الكف اذ الابهام في ما يولد لك على هذا انك لو جيت  
 بالكف متونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تعديرا نحو الفلان كف مثلا  
 لم تقتض التمييز البتة وايضا انه قد شبره وموضع كف سجايا بغير زيد  
 عمر واوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه به المضاف اليه  
 وقال الشيخ عبد القاهر ان سجايا قد انتصب منها من وجهين احدهما  
 كونه مفعولا في سجايا



ثبوت التنوين والتأنيلاضافة وهذا ايضا يجب منه لانه ان اراد ان  
 العامل في التمييز هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا  
 فهذا يؤدّي الى اعمال عالمين في معمول واحد وهذا محال انه غير معقول  
 مما انعقد الاجماع منهم علي رفضه الايري انه لو اورد جمعا لما كان علي معمول  
 واحد فالعمل بالتفريق بينهم لو اورد منها الا غير الا انهم اختلفوا في ان  
 العمل لا يراعي ان المتن هو هنا لا يصلح عالما لما بيننا ان شرط اعمال الاسم  
 التام ان يكون مقتضيا للتمييز للاسماء وقد افتقد الشرط هنا ولعل  
 كلام الشيخ هو الذي غرض من جعله العمل هنا الاسم المتن لانه  
 الشيخ لما جاوز النسب منها بالوجهين جعل المصنف القرب عالما علي  
 ما هو المذهب الصحيح في ان المتضمنين اذا اردوا علي مقتضى حله  
 فالعمل لا يضرهما وجودا الا ان ذلك جبط يظهر بآدنه تامل في ما ذكرنا  
**مولد** ويقال للثلاثة الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال  
 للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي الحدة والكيل  
 والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي يتصّب عنه التمييز اربعة أقسام  
 وهي المتن وما فيه نون التنوين وما فيه نون الطبع والمضاف

ويقال

ويقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التنوين ونون  
 الجمع ولاخير قياس اي للمضاف في كل كلمة من المثال وانما يتبع مقاييس  
 لاكت اذا قلت لي بلوه عما افتقدت ما عندك من العمل  
 بمن وهذا الابهام وكذلك مثله رجل بخلاف لي منوان سمننا فقد  
 ما عندك من السمن بالمتنوين ولم يقتضي **فولد** والتمييز  
 رفع الابهام عن المفرد كذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به  
 اليك ويعني هذا فالاسم للمضاف في الاسم المتين والجمع من قتل  
 المفرد وقد ذكره ويراد به ما يقال المتين والجمع والمضاف في المفرد  
 منه هنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تعذر هذا فاعلم ان  
 التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احاطة  
 فالمهمة للاول يستتبع تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طلب  
 زيد بقا فاللهام هنا في اسناد الطيب الي زيد لا في الطيب على اللهام  
 ولا في زيد علي الاغراض والمهمة للثاني يستتبع تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام  
 الاسم نحو عندي راقد خلا فاللهام هنا في الراقد ولا غير فانه يقع  
 بقولك خلا الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية







الافعال فتكون حال الزيادة ثابتة كحال الاصل قالوا ومن هذا مع  
 انها زائدة لم تكل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي  
 اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا  
 قالوا انها لا تستغفران ولعل الضوب ان يقال انها في  
 ما جاءني من احد زيادة محضة بزيادة لتوكيد معنى النفي  
 اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احدا  
 فادتهما جميعا معنى الاستغفران لان احدا اذا قرن به حرف  
 النفي وهو منكر تغيد الاستغفران البتة اذ لا نقول ما جاءني  
 احدا بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة  
 محضة حيث افادت الاستغفران الايري انك لو قلت يغفر  
 من لا تغيد الاستغفران قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني  
 رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغفران  
 وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع  
 الى افادة معنى المال قطعا بعد ان كانت محتملة لها وغير ما  
 ولهذا السيرافي تشهد للصنف في الزيادة بما جاءني من

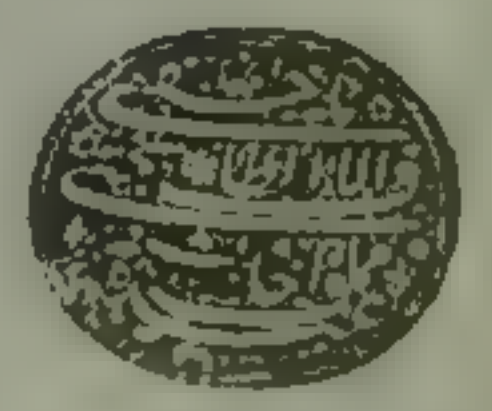
احد

احدا دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جري مجازة  
 ولا تراه في الاثبات عند سيبويه واما ذلك ابو الحسن مستشهد بقوله  
 تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والى لانتها الغاية كونه من البصر الى الكوفة  
 تريد ان ينتهي السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة فقول تعالى ولا  
 تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا  
 ينتهي اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناه حتى الا انها تغارها من وجوه  
 وهي ان تجزئتها اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها  
 فان الرأس ينتهي به السمكة او عنده فحوت البارحة حتى الصبح فان الصبح  
 عندك ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان تجزئتها اما ان يكون آخر جزء من  
 الشيء او ايلالي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الفرض فيه  
 يتعدي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره جار الله العلامة ولا يجب  
 ان يكون مجزئها الى ذلك ومن ثم جاز لي نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها  
 وان جاز وادخل في اللام ففي مسيد السمكة والبارحة فقد اكل الرأس  
 ونيم الصبح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك  
 لجاز دخولها على السنين بآخر جزء من الشيء او ايلالي آخره ولم يجز على

ان السهم من اكل السمكة  
 ان السهم من اكل السمكة



وَأَنَّ إِلَى تَرْخُلٍ عَلَى الظَّهْرِ وَالْمَضْمَرِ كَوْنُهَا إِلَى زَيْدٍ وَإِلَيْهِ وَجْهٌ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى  
 الْمَظْهَرِ سَعْدًا فَلَا يُقَالُ حَتَّى وَتَنْ جِئَ لَا يَزِمُ الْجَزْمُ كَوْنُ عَاطِفَةٍ وَتَسْتَدِلُّ  
 بِأَعْدَادٍ خِلَافَ إِلَى الْعَاطِفَةِ فَتُجَوَّزُ فِي الْقَوْمِ جِئَ زَيْدٌ وَكَذَا النَّصْبُ فِي رَأْسِهَا  
 وَالْجَرَافَتُهَا تَخَالَفُ سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي جَانِبِ مَا يَبْعُدُ مَا  
 قَبْلَهَا لَكُونُهَا مَوْضُوعٌ لِلْغَايَةِ وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَحَدٍ فِي الشَّيْءِ فَلَا  
 يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طَرَفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ وَلِهَذَا قَالُوا أَنَّمَا تَذَكَّرُ  
 لِلتَّعْظِيمِ أَوَّلَ التَّحْقِيرِ نَحْوُ مَا تَنَاسَّ جِئَ الْأَنْبِيَاءُ وَقَدْ مَرَّ  
 جِئَ الْمَشْكُورُ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اخْتَصَرْنَا أَذْنَاهُ فَالْمَحَلُّ غَايَةُ طَرَفٍ  
 وَإِذَا اخْتَصَرْنَا أَعْلَاهُ فَأَذْنَاهُ طَرَفٌ وَغَايَةُ تَوَالِي الْأَبْتَدَائِيَّةِ  
 فَتُحْضَرُ النَّسَبُ جِئَ هُنَا خَارِجَةٌ أَوْ جِئَ حُرُوفٌ هُنَا وَقَدْ  
 جَازَتْ فِي مَسْئَلَةِ السَّمَكَةِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ الْجَرِّ عَلَى كَوْنِهَا  
 جَارَةً وَالنَّصْبُ عَلَى كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَالرَّفْعُ عَلَى كَوْنِهَا ابْتَدَائِيَّةً  
 وَالْجَرُّ مَحْذُوفٌ أَيْ جِئَ رَأْسُهَا مَا كَوَّلُ وَأَمَّا فِي قَبْلِ الْمَظْهَرِ  
 وَيُقَالُ لِلْوَعَاءِ وَيُقَالُ لِلْمَشْتَمَالِ كَوْنُهَا فِي الْكَيْسِ وَنُظَرَتْ  
 فِي الْكِتَابِ فَلِلْمَثَالِ الْأَوَّلِ لِلْأَعْيَانِ وَالثَّانِي مِنَ الْمَعَانِي



وَمَا

وَأَمَّا الْبَاءُ فَهِيَ لِلْإِصْفِ نَحْوُ بَاءِ دَاءٍ وَأَيُّ التَّصْفِ قَرُونِي بِمَكَانٍ  
 يَقُوبُ مِنْهُ زَيْدٌ وَمِنْهُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ قَالِبًا لِلْقَسَمِ وَحَقِيقَتُهَا الْإِصْفُ  
 مَعْنَى الْقِسْمِ بِالْأَسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ وَكَثِيرًا مَا يَحْذَرُ الْعَمَلُ تَوْضِيحًا لِلْإِصْفِ  
 كَثَرَةُ الْأَسْتِمَالِ وَرُؤُوسُ الْأَخْتِصَاصِ وَرَفْعُ اللَّتَبَاسِ أَوَّلُ قُلْتُ  
 بِاللَّهِ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَكُونَ فَخْرًا لَا مَقْبَلًا وَقَدْ أَوْقَعُوا مَوْضِعَهُ الْوَاوُ بَعْدَ حَذْفِ  
 الْعَمَلِ لِدَلَالَتِهِ نَحْوُ وَاللَّهُ لَا فَعْلَنَ وَلَا يَجُوزُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَأَنَا أَبَدْتُ عَنْهَا  
 لِقَبَارِهَا فِي الْحَرْجِ وَفِي الْمَعْنَى أَمْعِنِ الْجَمْعَ وَاللَّتَبَاسَ مَتَقَارِبًا تَمْتَدُّ  
 التَّاءُ عَنْ الْوَاوِ وَنَحْوُ مَا لَكَ يَدُنْ وَأَبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ  
 شَجَاهٍ وَتُرَاثٍ وَتَحْمَةٍ ثُمَّ أَنَّ الْبَاءَ لِمَصَالَتِهَا فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْقِسْمِ بِتَسْتَدِلُّ  
 عَنْ اخْتِصَامِهَا بِجَوَازِ إِطْلَاقِ الْعَمَلِ مَعَهَا وَبَدْخُولِهَا عَلَى الْمَظْهَرِ وَالْمَضْمَرِ نَحْوُ  
 لَا عِبْدَنَهُ وَبِالْمَلْفِ عَلَى الرَّجُلِ عَلَى اسْتِعْطَافٍ نَحْوُ كَيْفَ تَكُنْ أَخْبَرَنِي فَبُذِلَ  
 اسْتِعْطَافٌ لِلْمُخَاطَبِ وَلَيْسَ يَقْسِمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالتَّاءُ لَكُونِهَا فَرَعًا  
 عَلَى الْوَاوِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَظْهَرِ الْأَعْلَى اسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ وَقَدْ كَوْنُهَا لِقَدَرِ  
 نَحْوُ ذَهَبْتُ إِذَا مَعْنَى أَذْهَبْتُ فَإِنْ قُلْتُ الْيَسْتُ لِلتَّقْدِيرِ فِي أَحَدِهَا  
 الْأُخْرَى قُلْنَا نَعَمْ الْأَتَاءُ فِي سَائِرِ الْأَوَاجِدِ قَدْ أَفَادَتْ مَعَ التَّعْدِيَةِ مَعْنَى آخَرٍ



وَأَمَّا الْبَاءُ فَهِيَ لِلْإِصْفِ نَحْوُ بَاءِ دَاءٍ وَأَيُّ التَّصْفِ قَرُونِي بِمَكَانٍ  
 يَقُوبُ مِنْهُ زَيْدٌ وَمِنْهُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ قَالِبًا لِلْقَسَمِ وَحَقِيقَتُهَا الْإِصْفُ  
 مَعْنَى الْقِسْمِ بِالْأَسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ وَكَثِيرًا مَا يَحْذَرُ الْعَمَلُ تَوْضِيحًا لِلْإِصْفِ  
 كَثَرَةُ الْأَسْتِمَالِ وَرُؤُوسُ الْأَخْتِصَاصِ وَرَفْعُ اللَّتَبَاسِ أَوَّلُ قُلْتُ  
 بِاللَّهِ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَكُونَ فَخْرًا لَا مَقْبَلًا وَقَدْ أَوْقَعُوا مَوْضِعَهُ الْوَاوُ بَعْدَ حَذْفِ  
 الْعَمَلِ لِدَلَالَتِهِ نَحْوُ وَاللَّهُ لَا فَعْلَنَ وَلَا يَجُوزُ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَأَنَا أَبَدْتُ عَنْهَا  
 لِقَبَارِهَا فِي الْحَرْجِ وَفِي الْمَعْنَى أَمْعِنِ الْجَمْعَ وَاللَّتَبَاسَ مَتَقَارِبًا تَمْتَدُّ  
 التَّاءُ عَنْ الْوَاوِ وَنَحْوُ مَا لَكَ يَدُنْ وَأَبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ  
 شَجَاهٍ وَتُرَاثٍ وَتَحْمَةٍ ثُمَّ أَنَّ الْبَاءَ لِمَصَالَتِهَا فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْقِسْمِ بِتَسْتَدِلُّ  
 عَنْ اخْتِصَامِهَا بِجَوَازِ إِطْلَاقِ الْعَمَلِ مَعَهَا وَبَدْخُولِهَا عَلَى الْمَظْهَرِ وَالْمَضْمَرِ نَحْوُ  
 لَا عِبْدَنَهُ وَبِالْمَلْفِ عَلَى الرَّجُلِ عَلَى اسْتِعْطَافٍ نَحْوُ كَيْفَ تَكُنْ أَخْبَرَنِي فَبُذِلَ  
 اسْتِعْطَافٌ لِلْمُخَاطَبِ وَلَيْسَ يَقْسِمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالتَّاءُ لَكُونِهَا فَرَعًا  
 عَلَى الْوَاوِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَظْهَرِ الْأَعْلَى اسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ وَقَدْ كَوْنُهَا لِقَدَرِ  
 نَحْوُ ذَهَبْتُ إِذَا مَعْنَى أَذْهَبْتُ فَإِنْ قُلْتُ الْيَسْتُ لِلتَّقْدِيرِ فِي أَحَدِهَا  
 الْأُخْرَى قُلْنَا نَعَمْ الْأَتَاءُ فِي سَائِرِ الْأَوَاجِدِ قَدْ أَفَادَتْ مَعَ التَّعْدِيَةِ مَعْنَى آخَرٍ



الاولى  
الاولى  
الاولى

وهنا قد شئنا سوا فلما هذا المصنف كونه بالتقدير كما هو  
وكون للاستعانة في كتب القلم وكتب ايضا اداة وصلته  
للفعل وتلك اياه والمصاحبة في دخلت على شياب السفر  
اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات  
المصاحبة ابتداء والباء للاستدانتها وقد تزاو في النصوص  
نحو ولا تلقوا بأيديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كيف  
بالله وزايدتها في النصوص اقيس منها في المرفوع واما الله  
فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل الله ان تكون للتعليل  
نحو المال لزيد وقد يكون الاستحقاق المجازي نحو الجمل للفرس  
فانه لما اختص به ودام ملاسته له جري مجرى المملوك وان  
كان الفرس قمارا ملك له وعلى هذا جاءني اخ له وابن له وقد  
تزاو نحو ردف لكم واما رب فهي للتعليل قال سيبويه ان  
كبر في التفضيل رب والمقصود ان رب للتعليل ولم  
للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تعلل ذلك  
هذا اصلها ثم سلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل  
ان التعليل

وهنا قد شئنا سوا فلما هذا المصنف كونه بالتقدير كما هو  
وكون للاستعانة في كتب القلم وكتب ايضا اداة وصلته  
للفعل وتلك اياه والمصاحبة في دخلت على شياب السفر  
اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات  
المصاحبة ابتداء والباء للاستدانتها وقد تزاو في النصوص  
نحو ولا تلقوا بأيديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كيف  
بالله وزايدتها في النصوص اقيس منها في المرفوع واما الله  
فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل الله ان تكون للتعليل  
نحو المال لزيد وقد يكون الاستحقاق المجازي نحو الجمل للفرس  
فانه لما اختص به ودام ملاسته له جري مجرى المملوك وان  
كان الفرس قمارا ملك له وعلى هذا جاءني اخ له وابن له وقد  
تزاو نحو ردف لكم واما رب فهي للتعليل قال سيبويه ان  
كبر في التفضيل رب والمقصود ان رب للتعليل ولم  
للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تعلل ذلك  
هذا اصلها ثم سلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل  
ان التعليل

الاولى  
الاولى  
الاولى

انهم يتعملونها في مواضع اللبس وبعد الماشي لرب يوم ك  
منهن صالح وانها تبدع في سائر حروف الجربا شيئا منها انما  
يصدق بها الكلام فلما يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتعليل  
والتعليل والنفع من واحد والنفع له صدر الكلام الاير انهم يقولون  
قتل رجل يقول ذلك لا يزيد بمعنى بارجل واما اختص النفع  
والاستيفاء والشروط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل  
لتعنيها فوجب ان تعرف الغاية الي ذكرها او لا تكون مقصودة  
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة  
للتعليل والنكرة دالة على الشيوع والكثرة اوجب اختصاصها  
بما لا يصح معنى التعليل فيها ولهذا حكى بان الضمير في ربه رجلا  
نكرة وذلك لانه ما يريد به شي معين مثل زيد وعمر وبل الرب  
شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما في  
مثله رجلا جازا ان يقول ربك رجلا كما جازي مثلك رجلا ومنها  
ان فعلها الذي سطره على الاخرى محذوف في الاكثر ولا يكاد  
يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت

الاولى  
الاولى  
الاولى

وهنا قد شئنا سوا فلما هذا المصنف كونه بالتقدير كما هو  
وكون للاستعانة في كتب القلم وكتب ايضا اداة وصلته  
للفعل وتلك اياه والمصاحبة في دخلت على شياب السفر  
اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات  
المصاحبة ابتداء والباء للاستدانتها وقد تزاو في النصوص  
نحو ولا تلقوا بأيديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كيف  
بالله وزايدتها في النصوص اقيس منها في المرفوع واما الله  
فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل الله ان تكون للتعليل  
نحو المال لزيد وقد يكون الاستحقاق المجازي نحو الجمل للفرس  
فانه لما اختص به ودام ملاسته له جري مجرى المملوك وان  
كان الفرس قمارا ملك له وعلى هذا جاءني اخ له وابن له وقد  
تزاو نحو ردف لكم واما رب فهي للتعليل قال سيبويه ان  
كبر في التفضيل رب والمقصود ان رب للتعليل ولم  
للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تعلل ذلك  
هذا اصلها ثم سلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل  
ان التعليل



بسم الله الرحمن الرحيم

رب رجل يغتم كان المعنى رب رجل يغتم ادركت اولقيت  
والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله  
ولا يظن ان يغتم هو الفعل المستطاع اي اياه على الاسم  
لا مسند الي ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسيطر عليه لزم  
كون الشيء فاعلا ومعفولا معا ومنها ان في وره لزم  
الصفة اما بحلة اذا كان مظهر احكامه واما بمغرد كور  
رجل جواد قالوا واما لزم الصفة لتكون عوضا عن الفعل  
وقيل انما لزم الوصف لانه اذ ثبت باب التعليل لان رجلا قايما  
مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون  
ماضي لانك اذا قلت رب رجل حسن لقيت كنت خبرا  
بان الذي لقيت قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد  
قليل واما قولنا تعالي ربما يؤد الذين كفروا راجع الي معنى  
لان ما اجبر الله تعالي بوقوعه فيما يستقبل لصديق الوعد  
وكيفية بمنزلة الموجود الحاصل فلهذا احكام رب وقد  
لغة هنا سواء ال وجواب لا بد من ذكرها وذلك ان لقابل

ان يقول

اذا كان مظهر احكامه

الاسم

ان يقول انك اذا قلت رب رجل يغتم ادركت خلا كان رب محلة  
لا دركت الي الرجل وادركت فعل متعدي فكيف يقال انه يتعدي  
برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد علم ان  
ولا يمكن ادعاء زيات رب اذ لم يقل ذلك احد والجواب انما  
حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت الاستغراق الجنس  
نحو ما ريت من رجل في انما مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد او  
فعلا اي الاسم الا يري ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم  
لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدي وهو استغراق  
كذلك يدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا  
لنفسك مع آخر غير المتعدي وهو التعليل وهذا تشبيه واضح  
واما على فهو للاستعلاء فتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما ال  
فجاءت على السبب فهي هنا حرف لا يصلح ان يكون الفعل  
وعلي هذا زيد على ال صلح لا يصلح ان يكون الفعل  
وقوله عليه دين لا يخفى عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قوله  
دين واما الثاني فحق قوله عدت عن علي بن ابي طالب فلو علمنا اي

اعلم ان هذا الجواب والسؤال المذكور انما هو  
سأل الشيخ اي على الفاس قال لا ذهب

يا رجل خذ بيدك

انما يشبه بغير الاستغراق  
الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم



من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة  
وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فخوريت عن القوس على معنى ان  
الاسم قد بعد عنها وجا وزها الي غير ما وتواخذت عنه العالان  
العلم قد تعدي اليك وفيها معنى من وزيادة وهي معنى المجاوزة

الايراءات تدل في رمية عن القوس على ان مبدأ الري منها قال  
عبد القاهر فكل موضع لم يصلح الالف التعدي كان مخصوصا بغير  
ولا يجوز ان تقول ادتبت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي  
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متممضا للتعدي جاز  
ان يقع فيه ايها شئت نحو قولهم سقاه عن الغيث اي بعد  
عنها وجا وزها الي الري وان شئت قلته من علي معنى سقاها  
من جهة الغيث وهذا من عمل من وان كان موضع لا يتبع  
معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل  
عن ولائك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه  
اليه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد من هذا الموضع  
واما كونها اسما في نحو جلست من عن يمينه اي من جانبيه  
واما

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة  
وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فخوريت عن القوس على معنى ان  
الاسم قد بعد عنها وجا وزها الي غير ما وتواخذت عنه العالان  
العلم قد تعدي اليك وفيها معنى من وزيادة وهي معنى المجاوزة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

واما الكاف فهي التشبيه ويكون حرفا نحو لك الذي كزيد اخوك ويدل  
على كونها حرفا وضمير الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال  
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا اجبت بالحرف  
كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارق فاحيه فتكون جملة فيكون  
المعنى الذي حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف  
شظية الجملة فلما يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جارا يجرى مثل لانك  
قليل غير متشعب فلا يجوز ان يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة  
الشعر ولما كان وضمير الذي بالكاف جازا مستمرا في حال السعة علمنا جواب لما  
انه حرف جرو قد يكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبذر المنهم اي  
عن مثل البرد المنهم واما مذونذ فانها لا ابتداء الغاية في الزمان نحو ما  
مذونم الجمعة تريد ان تبدأ بانتفاء الزوية يوم الجمعة فحذف اولها  
الفعل الذي قبلها الي الاسم بعد ما وذك لك تقول انت عندنا منذ الليلة  
اي استقرت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين فيقع ما بعد  
ويكونان علي معنيين احدهما ان يراد بها اول الدهر نحو ما رايت  
مذونم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الروية يوم الجمعة  
والثاني ان يراد بها اول الدهر نحو ما رايت

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة

من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل اليها رواتين في البعد والمجاورة



بمنزلة الجار في ان الفرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الوجه الذي هو الاول المذكور  
لا يحسن النكرة بعدها لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت كذا  
لما اذنت بكلامك هذا الا لما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم  
ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يرد بها جميع المدة  
نحو ما ريت مذيو مان كانت قلت ان ذلك المدة يومان اول  
وقته واخره يومان ولا يجب الاثبات بالمعروف وانما الواجب العدم وقلت  
مذيو مان للجنة وشريد اول الوقت واخره جار على تاويل ما ريت منذ  
عشرة ساعة او عشر ساعات متلا والفضل بين وبين ما اذا كان  
المراد اول الوقت دون آخره ان الروية في هذا الوجه انك قلت  
الجنة بوجه ولم يحصل في جزوه وتبي منتفية في جميع اجزاءه وري  
الوجه الاول الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الروية  
قد انقطعت في يوم الجمعة وبيد على انك رايته فيم فارتك كما  
في الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور  
على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة  
مذيو مان لان ما مبتدأ ويومان خبره كان الغي مارية واما ذلك

في قوله الجار في ان الفرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الوجه الذي هو الاول المذكور

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة

يومان

يومان كما تقول مارية ومذيو مان كما يساغ واما بين طوليته  
واما لم يساغ تحتل العاطف بين الجملتين نحو مارية ومذيو مان  
كما يساغ ذلك مع ما فسرتاوسين حيث ان الجملة الثانية كما  
جزء من الكلام الذي قبلها لانهما تعقيد التحديد في الفعل السابق  
وكذا اذ لو قلت مارية ولم تعقل مذيو مان كان نفي الروية في يوم  
الزمان الماضي واذا قلت مذيو مان قيدت العموم وخصصته فلما  
امتنع احدي الجملتين بالاضري اتخذتا وصراحي بكلمة واحد  
فلم تجر دخول العاطف كما في الشرط والجر وغير ذلك واما قال  
المصنف يجوز مذيو مان لانه قد تقرر ان الجزم يقتضي اول الوقت  
كما ذكرنا واذا كان كذلك فمتوهم ان يتوهم امتناع الجزم في قولهم  
مارية مذيو مان فزال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجزم ينافي  
يتبع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الروية متقدر بهذا المقدار  
واية موازن بين المدة مبدأ من اوله ومنقطع عند آخره فمت  
ولو اردت ان مبتدأ اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه وقت  
ولكن انه لا تقدر الفعل بالمتى ولا تسمى بها لانك تريد ان كان

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة

في قوله الجور والفرق بين المرفوع والجر ومن حيث ان الكلام في الجور على جملة واحدة وفي المرفوع على الجملتين احداهما مارية والاخرى مرفوعة



بعد لم يبلغ غاية تجربت فقلت مذ يومين تريد ان انتقاء

الرؤية انما هو في تلك اولها اول يومين من هذا الوقت والتمت

بعدل هو باق فمتد واما حاشائي للتسرية هي حرف ج عند

سيبوي يدل عليه قوله حاشائي ثوبان ان يمتد عن اللام

والتمت وذهب المتبر انما فعل ماض بمعنى جانب كوجاءني

القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما ظا وعدا فيهما

لاستثناء وتكونان حرفين تارة وفعلين اخري وما بعدهما

في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفعل مضمر

جاءني القوم ظا زيدا وعدا زيدا اي عد بعضهم زيدا وشك قولهم

جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم

يتصرف من الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت جري

الا وهو حرف غير متصرف واذا ادخلت ما على عدا و خلا

التمت لتميضمها فاعلين اذ لك وذلك لان التام الصادق المستقيم

في موافقها ووارد استعمالها لا يمتد الى ان تصد ان بها

هذا هو ما هو في تلك اولها اول يومين من هذا الوقت والتمت بعدل هو باق فمتد واما حاشائي للتسرية هي حرف ج عند سيبوي يدل عليه قوله حاشائي ثوبان ان يمتد عن اللام والتمت وذهب المتبر انما فعل ماض بمعنى جانب كوجاءني

فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لا

لا تدخل الاعلى الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التقيد

عدو زيدا يعني عدا الجي زيدا وعدا وان كانت مزنية فهي

تدخل الفعل ايضا ولا يتصل بالاول الطرف انما يتصل بآخره نحو

وربما واذا ادخلت على الفعل ادخلت اولى ما جاءني وما جني

قوله واما ما ينصب المفعول به على ما ذكر في المائة الواو

بمعنى قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان

ما عليه الاكثر ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو

ويعني ذلك ان لا يجي منصوبا الا وقد تقدم فعل او معنى

فلو كان الواو تفعلا لما احتج مع الى الفعل ومعناه

ولا تنصب قولهم كل رجل ضيعة ولما لم تنصب علمه

ان العمل للفعل الواو فان قلت جاز ان يكون الفعل

او معناه شرط العمل الواو فلا يعمل الا عند وجودها قلنا ان

الاصل في الواو ان لاتعمل والفعل وما جرى مجراه عامل

فان يجعل العمل للفعل الذي لا يماشي فيه اولى من

هذا هو ما هو في تلك اولها اول يومين من هذا الوقت والتمت بعدل هو باق فمتد واما حاشائي للتسرية هي حرف ج عند سيبوي يدل عليه قوله حاشائي ثوبان ان يمتد عن اللام والتمت وذهب المتبر انما فعل ماض بمعنى جانب كوجاءني



سنة وثمانين من الألباس من حجر فالح صاحب بيتاؤا

رکات پیریدیاں ہاں انسانی ہاں انسانی ہاں انسانی ہاں

[illegible]



بالاول اخبار المضاف اليه المضاف وان الثاني من تمام الاول  
كان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد خصص  
بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجه الثالث حقيقة

في قولهم يا خير يا زيد او يا مضر يا غلام يا حسنا ووجه الاخر  
والاخير ان دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم  
رجل قولهم يا ثلثة ليس ليعامل في الثلثين ولكن تخصص

بنكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل من ياخذ بيدك  
فمن النادى **ف** واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبق

الاشارة الى العدة الموجبة لبناء وهي وقوع موقع  
كاف الخطاب واما المضاف فليس لما ذكرنا من ان اللفظ

الذي ينزله التنوين لمعاقبة اياه والتنوين علم التمكن  
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة  
فانها لا تقتاد علة البناء فيمن حيث لم يقع موقع  
كاف الخطاب وفي قولهم يا زيد ويا رجل اشارة الى ان

النادى  
في قولهم يا خير يا زيد

قوله يا خير يا زيد او يا مضر يا غلام يا حسنا ووجه الاخر  
والاخير ان دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم  
رجل قولهم يا ثلثة ليس ليعامل في الثلثين ولكن تخصص  
بنكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه بل كل من ياخذ بيدك  
فمن النادى **ف** واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبق  
الاشارة الى العدة الموجبة لبناء وهي وقوع موقع  
كاف الخطاب واما المضاف فليس لما ذكرنا من ان اللفظ  
الذي ينزله التنوين لمعاقبة اياه والتنوين علم التمكن  
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة  
فانها لا تقتاد علة البناء فيمن حيث لم يقع موقع  
كاف الخطاب وفي قولهم يا زيد ويا رجل اشارة الى ان

النادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء  
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن معرفة  
قبل النداء واما تعرف من حيث انتك اقبلت على ارجل الناس

وخصته بالنداء فخرى مجرى ان تقول الرجل بلان التعريف  
قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون  
باقيا على علمية بعد النداء ام لا فذهب اكثرهم الى انه نكسر

وجعل جنسا نحو زيد من الزيد كايقال رجل من الرجال  
ثم تخصص بالنداء من بين الجنس لا لكان جميعا بين التعريفين  
وهو متبع ميل عليه امتناع قولهم يا رجل وذهب الآخرون

الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يقع  
اذا كان بعلامة لقطعية كطرف النداء واللام ويعضد هذا الذي  
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة كواي هذا مع ان

الاسم الاشارة لا يقبل التكثير والبحث مستقص في المقام  
ولكن محله النصب لما ثبت ان هذا الحرف ناصبة وقد  
عرف ان علة البناء في المفرد المعرفة لم ينصب لفظا ولكن حكم

النادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء  
نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن معرفة  
قبل النداء واما تعرف من حيث انتك اقبلت على ارجل الناس  
وخصته بالنداء فخرى مجرى ان تقول الرجل بلان التعريف  
قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون  
باقيا على علمية بعد النداء ام لا فذهب اكثرهم الى انه نكسر  
وجعل جنسا نحو زيد من الزيد كايقال رجل من الرجال  
ثم تخصص بالنداء من بين الجنس لا لكان جميعا بين التعريفين  
وهو متبع ميل عليه امتناع قولهم يا رجل وذهب الآخرون  
الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يقع  
اذا كان بعلامة لقطعية كطرف النداء واللام ويعضد هذا الذي  
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة كواي هذا مع ان  
الاسم الاشارة لا يقبل التكثير والبحث مستقص في المقام  
ولكن محله النصب لما ثبت ان هذا الحرف ناصبة وقد  
عرف ان علة البناء في المفرد المعرفة لم ينصب لفظا ولكن حكم



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ایک عرصہ میں یہاں نہ گراہ و نہ فخر خانہ

[illegible]



منزلة وان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التواضع تنزل  
 منزلة الخادم من المتبوع فلما لم يكن في النادي اذا كان  
 مضافا الا ان نصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له وذلك لان  
 افعاله ووايخاله نفسيه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله  
 ويا زيد وعبدا ويا بشر صاحب عمرو ويا ايها الرجل  
 مثل ما زيد الظريف واما لم يحركه هنا الا الرفع لان ايا وان  
 كان مناديا صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل واما  
 جاولا ياتي ليكون فضيلة الى نداء مافيه اللام لانهم كرهوا  
 الرفع من التحريض بالنداء واللام التعريف فكان النادي هو الصفة  
 بخلاف ما زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وضعه لا يجوز  
 فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اتي ولا ايتها وتسكت  
 لانه مبهم ليزم التفسير وكانك قلت يا رجل وصلة اللام هنا  
 فيها عوض لاننا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب  
 هي التي يكون لها عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبين مع الالف  
 واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد كذا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

قد سويها

قد سويها وبن حركة الموصوف اعراب النادي المضموم فانهم  
 يستعملونها المبني التثنية للمعرب ومن حقها ان تغفل على هذه الحركة  
 فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلة الاعراب والبناء  
 الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتبدل على ان  
 موصوفها المبني قد اعطيت شبرا من المعرب وان علمنا بغيره  
 ليس في جعله عامل في الصفة كونها صفة كان ابي كذا لكون  
 الحركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر واما اخرجت حرف التثنية  
 بين ابي وبين صفة تعويضا لاتي عما يستوجب من الاضافة  
 ولا تدخل يا علي مافيه اللام قد سبق الاشارة الى العلة اخرجت حرف التثنية  
 الموجبة لامتناع دخول حرف النداء علي مافيه اللام واما  
 جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام لا يغيرا قانه كما لا يغير  
 النجم مع انها عوض عن امة الفصار كما انها قد تنزل منزلة البعض  
 من الكلمة واما جاز قطع الفزة في النداء وكم يحذف في غيره لان الفزة  
 مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الفزة الاصلية الا انها  
 لم تخلع عن معنى التعريف رأينا فوصلوا الفزة واما في النداء فقد

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا

هذا هو الوجه في نصب النادي  
 لان النادي اذا كان مضافا  
 الى ما بعده كان منصوبا  
 وان كان منفردا كان مرفوعا







فان لم يكن هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسم العلم  
 ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا يري انه يجوز ان يكون  
 ابنا ولا يكون ابن له لاحد وقما يدل على شق اتصال الابن  
 واقعا بين علمين موصوفه انهم اسقطوا التنوين من  
 الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النسبة  
 ولا كذلك اذا وقع بين علمين نحو هذا زيد بن اخينا وان  
 لم يقع بين علمين كالكسائر الاسماء المضافة اي كان الابن  
 كسائر الاضاف المضافة للنادي المضموم حيث لم يبين  
 معها الموصوف على الفتح وتلحق المنادي اللام الجارة  
 مفتوحة اللام الجارة تقع مع المنادي وتكون للاستغناء  
 او للتعجب كقوله يا زيد للخطيب الجليل وقول عمر رضي الله عنه  
 بالله للمسلمين فانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو  
 اليه فرقا بينهما ولم يكتسب لان الفتحة بالمنادي اولى منها بالمدعو  
 اليه لتتم المنادي على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام  
 الجارة تقع مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف  
 لان

لان الاصل في الحروف الواردة على بها واحد ان يبي على الفتحة  
 اليه هي اخت التكون في الحقيقة اذا البناء على السكون متنع  
 وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينهما وبين لام الابتداء اذ لو  
 فتحت فتعيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار من زيدا  
 بهذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم  
 ان هذا الالتباس لما كان زائلا مع المضموم للتحلاف صيغة المرفوع  
 والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت  
 اللام الي الحركه اليه استحقها في الاصل وعلى هذا الم التعم  
 تقع مع المنادي ايضا لما ذكرنا نحو للماء فطكت قد ابرئت  
 ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال فانت عجيب الشئ لا يبر  
 كل احد وقولهم يا لبيته بكسر اللام هذا جواب عن سوال من  
 عيسى يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والغرب  
 تقول يا لبيته بكسر اللام فاجاب بان المنادي متروك كما في  
 قولهم يا يونس زيدا واليغ يا يعقوب لبيته اي احضرها  
 وشاهدوها والبرهنة البرهتان وهذا من امثالهم وفيها



قولهم بالعصية واللاء فيكته قوله ويرحم النادي  
قال النحويون ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل  
الاعتباط طيخ البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف  
من آخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور  
الكنين او غير ذلك وهو مأخوذ من قولهم امرأة حمية  
وهي التي تكون كلامها مرتلا في ذوق الفضول فيكون  
موافقا لهذا الحذف المستعمل في تخيما وقيل انها التي تكون  
لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم  
للحجر الامس خامه مخيم هذا الحذف ترخيما لانه يخفف اللفظ  
وتسريه وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير  
فالتغيير يوزن بالتغيير لان النداء يكون لامرهم فالنادي  
يوزن بالتخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوفيق ريثما  
يتم الكلام ويشترط احدها ان يكون الاسم على ذلك  
لشهرته كيلا يلتبس الثانية ان يكون زائدا على ثلثة حركات  
ليبعد الحذف على ما هو قتل الاوزان والكوفيين اجازوا

تخيم

تخيم ما كان على ثلثة احراف اذا كان اوسطه متحركا فقبل في الترخيم  
بعنف ياعن قالوا لان في الاسماء ما يشاكله كخودم ويد وقال الصفا  
ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن  
ان يعاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذف  
من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف اليه  
كلمة واحدة ولو حذف من المضاف اليه لكانت رمت في غير  
النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون  
بعد عدد المناقب والاوزان فوجب ان يذكر على وجه الكمال  
والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغاث  
لا يامن نوع تعقل من المستغاث بالتباس علم الترخيم  
وذلك اما حقيقة منه او بطريق التخييل بعد الحذف والتخيم  
ولم يتعرض القص لذكر الشرط الثالث الاخرة لاشتراكها فيما  
بينهم ثم ان العرب في الاسم المخرم مذمبين احدهما ان يحذف  
آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة  
والسكون والثاني ان يجعل ما يقع بعد الحذف كانه اسم عرسه



ولم يحذف منه شيء فيسكت به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو  
 يا حار ويا هرف في حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرف  
 بالضم كبا زيد ويتفق المذهبان لفظاً فيما اذا كان ما قبل اخر  
 الاسم مضموماً لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بلب في المستع بلب  
 ثم ان المرقم لا يحسن ان يكون في آخره زيادة واحدة بان كان  
 قد زيد تامعاً او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره  
 متة زائدة او لم تكن فان تمكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث  
 بالكسر والضم على اللغتين وان كان فالاسم اما ان يبع بعد الحذف  
 على ثلثة احرف او لم يبع فان لم يبع لم يحذف ايضا الا الاخير  
 نحو يا سمعي في المسمي بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة  
 في الياء وعلى لغة من يقول يا حار وبالضم وخير مقدرة في اللغة  
 الاخرى وان يبع تحذف المتة ايضا نحو يا منض في منصور بالضم  
 على اللغتين وان كان في آخره زائدتان في حكم زيادة واحدة  
 حذف تامعاً نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان الا في آخره  
 تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة

والعلمية

والعلمية اما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية اما اشترطت  
 لان لها تأثيراً في الحذف اذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الي  
 هذا الشرط لان التاء التانيث في حكم كرية واصح زيادة في حرفها  
 ايهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجاف  
 في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذا اجاف واقع قبله لان التاء منفصلة  
 غير متبني عليها الكلمة يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف الغين  
 شبه اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين  
 معقودة وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب  
 ان يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين معقوداً وواجب فيه الضم والفتح  
 والا في الاستثناء مشتق من تنيسته عن الاء اذا امرت عليه  
 فيستثنى لانه المستثنى معروف عن غير المستثنى او من تنيت  
 للبل اذا وضعت احد طرفيه على طرف الثاني وعلى هذا يستثنى  
 لانه ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتاً شفع بالرفع وان كان  
 منفي شفع بالاثبات علي ما تزي وهو اخرج الشيء من حكمه فزيد  
 غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من  
 غير المستثنى



من المجرى الداخلي فيه غير هو لم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لأن ذلك لا يتناول  
 المنقطع من الاستثناء لأن المار في قولك جاءني القوم الأحمر لم يدخل  
 في الحكم إلا أنه خرج من حكم دخل فيه غيره فان قلت فإذا لم يدخل فكيف أخرج  
 قلنا المراد بالأخراج صرف الحكم عنه والتصرف به والنقص عليه  
 والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب العلم بأن المستثنى بالآلة من أن  
 يكون في كلام موجب أو غير موجب والمعنى بالموجب ما لم يصدر بأحد الأشياء  
 الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير موجب ما يصدر بأحد  
 وإنما كان الاستفهام منزلة النفي والنهي لأن من الاستفهامية كحاشية  
 في النفي والنهي ترادف أيضاً نحو قوله تعالى هل من خالني غير الله  
 كان الكلام موجباً فلا بد أن يكون المستثنى من ذكره والمستثنى  
 منصوب نحو جاءني القوم الأزرق وإنما نصب لأن قد شبه بالفعل للكون  
 فضلاً عما يجيء بعد تمام الكلام ولشبهه خاصاً بالفعل مع لأن العال  
 فيها ينو وسط الطرف والمصنف جعل الطرف ههنا عاملاً كما جعل الأول  
 ثم معللاً وأن كان العمل في الحقيقة بالفعل على ما هو المنصوص من  
 عدم النحويين وإن كان غير موجب فلاح من أن يكون تاماً

أو غير تمام

أو غير تمام والمعنى بالتمام ما كان المستثنى منه فيه مذكوراً وإن كان  
 تاماً فلا يخلو من أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه أولاً  
 يكون فإن كان فالمستثنى منصوب إذا لم ينع للبدل نحو  
 ما جاءني الأزرق أحد وإن لم يكن مقدماً فلا يخلو من أن يكون  
 المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا يكون فإن لم يكن فالمستثنى  
 منصوب أيضاً نحو ما جاءني أحد الأحمر أو هي اللغة التي رتبة  
 إذا البدل شرط فيه عندهم أن يكون من جنس البدل منه وإن كان  
 من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصيب ما ذكرنا والبدل  
 نحو ما جاءني أحد الأزرق والأزرق واحد ما حرت بأحد الأزرق والأزرق  
 وما ريت أحد الأزرق أو ههنا لا يجوز إلا النصيب لكنه يحتمل البدل  
 والاستثناء والفصيح هو البدل لأن الكلام ههنا لو حدثت عليه  
 الاستثناء كان الفعل قبل الأفعول لما بعدهما إذا الكلام قبله  
 لا يفتقر إلى شيء فإذا أروى الاستثناء نصبت لتمام الكلام  
 وإذا حدثت على البدل كان الفعل الواقع قبل الأفعول المعترض لما  
 بعداً إذا البدل منه في حكم الساق وكان قولك ما جاءني أحد الأزرق







بين وبين المتشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحب اعني  
انهم استعاروا غير انهم استثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع  
بعد الاحيث كان اسمي متمكنا واستعاروا الالف الوصفية واعربوا  
بما بعد اعراب غير حيث كان حرفا فالاول كجاء في القوم غير زيد  
وما جاء في غير زيد احد وما جاء في احد غير حماد وما جاء في احد غير زيد  
بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير وسط  
الحرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الاقلنا لان غير التوغل في  
الاسماء شبه الظروف المكانية التي هي الجرهاء الست وما يجري  
جريها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الالف  
على معنى غير في الوصفية فتح قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله  
لفدا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذا المعنى ح لو كان فيهما الهة  
مستترة عنهم الله لفدا فلكم مشترك ان يقول هب ان الامر لك  
لكن جاز ان يكون فيهما الهة غير مستترة عنهم الله فلا يبعد للانية  
دلالة قاطعة للتوحيد **وهو** ومثله سوي اعلم ان سوي في معنى  
غير في انه يشبه به والفرق بينهما ان سوي عندهم ظرف مكان

في الاصل

في الاصل وحقق ان لا يلى العوائل لان المعنى المقدريه عامل وجوب  
ولا يجوز ان يلى عاملين في حال سوا واحدة فلهذا كان الاحسن يقال  
مررت برجل سواك وقع ان يقال مررت بسواك لانه في معنى  
مكانك وقماديل على ظرفية وقوعه صلة للموصول نحو جاءني  
الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعمالهما كما  
وظرفا فيجوز من في السعة مررت بسواك وجاءني سواك  
فوز والحواف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها  
قبل المرفوع واثنان على العكس فالتسعة مشبهة بالافعال  
انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث  
ملازمتها الاسماء وكون او اخرها بمنية على الفتح كالافعال  
الماضية وانما على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك  
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت تجارده ان جعل  
لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقبل  
ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب  
هنا لازم وثمة جائرة وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحواف

في الاصل



حفظ الفعل وانما هي محولة على الفعل وفروع عليه فالقياس ان تترك  
 طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان ليلما يجري في الفعل كوض  
 زيد عمرو او ضرب عمرو وزيد وانما كان تقديم المفعول اولى ليكون  
 من مشابهة الفعل اذا اوصف فيه ان يلى الفاعل واذا افرغ المفعول منها  
 حصل مخالفة هذه الحروف للفعل واخطا لها عن رتبة قلت  
 فالحال اذا كان ظرفا الذي ليسوع تقديم على الاسم نحو ان في الدار زيد  
 قلنا انما جاز ذلك لما في الظرف من الاتساع والتشمل من الاشياء  
 منسلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا انهم يعصرون بها  
 بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحوهما اجوار في الحارس لا  
 قال ولا يجوز ان يقدم الظرف على ان لا نقول في الدار ان زيد  
 لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من  
 ضعف الظرف ان يعمل فيه لانه مقدما عليه واعلم ان الاسم والظرف  
 في هذا البناء هو المبتداء والجزء في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند  
 اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية فلما وجد  
 ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفع اللبس عند الكوفيين

والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول  
 والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول

والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول  
 والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول

والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول  
 والذين قالوا ان الفعل  
 لا يعمل في المفعول

بما هو

بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل فيه والمخالف يظهر فما اذا قلنا  
 اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف  
 على الحق لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء وينتقل الى خبر ذاهبان  
 خبره ولان في يكون معمول للعاملين مختلفين احدهما لغطي والآخر  
 معنوي ولا ينبغي استتماله هذا عند الكوفيين جائز لانه لا عمل  
 للحرف عندهم في الجزاء فينضم الى اعمال عاملين فيه وان  
 للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وثبت  
 قدرها في الصدق وكذلك اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح  
 الا انها تعقب بمفعول الجملة الى معنى المفرد على ما ستره وان مكسورا  
 لا تعيد شيئا سوى تأكيد مضمون الجملة ولكونها بالابتداء  
 لم تجتمع لانه الايات يا نحو ان زيدا قائم وان في الدار لزيد وان زيدا  
 لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخلها عليها نحو لان زيدا الا  
 انهم كرهوا توالي الطرفين بمعنى واحد فادخلوها على الجزاء والاسم ايضا  
 اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتحقق بالجزء ايضا اذا تقدمت  
 فلا يجوز ان زيدا لفي الدار لان الاسم لا يتأخر عن الاسم والخبر والآلة



وقع في صفة ان وكونها مع ما عمل فيه مرفوع الحق بالبداية جاز  
 في المعطوف الرفع محلاً على الحق نحو ان زيداً قائمٌ وعمرو وائماً  
 جاز الحق على الحق بعد مفعول الجملة وان لم يمتنع فالنصب ليس الا على  
 ما قرأنا واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين يادوا والقاتلون  
 كذلك بعد ما مضى الجزاء واشهد شاهد له والا وائماً وانتم بغاة  
 ما بقينا في شقاقٍ كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة  
 التقديم في الآية هي الايدان بان الصابئين الذين كانوا بعد  
 منزعها في الشرك واثبت قدماً في الكفر واما صابئين الا انتم  
 صابئون عن الايمان كل ما لو آمنوا الصبح ذلك ايمانهم فضلاً عن غيرهم  
 فقدم ذكرهم ايداً انما بهذه الكلمة واما في البيت فهي الاشعار  
 بان الحاطبين او غل في البئر فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد  
 بغياً ولوقيل والصابئين بالنصب واما كما كان من التقديم وان  
 في شيء لان التقديم والتأخير في المزال دون القارئ هكذا ذكر في الكتاب  
**قوله** وكان التشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ اصل  
 في قولك كان زيداً الاسد ان زيداً كالاسد فلما قدمت الكاف  
 في

فتحت همزة ان ليكون داخل على المفرد لفظاً والرفع على الكسر ليل  
 جواز السكوت عليه واما عدل بالكلام عن سمة الاول ليكون  
 الكلام مبتدأ من اول الوهلة على التشبيه بخلاف قولك ان زيداً  
 كالاسد اذ التشبيه يكون بعد مفعول الكلام على الاثبات  
 ولكن لا استدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين  
 نفيًا واثباتًا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك  
 قولك ما جاءني زيد لكن عمر حاضر وجاءني زيد لكن عمرو آثم  
 وقد شئنا في التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقي  
 زيد لكن عمرو حاضر وجاءني زيد لكن عمر غائب وهي تشارك  
 ان في جواز العطف عليها مع ما علمت في محلاً لما ان مغاير لا يغاير  
 معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين  
 دون اصحابنا **قوله** ليتنى تولع للترجي وذلك نحو قوله تعالى  
 يا ليتنا نزولاً لكانت وقوله ولعل الساء قريب ترج للعباد  
 والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وعجز وفيما لا يمكن  
 وقوعه بخوليت الشب يعمد يومًا فاحضره بما فعل المشب ولعل

... الا بـ من انك اذا قلت  
 كان عمرو الاسد فقد ثبت  
 كلامك على التشبيه



لاستعمل الا فيما يمكن الوقوع اذ الحال لا يبرح وقوعه **وقوعه** والفوق  
بين ان وان ان ان الكسرة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد  
وقد ذكر ان المفتوحة بمنزلة للكسرة في العمل وإفادة معنى  
التوكيد ونحوه لها في انها تغلب على الحكم المفرد فيكون معها  
في تاويل المصدر فالتقدير يقيم اليها اسم او فعل **الا يري ان**  
التقدير في بلغة ان زيد منطلق بلغة انطلاقة واما الكسورة  
فالجملة معها على استقلالها بغايتها تقول ان زيد منطلق **تسكت**  
كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان ما كان منطوقه للجملة  
فالواقع فيه الكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول بعبارة الموصول  
لان الصلة لا تكون الا جملة ونحو ذلك وما كان منطوقه للمفرد  
فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفعل والمفعول والمضاف اليه  
والمبتدأ نحو بلغة ان زيد منطلق وسمعت ان زيد اخبر  
وعجت من طول ان بكر او اقف وحق ان زيد منطلق  
الا انها لا يقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول ان زيد منطلق **حق**  
بل التزموا التقديم للجزء وذلك لانهم لو ابتداء الكلام بان كان

أقرب

عوضه لدخول ان عليه نحو ان زيد قائم **حق** وهذا لا يجوز لاجتماع  
الفعلين على واحد **واحد** ويقع بعد لو ولو لا وبعد علمت وانما  
انما فتحت بعد ولو انما فتحت لا كمرتك لان ما بعد لو اذا كان  
مختصا بالفعل فتصير **ذلك** عللا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير  
لو وقع انما فتحت اي جئت الان هذا ترك استعماله لطول الكلام  
بان وصلته ولطولها بالفعل **سبب** في ان الواقعة بعد ما ان يكون  
خبرها فاعلم ان يجوز الاسم نحو ان زيد اخوك مثلاً هكذا ذكره النحوي  
**و** اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام  
وقد اجاب عنه في المشايخ بانه اما جاز من حيث ان قوله تعالى **و**  
يمد لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام **صاحبة**  
المعطوف وهي يمد كما في خبر الجملة المعطوفة عليها لا التباسها بها  
وحصول الشك فيهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيد اضربت عمرا  
واخاه في ان زيد انما يقع نصب مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو  
عنه من اجل ان عمرو واخا زيد ما التبس عطفهما صار عمرو **ان** اتصاله به بيان  
من سبب في فكما الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لو لا



لأن ما بعد ما مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون إلا مفرداً فقلت  
 لو لا أن زيد منطلق كان كذلك قلت لدلالة انطلاقات  
 ولو كسرت كان بمنزلة قولك لو لا زيد منطلق والجملة لا يكون  
 مبتدأ وكيف والمبتدأ محذوف عنه والجملة لا يقع الخبر عنها وإنما  
 فتح بعد علمت لأنك إذا قلت علمت أنك ذاهب فكأنك  
 قلت ذهابك حاصلًا إلا أنه ترك ثانياً المفعولين مع أن لطول  
 الكلام بأن وصلته ولا يحذف من مع المصدر لأنه محقق اللفظ  
 وقد ذكر أصحابنا أنه إذا قيل علمت أن زيداً منطلق جرى في صلتها  
 ذكر الحديث والحديث عنه فيصير كأنه قيل علمت زيداً منطلقاً وهذا  
 يغلط فيه من ينظر إلى ظاهره فيقولون إنهم جعلوا أن في حكم المفعول  
 وليس كذلك بل غرضهم أن الحديث والحديث عنه إذا جرى ذكرهما  
 في صلتها دل ذلك على أن المقصود هو الخبر بعلم زيد منطلقاً  
 وإذا كان كذلك علم أن المراد علمت انطلاقة واقعة فلم يحتج  
 إلى ذكره وإذا قلت علمت انطلاقة لم يدل على ذلك إلا يكون  
 مع حديث نحو حديث "هكذا ذكر عبد القاهر وإنما كسرت عند

دخول اللام

دخول اللام في خبر لأن علمت تعلّق بخلاف الام ابتداء نحو علمت لزيد  
 على ما سيأتي بيانه فإذا دخلت صار علمت معلقاً وما بعد من  
 مطلق الجملة فتكسر قوله وتدخل الكافة على جميعها فتكسر ما علم أن  
 ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعزّلها عن العلم شيئاً للدخول  
 على القبياتين نحو أنما زيد قائم وإنما قام زيد وعلى هذا أساس الحروف  
 وقد ذكر علماء علم المعاني أن أنما تقع للكلمة على الشيء أو لقصر الشيء  
 على الحكم كقولك أنما زيد قائم تريد أن زيداً معصوماً على القيام  
 وإنما يقوم زيداً تريد أن القيام معصوماً على زيد ومنه قوله تعالى  
 أنا بشئ مثلكم وقوله تعالى أنما نبيكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يبيح  
 بهذا الكتاب وأعلم أن هذه الحروف كما يبطل عليها عند دخولها الكافة  
 بها كذلك يبطل عليها ما خلايت ولعل بالتحقيق فتتبرأ للدخول  
 على القبياتين إلا أن المكسورة إذا خففت لزمتها اللام فرقاً بينها  
 وبين إن النافية وإذا دخلت على الفعل فتدخل على الأفعال  
 الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسب وأخواتها  
 والمفتوحة إذا خففت تعوض عما ذهب منها عند دخولها

عن القول



على الفعل احد الا حرف الاربعة السين وسوف وقد حرف النفي  
فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجتمع ان الناصبة كونها  
لاستقبال وبنك الا حرف ايضا للاستقبال اولي ال فوك  
نحو ان زيد لقائم وان كان زيد لقائما والاضطرت زيد المنطقا  
وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف  
يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاء في زيد لكن عروضا  
وكان ثديا حقا في قوله والاشنان اللذان مرفوعا قبل  
النصب ولا المشبهة بليس بالجملة ان على ليس فمفعول  
لها مرفوع ومنصوب على لغة اهل الجاز لمشابهة ما  
ايما من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتداء والجزء  
ثم ان ما ذهب في الشبهة ما وذلك لاختصاصها بنفي  
الى كليس بخلاف لافاتها لنفي الاستقبال فلذلك كانت  
عاطفة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل  
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في  
الشبهة وانما خضت بالنكرة دون المعرفة لانه لا ياتي بالنكرة

ولم يعمد الى النكرة في الجاز  
فصل في

منها

منها بالمعرفة لكونها النفي الجنس الا ان الغلب في ذلك لا يتصور الا في  
النكرة فزوي عن ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها  
ويقرعون ما بعدها على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال  
الله تعالى ما هذا بشير او قال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند  
نقض النفي بالانزال والاشباهة بالليس وذلك لان وجه التشبيه  
هو النفي وقد بطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الامة  
لكونها فعلا والامة تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم  
الجزء على الاسم اظهارا لضعفها وقرعتهما لانها قد اشبهت بالفعل  
غير متصرف شيئا ضعيفا من جهة النفي فلم تقوى على العمل عند  
لها عن شئها الاصل فان قلت فالهم الترموا بتقديم النصوب  
في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما لا تقديم المرفوع كذلك قلنا  
ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعملوا اجبوا  
ايقاع الخالفة بينهما وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما ولا  
فانها لم يشبهها تلك المشابهة القوية فامر فيهما الاشتباه  
بالاصل في ولا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس



جوابه ان

يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها الاستحقاق  
نحو لا رجل في الدار فقد شتم النفع على كل رجل حتى لا يجوز لا  
رجل في الدار بل بطلان وهذا معنى قوله ويقال ان نفع الجنس  
وفي قولهم نفع الجنس نوع ممن يجوز لانه نفع حكم الجنس  
لان نفع نفس الجنس لا يراى اذ اقلت لا رجل في الدار انك تفيت  
حكم الرجل وهو كينونته في الدار لان نفعه ثم ان لا هذا قد شتمت  
عمل ان في نصب الاسم ورفع الجبر كونه في النفع بمنزلة ان  
في الدار باب واهم يحملون الشيء على صفة كما يحملونه على نظيره  
طلباً للتناسب والتشاكل وتحقيقاً للتقابل ثم ان الاسم  
اذا كانت مضافاً او مضارعاً انتصب انتصباً صحيحاً كما  
ذكرنا اذا كان مفرداً يبنى على الفتح وقد سبق الاشارة به  
الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف  
والمضارع لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف  
وكذلك ما مضارع فلا تعيد ما الذي يفصل لك النصيب الصحيح  
من البناء في هذا الباب انك تقول لا سماً في الدار ففتح

التاء  
التي

لان الحركة ليست حركة اعراب فتحتها باخرها التي هي الواو لكن حركة  
بناء والنحويون قالوا ان الفتح ليس للاسم وحده لكنها للاسم  
مع لا وتقول لانيات صدق لك ولا اخواتك نسب لك فتكسر  
لان المضاف معرب وحركة اعرابه وانما قال اذا كان الاسم مضافاً  
الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى موصوف متصرفين  
المضاف والمضاف اليه على الاسم المعرفة اللهم الا اذا  
كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا في  
الدار واما خبر لا هذا فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا  
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاع بعضهم على  
انه بل حرف كما في ان وبعضهم على انه بالجزية بما هو قبل دخول  
الاولى في حرف في حجة الاول ان لا محذوف وجزء ان فوجب  
ان يرفع الجبر كان وايضا معنى النفع يقتضيه مضمون الجواب  
ان يكون علامة في طرفها ووجه التا في ان لا فرفع على ان  
فوجب ان لا يساويه في العمل الخطا كما رتبة الفرع على الال  
وايضاً ان لامع للنفع مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون

ارتقاء خبر لا في الخبر



للجزء خبر للبستاد ولا تعين فيه الا اذا لم يكن في العمل اللغوي وجوز  
 لارجل واثره كانيان عندنا بالرفع عطفا على محل قبل مضي للجزء  
 مثل على ان لا عمل للجزء والايه اعمال عالمين في معول ولجل  
 على ما سبق في ان واعلم ان اثبت للجزء في هذا الباب بوجه اهل  
 الجواز اما بنو تميم فانهم لا يشبثون للجزء في كلامهم بل كخفوة خذفا  
 لازما كما في قولهم لو لا زيد كان كذا ويجوز حذفه ايضا عند  
 الجزئين من الشهادة ومعناها لا اله الا الله او في الوجود الا الله  
**قوله** فان كررت لامع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو لا رجل  
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما جاز الرفع مع التكرير في قوله  
 لارجل غيرها ولا امرأة في الدار لانه مبني على السؤال نحو  
 ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فتقول لارجل في الدار ولا  
 امرأة ولا لا تعين ههنا وقد ذكرنا في لا حول ولا قوة الا بالله  
 ستة اوجه الاول ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الهمزة فيجعل  
 لا في كل واحد منهما نافية للجنس الثاني لا حول ولا قوة بفتح  
 الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول للجنس الثاني زائدة

مؤكدة

هذا هو الوجه الثاني  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

هذا هو الوجه الثالث  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

هذا هو الوجه الرابع  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

الثالث لا حول ولا قوة  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

مؤكدة للرفع غير عاملة والاسم بعد منصوب عطفا على لفظ الرفع  
 لانه مفتوح يشبه المنصوب الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول  
 ورفع الثاني ليكون عطفا على محل لامع المنع والرابع لا  
 ولا تعين يرفع الهمزة كما ذكرنا والاسم لا حول ولا قوة  
 برفع الاول على ان لا يرفع ليس في الثاني والسادس عكس  
 هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس حكما لان الثاني  
 في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه معنى ليس  
 الاسم ما فنده هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة  
 بحال **قوله** واما المعرفة المفردة فلا يرفع بعدها الا وروعة  
 اعلم ان لاموضوع النكرة اذا اصلها للرفع الشايع وذلك لانياتي  
 مع التعريف فلم يدخلوا على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا  
 ما زيد عندك وان جاء شيء منه في ضرورة الشعر والذي يكثر  
 في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو واما جاء ههنا مبني  
 على السؤال فوان يقال اريد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندك  
 ولا عمرو والمعرفة لا يعتق الى ذكر الاسم فاذا قيل اريد عندك

هذا هو الوجه الخامس  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

هذا هو الوجه السادس  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

هذا هو الوجه السابع  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله

هذا هو الوجه الثامن  
 في الرفع والاعراب  
 في قوله لا حول ولا قوة  
 الا بالله



الجواب لا أي لا أصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين الحكم  
 المعرفة في الجواب الرفع والتكرير نحو لا فيهما رجل ولا امرأة  
**قوله** والحروف العاملة في الفعل المضارع **تسعة** اعلم أن  
 الأصل في نواصب المضارع هو أن المصدرية نحو أحب أن تقوم  
 أي قيامك قالوا إنما علمت لما بينهما أن الناصبة المشددة  
 لفظاً ولأن الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك أحب أن تقوم  
 أي قيامك كما يقال بلغني أن زيداً يقوم في تاويل بلغني قيامه وقامها  
 أخواتها فقد حملت عليها في العمل لأنها لا استقبال وعلى عن الخليل  
 أن الحرف الناصبة أي أن حسب الباق لا ينصب الفعل الأول هي مفعلة  
 والأكثرون على خلاف **قوله** ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول  
 لا أفعل فاذنما كليت قلت لن أفعل غداً ولا يجوز لن أفعل الآن  
 وعند الخليل أصلها لأن فحقت الهزة واسقطت الالف للتعايد مع  
 النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفاً أساساً وقد زيفوا قول الخليل  
 بجواز ما زيداً فكن اضرب إذا لو كان أصله لأن لما تقدمت شئ مما في حيزه  
 وهذا لا يلزم لأن الحرف تغيير أحكامها ومعانيها عند التركيب لا ترى  
 إلا يلزم الخليل

أن لو إذا ركبت مع لا يبطل مع لو ومعه لا ويجزى مع التخصيص  
 نحو لو لا آخرتي وعلى هذا أكثر الحروف المركبة وعند القراء أصلها لا  
 فابدل النون من الالف وقول من قال أن لن تغيد الثأير  
 ليس بثبت والأما جاز لتحديد الفعل بعد نحو لن أفعل إلى وقت  
 كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن  
 لي رب قوله **قوله** وكى للتعليل اعلم أن كى قد يكون حرف جر  
 وقد يكون حرف ناصب فإن كان الأول فالفعل منتصب بعده  
 باضمار لن كما ينتصب بعد اللام باضمار أن لأن الجار لا يعمل  
 النصب وإنما حكم بكونها حرف جر فاستدلوا بقوله كى على  
 حد قولهم لم **قوله** والأصل كما علم أن يكون كى دخل على ما لا  
 وقد حذف الالف كما حذف مع ساير حروف الجر كقوله وفيه  
 وإن كان التثنية كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضممار  
 أن وإنما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى  
 لكيلاً تأسوا ولو كان حرف جر لما دخل الجار **قوله** والرابع  
 اذن اعلم أن اذن جوب وجراء كقولك اذن اكرمه لن



قال لك انما انيك اجبت بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء  
 لا تيار علمتها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعد ما مفعلاً  
 لها غير معتمد على شئ قبلها فان اعتمد بطل علمها نحو قولك  
 انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتداء الواقع قبلها  
 انا فهو اولى به لكونه خبراً عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتداء  
 اسم الاسم اذا وقع موقوع الفعل كان مرفوعاً وليس اذن قد وضع  
 على العنق لا يجوز الفأيتها البتة كما كان ان كذلك لانها  
 قد تقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا اذا  
 كان قائله وقد وقع قبل المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل  
 الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز  
 النصب وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي جواباً واذا اجبت  
 لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء  
 لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع اذن حيث  
 لا يتصور النصب بعد ما وكذلك اذا قلت والآن اذن لا فعل  
 فيبلغ اذن ايضاً اذا الفعل بعد ما معتمد على اليمين واعمالها يبطل

حكم اليمين

حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا اذا اراد به المال لا يجوز  
 ان يقال لمن تحدثك اذن اظنك كاذباً بالنصب وانك في  
 حال التلويح وان كان الفعل منقطعاً عما قبلها غير معتمد  
 على شئ لان هذا البيت يعني على الاستقبال لا يري ان  
 ان وكى ولن لاحظ لمن في المال فالماصل ان اذن بمنزلة  
 باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال  
 في موضع الالفاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالمال  
 معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض عما  
 تقر **قوله** وان من ميمها تدخل على الماضي وتضم بعد ستة  
 احرف اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها  
 فانها اصل البوارق فرع عليها وكذلك دخلت على الماضي  
 والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عند  
 الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وجدنا اذن  
 ايضاً تدخل الماضي كما في قول اذن لتمام بنصري معشر حشون  
 قلت لانسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف



ملفأة توسطت بين الشرط المقدرا والقسم للتقدير وجوابه ولا  
يتعلق له بما وقع بعده والماصل ان اذن غير داخل على الماض  
في البيت للفظ ولا معنى اما لفظا فظا هـ لانه داخل على المصدر  
بها واما معنى فلانه لا يتعلق له بالماضي من حيث الفعل بل هي ملفأة  
كانه قيل لو كنت من مازن لكان لقام بنصري اذن وجوب ثان  
وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع  
الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما على الافراد  
من خواصه **قوله** وهي حتى اعلم ان حتى حرف بمنزلة الى  
فاذا صادفنا الفعل بعد ما وجب ان يكون منصوبا باضمار  
ان اذا قلت سرحت حتى ادخلها كانت قلت سرحت حتى ان  
ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا على نحو وتمايدل  
على ان الفعل العيني من الان المضمر دون حتى قول الشاعر وقد  
عين الى الدقيق بطلية حتى المصيف <sup>بمنزلة</sup> ويغلو القعدان  
فالمصيف مجرور حتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب  
فيه لا يحتل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف <sup>فغلاء</sup> القعدان  
ولو كان

ولو كان حتى في قولك حتى ادخلها اي المناصب بنفسها ان  
لا يحسن هنا منصوبا بعد لانه لا يكون في موضع واحد جارا  
وناصباً والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا  
لم يكن قيل يغلو فعل منصوب فكان قبل اسم مجرور علمت ان  
حتى فيما نحن بصدده محذوف باق على اصلها وان النصب باضمار  
قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كان قبله  
حتى وقت ان ادخلها كقولك انيك خفوف النجم ان المصدر  
قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا  
منا بـ ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان متقبلا نحو سر  
حتى ادخلها اي سرحت كي ان ادخلها فالسبب في السبب والتعقيب  
اعني الدخول لم يحض وهو من قريب بعد او في حكم المستقبل نحو سر  
ارحت حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب في السبب مضافا جميعا  
الا ان السبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب متقبلا  
وانت تكلمت الان او سرحت ارحت حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية  
فلا مسوغ للنصب هنا لا تتلغاض ان مع فصل الحال

باعتبار ما اذا كان حالاً في حاله في غير موضع من قوله تعالى



**قوله** لو لم يكن في الفعل منصوب كما  
 باضمان لان اللام الجارة لا تدخل الاعلى الاسم ولا تعمل في  
 الفعل كما ذكرنا في حقه ولا يمنع اظهر ان معها نحو حجتك لان  
 تعطفه بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حقه والواو  
 واو فلو ظهر بعد ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك قلد  
 بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف  
 الجواز فلما بان اظهر الاسم بعدها واذا دخلت اللام على الفعل  
 الداخلة عليه لا يجب اظهر ان تحويلها تعطفه كيلا يتواليا لان  
 فان اللفظ بفتح جذا **قوله** لو لم يكن في اللام المنزلة لتأكيد  
 النفع نحو لم يكن لا فعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في  
 الاصل من حروف الجر وقد زيدت بهذا التأكيد النفع فيها لحي  
 ان لا يعمل المنصب اعلة للاصل والتميم اضمار ان **قوله** ايضا  
 لانها جعلت في النفع بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل  
 ملزم مع السين فالتميم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر  
 لفظ الاسم في حيث يطلب من المفتوح **قوله** واو بمعنى الى او الا  
 اذا قلت

اذا قلت لا الزجرك او تعطف حقه كان المعنى لا الزجرك الى ان تعطف  
 حقه والاكثر ان قالوا او بمعنى الى ان ومعنى فملك العبادته  
 معترض عليها لان او المضمرة بعد ان لو كانت بمعنى الى ان  
 لكان المتعذر قولنا او تعطف الى ان ان تعطف وهذا مخالف  
 من القول والمصنف ترك هذه العبارة دفعا لهذا الوجه  
 وانما كان النصب ههنا ولم يكن بها نفس لانها في الاصل من  
 حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فلن قلت انما ليست  
 ههنا للعطف لانهم فسروها بالاي او حقه او الا قلنا وشي من  
 هذه الحروف الخمسة هي بها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب  
 ان بعد **قوله** واو حرف هي الواو في قولك لا تأكل السمك  
 وتشرب اللبن ايضا ويس واو الجمع وانما اضمرت بعد ان  
 ولم تعني بنفسها لانها لو علمت كانت لا تجلو من ان يحل اعتبارها  
 لاصلها او بمعناها الذي عرفنا لها في هذا الموضع وكلا الا  
 اعتبارين لا يوجب لهما النصب الا الاول فلان معناه بالواو  
 هي لا جلة هو العطف والاشتراك وشي من حروف العطف

او لا ان تعطيني معنى



في نصب ما قبله  
في نصب ما بعده

لا يعمل النصب اما الثاني فلان معناه العارض هو معن مع ومعلوم ان  
مع لا يعمل النصب في العي وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك  
وتشرب اللبن فله ان تاكل السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة  
وليس ان تجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكلفه عن كل  
واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجرم ولا تشرب اللبن والفعل  
بعد ما مع ان المضمة منصوبة الى عا اتمفعول مع كما في قوله ما صنعت واما  
قوله والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زررت فاكرمت فالفعل  
منصوب باضمار ان وذلك لانهم لما قالوا زررت ولم يمكنهم عطف الفعل  
هو اكرمت عليه اذ كان يجب حمله فيما دخل فيه الاول نحو زررت فلما اكرمت  
مثلا قصدوا الى صيغة يتبين ان قصدنا ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام  
فقرروا قولهم زررت منزلة المصدر نحو ليكن منك زيادة ولما تنزل  
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على اسم  
فحين زررت فاكرمت منزلة ليكن منك زيادة فاكرمت من فاعضمان  
ايدان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا  
فيه فاحل عليكم غضبي اي فان يحل والغف لا يبين منكم طغيانها فاحل الغضب

منه وانا

فما تبتنا فكيف تبتنا  
لو انشأنا التحدث والثناء مع

منه وانا النصف فكقولك ما كنتنا فتحدثنا واما معنا احداهما تبتنا الا لم  
تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب للحديث واما انحر معنا فيما  
ذكرنا لان الكلام موضوع للانتفاء مجوع الانشأ والحديث وانتفاء الجوع  
لما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المفعول الاول وابتغاء احد الجزئين  
وهو المفعول الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الانشأ ولا  
يمكن عكس الحديث بدون الانشأ لا يتصور واما الاستفهام فحين  
بيئك فازورك فتحويت لي مالا فانفقته اي ليت لي مالا فانفاقا  
منه واما العرض فانه قرب من التمتع في الاستئصال فتصحب كل قبل  
الا يكون منك نزول فاصابه فخير من ومقارنته التمتع اي انك  
اذا عرضت عليه التمرول فقد حششت عليه ولين تحت الاعمال التوجه  
وتتمناه وليس بهذا تفهم لانك لا تقصد بقولك الاستئصال ان  
تفهم عن ترك النزول واما القصد ان تذكر له وتعرضه  
عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في هذا الموضع باضمار ان  
ثم لا الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمة اعراب من حيث التوقيد  
ولان من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام جائز في الرفع

ولكن امكن منك نوبتيك  
فربارة متى صح واحلا لمنى  
من النفي حصول ل  
من النفي ل فانفقته متى



فقط نحو اتيت فاحدكم اي ليكن منك اتيان فحديث من على  
ما روى قسم يجوز فيه النصب والرفع نحو اتيت فحديث من ان شئت قدرت  
اجعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث  
وقسم جائز فيه النصب لا غير كقوليتك تأتينا فحديثا لئلا يتبين  
منك فحديثا وانما لم يرم النصب لاجل ليت وعلامة صحة الجواز  
بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان لا يوجب الفاء  
انما يكون فيما كان الاول سببا للثاني كما ذكرنا نحو ما تأتينا فحديثا  
جعل الاتيان سببا للحديث اي ان تأتينا فحديثا وهذا معنى قوله  
ان فعلت فعلت لان يكون باضمار ذلك شرط والبارزة  
له لم ولما لئلا المعنى انما علمت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب  
ان تعين الحرف لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع  
فتنقل الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنتقل الى معنى  
المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما شبهت بها علمت  
علمها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحلت عليها وقالوا انما دخلت  
لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لا كانت عاملة والعمل

ينظر في المضارع

ينظر في المضارع دون الماضي الزموا على المضارع ولم يجوزوا لولاها  
في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في مروف  
الشرط ان تدخل على الفعل للمستقبل والمستقبل انقل من الماضي قوله  
عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي لا لئلا  
الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل الذي ذكرنا وهو انما علمت  
في المضارع فلو جوزنا دخوله على الماضي الذي هو الاصل لما جاز  
دخوله على المضارع الذي هو الاثقل لانه يكون الانتقال  
من الاخف الى الاثقل وفيما توقع وقيل ان لم لئلا فعل  
ولما لئلا قد فعل فلما في النفع بمنزلة قدر في الاثبات وفي قد مفع  
التوقع فكذلك فلما لئلا قد ركب الالمير ليقوم ينتظرون ذلك  
وكذا الماير كقيل هي لم ضمت اليها ما فاز دأت في معناها ان  
تضمنت معنى التوقع ومستطال زمان فعلها وذلك انك اقلت  
ندم ولم ينفع الندم اي عقيب ندم لو قلته لما كان للغة على ان  
لم ينفع الى وقت ولا امر انما علمت لام الامر كما ان ان  
للمرسلات بها ان في لزومها للمضارع ونقل معناه من الاخبار



الى الاو كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوا الى كونه مشكوكا فيه وانما  
 كسرت ومن حق الحروف الواردة عليها واحد ان تقع على ما  
 فرقا بينها وبين لام التوكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا  
 ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل المشبهت  
 الاسم بالآلة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت تشكون  
 عندوا والعطف فاية كقول تعالى فليستحيوا الى وليئذ  
 في لانهم يشبهوا فليستحيوا الى فخذ وكيد وخواما  
 فاعين مكسورا فكسرت اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين  
 ثم فخذ وكيد ونظيره اسكان الاول مع الفاء والواو والياء  
 بعضها حيث قالوا عضد ولا انتهى انما علمت لهذه الجازم  
 لما ذكرنا في لام الامر ثم ان النهي قد يكون للفاعل والمفعول  
 او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يفرب يذولا  
 ولا امرت وان في الشرط والجزا وان وضعت للشرط  
 وهي تقتضيه جملتين تجعل احدهما شرطا والاخرى فراء  
 وانما وجب ان يعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية بجملتين

ان تكون

ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف  
 وهي اعني ان المستقبل كما ان لو للماض واما لم تعمل الجزم لو كانا  
 علمت ان لانها كانت للماض والماض لا يستحق الاعراب  
 فباطري ان لا تعمل الحروف الذي وضع لاجل ولا يراد على هذا  
 لم فانما تترك المضارع لفظا فان قلت كيف نعلمت ان ان  
 للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك  
 قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان  
 المعنى ان تكن خرجت امس علم معنى ان يصح خروجك امس لانك  
 تقول في ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج وذا الكلام على وجهه  
 وهما مجزومان ان كانا مضارعين اعلم ان فعل الشرط  
 والجزاء لم تخلو من ان يكون مضارعين محتمل او ماضيين  
 او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس اما الاول فنحو  
 ان تاتي اعطيتك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان  
 معناه يقتضيه الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا  
 فيهما لان نسبتهم الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني







مقطوع واليقع بعد الفاعل يمكن جزمه ألا عما اضمار فيه عن الجزم نحو  
 قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف شيء التقدير فهو لا يخاف فيكون  
 مستغما من تقدير الجزم إذ الجملة الاسمية يستغنى فيها الجزم والمآصل أن الفاعل  
 تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان مابعد أو مستمرا وأما الأم  
 فظاهرا لأن الجزم لا يدخله أما فعل الأمر فهو موقوف أو مجزوم وإن كان  
 لا تقدر على السكارة قرّة أخرى وكذلك النهى والدعاء وكذلك النهى  
 لأنه لا يستحق الاعراب واعتزنا بالصريح عما كان ماضيا في تأويل  
 المستعمل نحو أن خرجت خرجت ولما إذا قلت أن خرجت فقد خرجت  
 أمر فقد خرجت بالماضي فلا يبقى لتأويل المستقبل فيه حال فهذا  
 الأشياء لما تقدر فيها الجزم دخلتها الفاعل لما ذكرنا ثم إن الفاعل مابعد  
 واقع موقع الفعل الجزم لما جاء من نحو قولك أن تاتين فانا أكره  
 وأعظم أمرك بالجزم جملا على موضع فانا أكره والفوق بين  
 تقدير الجزم في موضع الماضى الذى لا فاء فيه وبين الذى فيه الفاء  
 أن الجزم هناك أعني في الماضى الجزم من الفاعل مقدر في الفعل وحده  
 لتشترط منسلة للضارع وفيما دخل الفاعل في موضع الجملة بنحو عما

لأن تقديره

لأن تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية أو الأمر والنهى مما لا يخفى على المتألمة  
 الأيرى أنك إذا قلت أن تاتين فأكترته فلا تاتين لك أن تقول كرم  
 مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في الجموع فيتناول الكلام معنى  
 فعل آخر غير فيه نحو أن تاتين عليك الكرامة وعلى هذا أن تاتين اليوم  
 فقد أتيتك أمر من المعنى أن تفعل يمكن ذلك لوجوب أو يقع مستحقا  
 أو ما شئت ذلك وأما في قولك أن خرجت خرجت فلا حاجة لك أن  
 يتناول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والمآصل أن حق الجزم إذا  
 كان فعلا يمكن جزمه أو تقدير الجزم فيه وحيث أن يستعمل غير الفاعل والأمر  
 فلا بد من الفاعل فان قلت ليس من مذهبهم أن أعرب الفعل مجاز  
 على سبيل التشبيه هذا الذى ذكرت يوجب أن يكون الجزم على معنى  
 فيكون حقيقة ولم يكن مجازا إلا أنه أعرب الاعراب لم يكن في الاسم  
 حقيقة ألا يكونه مغيدا معنى لم يكن في نفس صيغة العرب ليس عليه  
 كالفاعلية ونحو ما قلنا أن الجزم قد بان ما يريد بالحروف عن المعنى  
 وسطه وخفته من التباس نحو أن تلبس أن والمراد بها الجراء  
 بالتي هي النافية وليس أعرب الاسم لهذا الغرض لأنه يدل على معنى



منفرد وليس في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية  
 والمفعولية فليس زيد ونصبه في ضرب يدر عمر أليعلم بمعنى ضرب  
 أو معنى زيد غير وكما كان الجرم في أن يخرج أخرج ليعلم أن الجرم في  
 الجازاة وفي لا يخرج أن معنى لا النهي ولكنه لأن الفعل له طرفان أحدهما  
 فاجبت أن يفصل أحدهما عن الآخر **قول** ويجزم بأن مضمرة إذا  
 قلت آتيت أكرمت فأكرمت جزم لأن في شرط قد حذف دلالة  
 الأمر عليه المعنى آتيت فأكملت أن تكتفي أكرمت إذا امرته  
 بالآتيان ثم آتيت بعد أكرمت مجزوما علم أنه جازا لآتيانه أن آت  
 فعل هذا الاستفهام آتيت أكرمت أكرمت وأكرمت أعرف بك  
 أو أن عرفت أكرمت لأنك لا تستفهم من بيت ثم جئت  
 بعد بالفعل على علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإجابة  
 والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل كمن خير أكرمت لأنك لما  
 نهيت عن الفعل وآتيت بعد بالفعل كان المعنى أن تفعل  
 أو أن تنت عن الفعل كمن خير أكرمت وإن قلت لا تدن من  
 الأسد فأكملت بالجزم كان محالاً لأن عدم الذوق لا يقتضيه الأكل

ولا تدن

هذا المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس زيد ونصبه في ضرب يدر عمر أليعلم بمعنى ضرب أو معنى زيد غير وكما كان الجرم في أن يخرج أخرج ليعلم أن الجرم في الجازاة وفي لا يخرج أن معنى لا النهي ولكنه لأن الفعل له طرفان أحدهما فاجبت أن يفصل أحدهما عن الآخر قول ويجزم بأن مضمرة إذا قلت آتيت أكرمت فأكرمت جزم لأن في شرط قد حذف دلالة الأمر عليه المعنى آتيت فأكملت أن تكتفي أكرمت إذا امرته بالآتيان ثم آتيت بعد أكرمت مجزوما علم أنه جازا لآتيانه أن آت فعل هذا الاستفهام آتيت أكرمت أكرمت وأكرمت أعرف بك أو أن عرفت أكرمت لأنك لا تستفهم من بيت ثم جئت بعد بالفعل على علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل كمن خير أكرمت لأنك لما نهيت عن الفعل وآتيت بعد بالفعل كان المعنى أن تفعل أو أن تنت عن الفعل كمن خير أكرمت وإن قلت لا تدن من الأسد فأكملت بالجزم كان محالاً لأن عدم الذوق لا يقتضيه الأكل

هذا المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس زيد ونصبه في ضرب يدر عمر أليعلم بمعنى ضرب أو معنى زيد غير وكما كان الجرم في أن يخرج أخرج ليعلم أن الجرم في الجازاة وفي لا يخرج أن معنى لا النهي ولكنه لأن الفعل له طرفان أحدهما فاجبت أن يفصل أحدهما عن الآخر قول ويجزم بأن مضمرة إذا قلت آتيت أكرمت فأكرمت جزم لأن في شرط قد حذف دلالة الأمر عليه المعنى آتيت فأكملت أن تكتفي أكرمت إذا امرته بالآتيان ثم آتيت بعد أكرمت مجزوما علم أنه جازا لآتيانه أن آت فعل هذا الاستفهام آتيت أكرمت أكرمت وأكرمت أعرف بك أو أن عرفت أكرمت لأنك لا تستفهم من بيت ثم جئت بعد بالفعل على علم أنه جواب لما يقتضيه الاستفهام من الإجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل كمن خير أكرمت لأنك لما نهيت عن الفعل وآتيت بعد بالفعل كان المعنى أن تفعل أو أن تنت عن الفعل كمن خير أكرمت وإن قلت لا تدن من الأسد فأكملت بالجزم كان محالاً لأن عدم الذوق لا يقتضيه الأكل

ولا تدن لا يدل إلا عليه لأنه نهى فلا يدل على الإثبات قالوا ولهذا امتنع الأخبار

بعد النفي مطلقاً لأنك ما أتيتنا تحدثنا كان المعنى أن لم تأتينا تحدثنا وهذا خلاف لا يقتضيه الأكل والثاني أن النفي لا يدل  
 من القول ولا يتأتى أن تقدر فعلاً مثبتاً نحو أن تأتينا تحدثنا لأن النفي لا يدل  
 عليه ولقابل أن يقول لو كان حلة امتناع الأخبار في النفي ما ذكره الوجوب  
 أن يجوز لا تفعل كمن خير أكرمت بأخبار أن لم تفعل وقد أورد ذلك مطلقاً فالأولى  
 أن يفرب عن هذا التعليل صفحا إلى غيره وإن يقال حلة امتناع الأخبار  
 بعد النفي إنما هي لأن النفي أخبار مقطوع به غير مكوك فيه فلا دلالة له  
 على الشرط الذي هو لك وعلى خط أن يكون وإن لا يكون بخلاف  
 وعلى هذا التمتي تحوليت لي ما لا أنفق لأن المعنى أن على مال أنفق  
 والعرض نحو الاستل تصبب خير أكرمت لأنك لا أعضت عليه النزول  
 ثم جئت بالجواب علم أنه مبني على النزول فإن قلت ليس قولك  
 الاستل يدل على أن لم تنزل فكيف جوزته قلنا أنه لا يدل على ذلك  
 وإنما دل عليه أن لو كان الكلام نفياً والعرض لا يكون نفياً بل يكون  
 استفهاماً على سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب أن يعلم  
 أن اعتبار تركيب أحدهما إلى الآخر لأنه لما كان الف

ولا تدن لا يدل إلا عليه لأنه نهى فلا يدل على الإثبات قالوا ولهذا امتنع الأخبار

بعد النفي مطلقاً لأنك ما أتيتنا تحدثنا كان المعنى أن لم تأتينا تحدثنا وهذا خلاف لا يقتضيه الأكل والثاني أن النفي لا يدل  
 من القول ولا يتأتى أن تقدر فعلاً مثبتاً نحو أن تأتينا تحدثنا لأن النفي لا يدل  
 عليه ولقابل أن يقول لو كان حلة امتناع الأخبار في النفي ما ذكره الوجوب  
 أن يجوز لا تفعل كمن خير أكرمت بأخبار أن لم تفعل وقد أورد ذلك مطلقاً فالأولى  
 أن يفرب عن هذا التعليل صفحا إلى غيره وإن يقال حلة امتناع الأخبار  
 بعد النفي إنما هي لأن النفي أخبار مقطوع به غير مكوك فيه فلا دلالة له  
 على الشرط الذي هو لك وعلى خط أن يكون وإن لا يكون بخلاف  
 وعلى هذا التمتي تحوليت لي ما لا أنفق لأن المعنى أن على مال أنفق  
 والعرض نحو الاستل تصبب خير أكرمت لأنك لا أعضت عليه النزول  
 ثم جئت بالجواب علم أنه مبني على النزول فإن قلت ليس قولك  
 الاستل يدل على أن لم تنزل فكيف جوزته قلنا أنه لا يدل على ذلك  
 وإنما دل عليه أن لو كان الكلام نفياً والعرض لا يكون نفياً بل يكون  
 استفهاماً على سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب أن يعلم  
 أن اعتبار تركيب أحدهما إلى الآخر لأنه لما كان الف



ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما يخرج من اذ قصد به الجواب فان لم  
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فنبلي من اذنك <sup>مقار</sup> <sub>وي</sub>

ایزنی ای و لیا و ارثا و حلاله فذرهم فی خوضهم لمحبون ای لا  
عین او قطعا و استینافا نحو لا تنهب به تغلب علیه ای انت  
تغلب علیه **قوله** ومن السماء سماء تجزم المضارع علی معنی ان

وہی تہہ اعلم ان ہذا الاسماء وضعت موضع ان یضرب  
من الایجاز والاختصار بانه انک اذا قلت من تقرّب اضرب  
حقہ ان یقال ان تقرّب زیداً اضرب زیداً وان تقرّب عمراً اضرب  
عمراً وان تقرّب خالداً اضرب خالداً الی ما لا یکن محضہ ولا تقدر  
على استیفاءہ فاتی بایسم عامہ یسمی للمیج ویشترک استعمال ان  
معہ فقیل من تقرّب اضرب فذل ذلک علی کلّ ان فلہذا حکم

بسمية وبنى تضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فما  
ذكرنا من المثال كانت قلت على تاويل اى ان ان تقرب اضربه  
فاذا قلت من كير من كره كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اى  
كير من كره قال بعضهم ولايز هو اللمة البزائية وهذا عن كره واللمة كرية

148

[illegible]

ليجوز ان يكون خبر الكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو المكنان جميعا كما تك تقول ان ان كثرته وهو

اعني من تخصص باولي العلم وعلى هذا ما تضمنه الصنيع اذ المعنى  
 شيئا ما ان تضمنه الصنعة لان ما منهم يقع على كل شيء فلما

قصد الشیاع التي به وجعل نايًا مناب حرف الشرط كما  
 ذكرنا وحمد منصوب بالمفعولية واذا قلت ما كمن اخرج كان

مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال أن الجزم  
بالمكتبين إذا لو كان الجزم هو الجزاء وحده <sup>أي نقدي</sup> وجب أن يكون فيه ضمير

عائده الى المبدأ، وقضوا الجأز لها من العايد وفي الشرط  
ضمير يعود اليه وكذلك اتى "تقول ايتيم يا تيني اكرموا الغنى مبتدأ"

آیات تنہا کریم و ہوا ہما مرفوع بالابتداء و لو قلت ایہم تنہا  
 اقرب کا ان منصوباً علی الفصولیۃ و علی ہذاست و این وہ

فمن الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية  
 لماذا قلت متخرج متخرج كايين مشتملا على جميع الازمنة

فإذا قلت أين تذهب أذهب كان الاستقرار الأمانة

فان ايا من في ان كانا من اهلهم فمكون بستانها  
وجرايها وموصولا وموصوفا واقتضوا بها اي  
لغير ابي الا ان اياها اضعف من الظرفية  
على الظرفية لا التساوي الظرفية



فقد  
كيفية  
التي  
وهو غير ممكن

ولكنها ما المزية فتزيد بها ابرها ما نحو متيما تخرج اخرج وانما يمكن ان  
 وعلى هذا التي وهي بمعنى كيف الاتيها تجازي بها دون كيف نحو التي  
 يمكن ان وهي لا تستغرق الاحوال وانها ليست بنظر كما ان  
 كيف كذلك وعلى هذا نحوها تصنع اصنع وقد ذكر فيها التوضيح  
 احدهما ان يكون الاصل ما على ان يكون الثانية زاوية مثلها في ايا  
 ما تدعو ابدال الالف الاولى ما تحسنا للفظ والثاني ان يكون موقفا  
 قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم جريا جري كلمة واحدة وعلى هذا حيثما  
 واذا وها بمنزلة اين ومعه الاتيها لا تجازي بها الا مع ما وذلك  
 لانها قد لزمنا الاضافة والاضافة تنافى معنى المجازاة لاقتضائه  
 الابهام والاضافة تنافيه فاذا اختلفا باصلهما معنى المجازاة قوله  
 واتى يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا ضيف الى العرفه  
 لم يضاف الا الى اثنين فصاعدا وكون النكرة شايعة اضيف اليها  
 واحد كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى  
 آخره قد استدلل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء السناد  
 الفعل الى ضمير نحو ايتهم يا تنه اكرمه والاضمار مختص بالاسماء وبذلك

ف

حرف الجر عليها نحو من تمر امررو باضافتها نحو ايتهم وبذلك التوحي  
 نحو ايتهم تدعوا وهذه الدلائل لا تقم جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها  
 لان متيما واذا وحيثما لا تدخلها شيء من ذلك والدليل العام على  
 اسمها اسميتها والالتزام مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور  
 استقلالها بانفسها لولا مقارنته معنى المجازاة اما بخلاف ان الشرطية  
 فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا  
 انها لا يتقرب من الاعراب المحلى لما قر والحرف لا يكون له اعراب  
 بوجوب قوله ومنها اسماء تنصب اسماء ككرة على انه تمييز اعلم  
 ان اسماء الاعداد في ابرها بمنزلة المقادير خافتت الى ما بينها  
 لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم تعلم اي نوع تقصده فوجب ان تأتي  
 بما يبين وتزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون باللفظ  
 فالاضافة في العشرة فادونها فانها يجب ان يكون مضافا الى اقل  
 العدد التي هي افعال وافعال وافعله وفعله ومنها الجمع المصحح ككرة  
 وموئنة كمين وسكينة فلا يقال ثلثة غلمان لانها للكثرة والثلثة  
 الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقال ثلثة غلمة فان لم يكن الاسم

بأن تميز الاعراب  
 على التمييز بين الاعراب  
 في التمييز بين الاعراب  
 في التمييز بين الاعراب

فانما يجب اتفاقا لافادة الافادة  
 التخصيص والتحقق وانما يجب  
 اضافتها الى الجمع القلة ليعطى المعنى  
 العدد لان جمع القلة اعلى من  
 للعشرة فادونها



مثال القلة جازان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شئون <sup>والنظير</sup> <sup>جمع شئ هو الفع</sup> السماع  
في الشئ وشياع وقد شذ عن هذه الاصل ثلثمائة الى سبع مائة  
اذ القياس ثلث ميان او مئين لان الثلث مئين بالمائة الا  
انهم استغنوا بافظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة  
الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم الجنس  
مفردا كان او مشع يغير الدلالة على الجنس والعذر جميعا نحو رجل ورجلان <sup>على الجنس والعدد</sup>  
لا يرجع الى الافادة <sup>او كان مفردا</sup>  
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد واما التبيين  
بالنصب فقد يكون فيما يتوون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة  
اثوابا لانهم كانوا ثوبا انصبوا المميز لامتلاء الافادة كما في موضع  
كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرين وثلثون وقد ذكره وفيما  
ركب من الاعداد نحو ثلثة عشر رجلا وانما انتصب لان فيه  
تقدير التنوين اذ الاصل ثلثة وعشرة على ما سيجي في موضعه  
وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الفرض الدلالة على الجنس  
والكثرة المرفوعة تكفي ذلك فاخترنا ويا لانها اخف واما مائة  
درهم فانها تصناف الى مائتينها كما تصناف باب عشرة الا ان

المئين

المئين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجوز بها شئها <sup>فانها تجازي</sup>  
احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات ومع تسعين من حيث  
انها جميع كنة مثليها ولا يها تليها فجعل مائتينها مجرورا لتكون عشرة  
ولم يجمع لتكون كتعين توفرا على التبيين حقهما ثم قالوا امينا  
درهم فاضافوا مشتقا الى المفرد ولم يمنع الاضافة الى المفرد وعلى  
هذا حكم الف واما عدد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان  
الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء  
اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم  
غير متجاوز الى غير ما فاحرى ان تقدم من السماعية فان قلت  
الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عرفت  
من القياسية قلنا ان جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية  
لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز  
فصح تعديه من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسماء التام  
المبهم تنحصر في عدد مخصوص فذلك لا يتدرج فيما ذكره على ان الشبهة  
قائمة بعد اذ يمكن التل ان يقول ان الاعداد المركبة داخل تحت



بسم الله الرحمن الرحيم

کے  
مستعمل مع من مصلحتہ تعلیم  
مکمل استعمال مع من اتی



مركبة من كاف التشبيه وذا الالف في قولك هذا الا انها لما ركبنا تغيير حكم الكاف  
 وخلق منها معنى التشبيه كما في كاتي وذا ايضا تغيير حكمها الكاف وذلك  
 استوي فيهما الذكر والانت لا يقال في كذا كذا كما يقال في هذا هذا  
 ثم ان ذالمادخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فتصبت بابتداء  
 نحو عندي كذا ودرهما فكانه قبل كالعدد ودرهما وانا قصد ان تبين كونها  
 عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا ودرهما كانت قلت  
 عدد ما درهما في ومن السماعية العاملة في الاسماء كلها تسعة  
 اسماء الافعال اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء قد تولد  
 بها ضرب من الاجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال وتبدل  
 بها سدا النوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما  
 سباني فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امرئ واستوي في الواحد  
 والذكر والمؤنث والاثنتان والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان  
 سميها بهذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالتاويل قد يكون  
 متعديا كرويد زيدا او غير متعدي كصنعته اسكت ومنه كلف  
 ولم يورد الامام هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر المقصود

ههنا ذكر العوامل واما اسماء الافعال فكلها وبنوع الاسماء كثيرة ونحن  
 نقصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر رويد في الاصل اي  
 اتمل الا انه صغير تصغير الترجيم بان حذف منه الزوايد وسمي به الفعل  
 وجعل هذا الحذف والتغير لئلا على ان يخلق منه معنى المصدرية وبين  
 كما ان فعل الامر يسمي واما استوي فيه الواحد والاثنتان والجمع فربما  
 وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل  
 مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيدا ويستعمل منصوبا متونا على الموصوفين  
 المصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى لال ايضا نحو سار وارويد اي مرون  
 واذا لحق الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطا ولا محل له  
 من الاعراب مثلها في ذاك والنجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا  
 فهو اسم مجرد محل على انه مضاف اليه ومنها بل وجوم لودع نحو بل زيدا اي  
 دعه وانكره قد يكون مصدرا فبضاف الى المفعول نحو بل زيدا اي تركه  
 بمعنى انكره زيدا تركا ومنها دوت وهو اسم طرد عليك وهو اسم لالزم  
 وعلى هذا البيت بمعنى شخ وعليك من الطرف المضاف في الاصل وقد  
 جعل هنا اسما للفعل لان الظروف تنوب عناب الافعال وتقع عنانها



فجعلت هنا اسمها وعلى هذا ذكرك ومنها غيرها وهو اسم  
 نحو بيت الآخر اي بعد وقيل صلى الله عليه وسلم فقلت الباء الفاعل لها  
 وانفتح ما قبلها وجاز فيها الحركات الثلاث وقرئ بها  
 ومنها شتان وهو اسم لا فتر فانه شتان زيد وعمر واي  
 افترا وتباينا وقد تراء بعد ما توكيد ان شتان ما زيد  
 وعمر واستمع الا صمعي قولهم شتان بابين زيد وعمر ولان  
 ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا  
 وهو يقتضيه شين ولو جعلت فتر لاسند شتان الى  
 بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستغنى بعضهم عن التباين  
 لكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم كسر  
 وقد جاء في النمل سرعان اذا اى اى فذا فاعل سرعان وانتصب  
 اى اى على التمييز فكذلك سرعان اذا اى اى وكسرهم زيد رجلا وقيل اصله  
 ان اعيابا اشترى شاة عجفاء واخذ يسميها فخرى زعمها قيل  
 من انهما فظنه ووكا فقال لانه قد سميت الشاة ففعلت آه ذكرك  
 فارسلها مثلا يقرب لمن يحب كمينونه الشاة قبل وقته وفيه

والاصح شتهد من النمل

الثالثة

الثالثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد بها شتان وسرعان  
 وذلك لانها وان تفسر غيرها بعد فان فيه زيادة مع ليست  
 في بعد وهي ان التكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لان يعلم التكلم  
 المخاطب مكان ذلك الشيء بحسب بل يظهر اعتقاده فيه  
 واستبعاده له فكان بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما بعده من جهة  
 المعنى وعلى هذا شتان وسرعان ومن التسمية انواع  
 اربعة من الافعال منها الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلية في  
 المبتداء والمخبر كظننت واخوانها الا ترى تقول كان زيد اخاك  
 ثم سقط كان فيكون ما بقى مبتدأ وخبر اخو زيد اخوك ولا يتقضى  
 هذا بفترت زيدا قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سك  
 على ما وراء كان كلاما سديدا ولو سك على مرفوع كان  
 لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال  
 المبتداء ونصبت للمخبر لانها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها  
 شين وانما سميت ناقصة لانها ليست الدلالة على الحدث  
 وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان

اراعهم في شتان او لا ولا يتبع بالواجب  
 والثاني يتبع بالواجب ولا يتبع  
 والثالث يتبع بالواجب ولا يتبع  
 والرابع يتبع بالواجب ولا يتبع



بمنزلة قام زيد فانه بدل على قيام فيما مضى واذا سبب الدلالة  
على الحدث عوضت للجزء ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال  
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها والفرق بين صار وكان  
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد  
غنيا والطين خرقا وهذا معنى قوله بدل على وجوده  
للجزء زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه  
ذلك المعنى واما كان فانه بدل على الزمان المتعدي من غير  
تعرض له في الحال او لازواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب  
وانقل نحو صار زيد الى عمر فمضى في هذا المعنى ثمة وكان  
يجي ثمة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اقسام  
كما ذكرنا ثمة بمعنى حدث ووجوده وقع نحو كان الامر فلان  
الى المنصوب ويتم بالمرقوع ومنه قوله كيف تكلم من كان في  
المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبا منصوب على الحال  
دون الجزئية اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث  
التي فيها ضمير الثاني نحو كان انت خير من زيد اي كان الثاني

انت

انت خير منه وكان هناك هي الناقصة بعينها لان ضمير الثاني اسمها  
وبلغة خبرها الا انهم افردوا بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبت  
في التفسير والتعريب والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان  
من افضلهم كان زيدا وكذا اصبح واخوانه اعلم ان اصبح واس  
واضحى نجى على ثلثة معان احدها ان تعبرن مضمون الجملة بالاقاات للثمة  
التي هي الصلح والس والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد  
قابلا وعلى هذا الضحى واس والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات  
للجارية بحري كاعتم واظهر فتكون ثمة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت  
الصباح والثالث ان تكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول  
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيدا  
واس زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما افتر ان مضمون  
الجملة بالوقتين للماضي او كينوشها بمعنى صار ولا يكونان ثمة  
ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخوانه هو اوضح وامس معنيين  
دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واخواته واخوانه  
الا انك اهل في العبارة وما في مازال واخوانه نافية اعلم







الا انهم الزموا ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على  
 سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها  
 ووضح للفرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال  
 والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عي ان  
 يخرج زيد فيكون اذ كان متمثلة قريبا ان يخرج اي خروجه  
 الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرناه ان مقصودهم ان لا يتجدد  
 اللفظ عن علم الاستقبال ولم يقتصر في هذا الوجه الى خبر فقط  
 في الوجه الاول لانه لما ذكر ان يخرج او لا وجرى ذكر الاسم في صلة  
 نحو عي ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز سقوط ان  
 في الوجه الاول تشبيها لعي بكاد كما في قوله عي الكرب الذي  
 امسيت فيه تكون واء فرج قريبا ولا يجوز في هذا الوجه  
 لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا  
 وتبادل على ان ان مع صلة في الوجه الاول في محل النصب  
 على البرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس  
 يهلكه هلك واحد في النصب صرحا وفي قوله عي الفؤاد

ابو

ابو ثناء وكاد يرفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من  
 افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاويل  
 باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله  
 لان كاد موضوع للتقريب من اللال فالترم بعده ما يدل بحقيقة على  
 اللال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل  
 المرفوض من قال فانت الي فهم وما كدت شيئا وانما حذف  
 ان مع كاد واشتبهت مع عي لان كاد يبلغ من التقريب  
 الشيء من اللال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس  
 تقرب كان الشيء قريبا غرو بها جديا وعي اذهب في الدلالة  
 على الاستقبال الا ترى ان تقول عي ان يخرج الجنة  
 وان لم يكن هذا شديد القرب من اللال فلما كان الامر على هذا  
 حذف علم الاستقبال مع كاد واشتبهت مع عي وقد  
 شبهت عي من قال قد كاد من طول البلى ان يمضي  
 وفوق آخر بينهما هو ان كاد للتقريب الشيء من اللال على  
 الايجاب للصول وعي لتقريبه على سبيل الرجاء والطمع

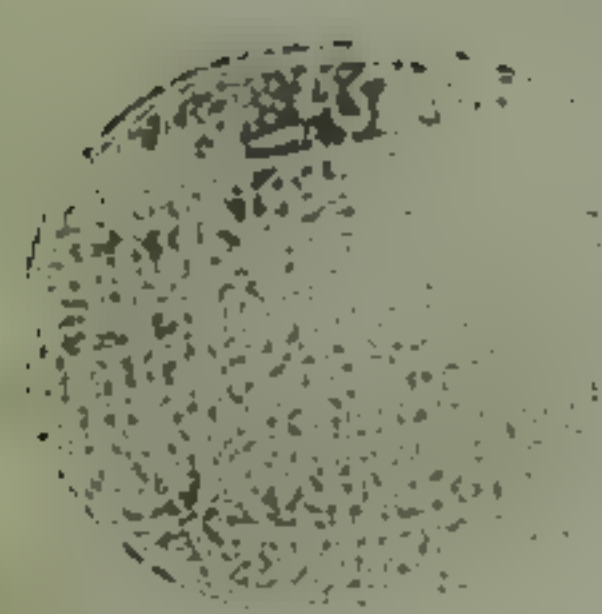


ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجز في  
 عي وكون كاد اقل على التقریب استعملت العرب  
 لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون  
 امير فانك لا تريد ان قريب من الامارة قد حصل بل تزد  
 اثبات الشابهة الاكيدة المناسبة الشديدة بينهما  
 حتى كان هذا ذاك وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم  
 ان ام البنات هي عي وكاد وقد جرى كرب مجرى  
 كاد نحو كرب زيد <sup>بمعنى اصله</sup> يفعل كذا وكذا جعل واخذ وطفوع واوشك  
 يستعمل استعمال عي في مذميتها نحو او شكت زيد ان  
 بجي واوشك ان يجي زيد واستعمال كاد ايضا نحو او شكت  
 زيد بجي والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البعوت  
 على ان نعم وبئس فعلا ماضيان وواقفهم الكسائي  
 وذهب الفراء الى انها اسمان والدليل على صحة المذهب  
 الاول لحوق الضماير وتاء النانبة الساكنة والمثلة  
 طويلة الذيل والمماثل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام

واسمها

سنة في جوار  
 سنة في جوار  
 سنة في جوار  
 سنة في جوار

واسمها في نفس المدح والمذموم ابراجيت لا يوجد انتقالها  
 وحصولها في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس ببلين على  
 هذا المعنى والتزموا فيها لفظ الماض لان الماض اقل على هذا المعنى  
 من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما  
 على شرف التوال والانتقال فلا يصلح ان للدلالة على النبوت والاستمرار  
 ولما الماض فهو ماض ابراجيت لئلا يستمر اصله وعلى معنى النبوت  
 اقل فاما فعلا ماضيان ولا بد لهما من اسم فروع وهو فاعلها ومن  
 اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم فالفا على اذا كان مظهرا او جوبا  
 مستمرا فاعلا للباس او مضافا الى ما فيه لام للباس نحو فاك نعم الرجل  
 زيد ولا تزد رجلان رجلا واما بقصد الرجل على الاطلاق فاللام للباس  
 كما ترى وليس لهذا لا تقول نعم الرجل الذي تعلم ثم يد واحد معهودا  
 قالوا ولو كان اللام فيه للمعدي لجاز وقوع سائر المعارف منها نحو نعم  
 زيد انت او نعم هو او نعم هذا وذلك لا بقوله احد وكذلك نحو نعم غلام  
 الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام للباس لا ترى ان هذا قد افاد كل غلام  
 رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذا اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمر





فقد قصدت كل الرجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كانا  
 المراد باللام الجنس لا أنك اردت ان يكون في اللفظ وليس  
 على أنك تريد اثنين فكيف يجوز ذلك ان تقول بلفظة الواحد  
 فكانت قلت رجلا ثم ادخلت عليه لام فاستغفرت الجنس  
 لوجهها وكذا الجمع في قولك نعم الرجل اخوك فالواو انما آتت و  
 ان يكون فاعلها متوقفا بلام الجنس او مضافا اليه لما انما مفعولها  
 لغاية الملح والدم فادخل على فاعلها للام الجنس ابوابا بانه في الملح  
 والمذموم بهما مثل ما يجمع الجنس من المناقب والمثالب واما الاكتم  
 الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالخصوص بالمرح والدم وفي  
 ارتفاعه بذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره  
 كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل  
 والفاعل في موضع الخبر وقد اعني لام الجنس لا تشمل الاسم  
 الداخل هو عليه على المبتدأ او غناء الضمير العائد اليه ونظير  
 ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم ولكن لسير  
 في غاس الكواكب لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ ولا قتال

لديكم

لديكم جملة واقعة خبر الولا ضمير فيها عايد الا ان اشتمال القتال  
 الثاني لكونه متغيا بلا ان لا ينفك للجنس عليه مبتدأ العائد اليه والضمير  
 الثاني ان يكون خبره مبتدأ محذوف فكانت اذا قلت نعم  
 الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحت فتقول زيد اي هو زيد وهذا  
 على كلامين والاول على كلام واحد ونصير الفاعل انما يصح  
 قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان الت مع اذا اورد  
 عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه وجد من نفسه داعية الاستعداد  
 او للتنبية والبيان الذي ياتي فكان ذلك بتمت له انما بانه  
 للتعظيم ولا شك ان هذا او كذا يبلغ من ان مبتدأ بالبيان وذلك  
 نعم رجلا زيدا والاصل نعم الرجل رجلا زيدا ثم ترك الاول لان التكرار  
 المنصوب يدل عليه رجلا نصب على التمييز كما في عنشون رجلا والميز  
 لا يكون التكرار واما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والرجح  
 من مواضع التعظيم وكذلك الذم الذي هو مودة وهذا الاضمار  
 يشعر بالمبالغة والتعظيم ويلجى جودا نعم اعلم ان جودا كلمة مركبة  
 من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا او اصله حب بالضم



الى اسم الاشارة وجرا بعد التركيب مجرى نعم في المرح نحو جند الرجل  
 زيد وجند المرأة هند وليستوى فيه الذكر والمؤن والاشنان  
 والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا يتغير عن حالها  
 بل يلزم وثيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل ويجب  
 الاكثر من لان الغلب عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل  
 ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب آخرون  
 الى ان الغلب عليها الفعلية لتصدر ما به وذهب آخرون الى انه  
 لا تغلب عليها اسمية ولا فعلية لاحدهما نقول جند الرجل زيد <sup>ولا غلبة</sup>  
 فعل وذافاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمرح ونقول  
 جند ارجلا زيد فيكون رجلا تفسر بالاسم اشارة الى ان الابهام  
 نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول جند ازيد ولا نقول نعم زيد  
 تفضيلا للظاهر على الضم وقد ذكرنا في ارتفاع المخصوص هنا وجها  
 احدهما ان يكون جندا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما ينبت على قول من  
 يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذافعا فوجب ارتفاع  
 الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل جند زيد والثالث ان يكون

خبر مبتدأ مخدوف كانه قيل لما قال جندا من المحب فقول زيد اي  
 هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وجند خبرا مقدما عليه وقد  
 اختلف اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة ومن جعله اسما  
 مفردا فلا اشكال فيه ومن جعله فعلا كان متضمنا للضمير ولما كان  
 ان يرتفع زيد بغا عليه جندا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليه  
 الفعلية وساء يبيس اي يلحق ساء يبيس كما يلحق جندا  
 بنعم لا يفارقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين  
 كذبوا باياتنا فساء فعل جار مجرى يبيس وفيه ضمير مبهم كما في نعم  
 رجلا ومثلا تفسر والقوم هو المخصوص بالذم لكنه على حذف  
 المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء  
 الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس المخصوص بالفاعل لان  
 المخصوص كالمتبين له والمتبين لا بد بتجانس المتبين قوله والنوع  
 الرابع افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها  
 للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت  
 الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة يري بمعنى معرفة المبتدأ على كونه



خبر اعنة بشئ وذلك نحو علمت اخاك كرميا وراية جوادا وادوات  
 زيدا للمفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كالمبتدأ  
 وان اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت  
 زيدا عالما الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى  
 فتتصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ  
 مفعولا اولاً والذي كان خبراً مفعولاً ثانياً وتعتبر معنى الكلام  
 بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبراً كان الكلام  
 سديداً والافلا وحكم ثانی المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه  
 الافعال خلافت وخلت معاني اخر لا تتجاوز عليها مفعولاً  
 واحداً اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين  
 او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى فظنوا انهم ملاقوا ربهم كان  
 من افعال القلوب واما اذا كان من الظننة بمعنى التهمة لم  
 يقض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كانت  
 بمعنى ظننت فهو من هذا البناء وقد يكون بمعنى القول من غير  
 حجة فلا يقتضيه الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن

يعتقوا

يعتقوا وكذلك علمت بمعنى قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضيه  
 المفعول الثاني نحو علمت اي عفته وكذا رايت قد يكون  
 بمعنى ابصر ضمن رؤية البعير ووجدت بمعنى الاصابة فلا  
 يقتضيان الثاني نحو رايت ووجدت الضال ومن خوا  
 يصح امتناع الاختصار على احد المفعولين انما لم يجز الاختصار  
 على احد المفعولين فيها لانها داخل على المبتدأ والخبر فكما لا يستغنى  
 المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغنى احد المفعولين  
 عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فاعطيت  
 زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر ما اعطيته  
 واما المفعولان معا فانك ان سكتهما وجعلتهما شيئا متبعا  
 نحو قولهم من يسمع كحل كما في قولهم فلان يعطى ويمنع حبة والاولى  
 متوسطة ومثاقرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى  
 التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالف البتة وذلك اذا كانت  
 مقدمة لان التقديم من اعلام العناية والفائدة على ضعفها فلا  
 يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالف والاعمال وذلك



عند التوسط نحو زيد ظنت منطلق او زيداً ظنت منطلقاً وانما  
تساوي لان واحد من المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو  
شأنه من وجه ومتقدم من وجه والثالثة ان تكون الالف  
فيها احسن وذلك عندنا آخر وذلك لان الفعل لا يحط له  
في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الفاعل وانما اختص  
الالف بهذه الافعال ولم يحز في غيرها من الافعال ذوات المفعولين  
لان الالف فيها لا يفيد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظنت  
مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في خط ولو قلت زيد اعطيت  
ورهم وزعمت انك تريد زيد ورهم في اعطاه احلت  
والتعليق بالاستفهام واللام انما علفت لان الاستفهام يقتضيه  
صدر الكلام وكذا اللام فجعلنا الفعل لا يعمل لفظاً فاذا قلت  
علمت زيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجواب ان  
في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء  
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال  
لان قول اعطيت لزيد ورهم لان ذلك لا يؤدي الى المعنى فيسد الكلام

وانما

وانما تتعدى هذا التعليق لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجازم  
في الحقيقة كانت محملة من هذه الجهة وهي غير محملة لفظاً فكانت  
محملة من جهة وغير محملة من جهة فثبتت بالمرأة المعلقة وعلى  
التي ليست بذات بعلى ولا مطلقاً

قد مضى الآن ضرباً بالعوامل اللفظية القياسية والسماعية  
وبقي القرب المعنوي وهو شبيهان عند سيبويه وثلاثة عند  
لكن الاختصاص الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية  
ولا يكون لان في حفظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل الابتداء  
وللمبني عند اصحابنا لان رافعها هو التعري من غير التعريف العوالم  
اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ابتداء بان اللام  
لوعى عن العوالم ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلاً من غير  
خبر لفظاً او تقدير مظهر او مضمراً لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة  
الاضيوان التي حفرها ان تبلغها غير معرفة لان الكلمة لا تستحق  
الاعراب لا يستحق الابدال والعقد والتركيب وانما وجب ان يعمل بهذا

المعنى الرفع

اي المعنى الذي هو خبر المبتدأ  
والجزء من العوالم اللفظية كما قلنا

اي الابدال والعقد والتركيب وانما وجب ان يعمل بهذا  
كلاماً سديداً وان فقد فلا حرج



لأن السمين اذا تجرد عن العواجل لاجل اسناد الثاني الى الاول  
 استحقا لخرجهما بالاسناد عن حكم النعيق واكتسابهما للمعنى الثاني  
 لا اواب اصل الاواب وشبه الاول بالفاعل لكونه مستنداً  
 اليه والثاني لكونه جزءاً ثانياً من الجملة اوجب لهما الرفع من بين  
 ساير وجوه الاواب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم  
 المعنى المقتضى عامل اذا العامل عبارة عنه في فهم وهذا المعنى الذي  
 نحن بصدد هذه المثابة فوجب ان يكون عاملاً والكوفون على  
 انها اعني المبتداء والخبر افعان وحجة الترفيعين مذكورة في  
 الاصل وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو  
 كونه هذا المعنى لاقتضائه للجزئين عاملاً فيهما جميعاً لا ما ذهب اليه  
 بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء هو العامل في الخبر  
 وما ذهب اليه آخرون من انها جميعاً اعني المعنى والمبتداء عاملاً  
 في الخبر وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتداء  
 معرفة والخبر لانه ان وضع الكلام على ان خبر عما هو معلوم عندك  
 وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل القابلية



هذا هو القياس ثم يتبدون بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن  
 خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة يجعلها قريبة من  
 المعرفة بشهادة تاويل الآية وهو هذا للبس من العبد خبر من ذلك  
 اللبس وعلى هذا كل موضع يتبدأ فيه بالنكرة انما يصح لفرض التأويل  
 كما في الاستفهام والتعجب وما جرى مجريهما نحو ما احذر خبر منك لان  
 المعنى العموم التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة لانه متناول  
 بآتيها وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لانهم الالباس فيه اعني  
 التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه وقد يجنيان معرفتين  
 انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصوراً للشيئين ولم يفرق  
 النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المتصورة عنده كما اذا عرفت  
 وجود زيد وعرف ان شخصاً قد انطلق فقلت له زيد انطلق  
 اي زيد هو الشخص الذي عرفت بالانطلاق والمعبر في ذلك حصول  
 الفائدة فحيث وجدته استقام الكلام وقولهم التمر الطنا ومحمد  
 نبينا على وجهين احدهما ان يذكرك تقرّباً وتعبداً والثاني  
 ان يقال للجاحد الذي يعرف محمد ذلك فستزل منزلة خبره

اي الكلام  
 على وجهين احدهما ان يذكرك تقرّباً وتعبداً والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف محمد ذلك فستزل منزلة خبره





لا يعرف واعلم انهما اذا كانتا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ  
 بخلاف ما اذا كانت الخبر مكررة <sup>اي مبتدأ وخبر</sup> فلو قلت المنطوق زيد عرفت  
 انك قدمت الخبر لم تجز بل لو ذهبت يقول ذلك كان المنطوق  
 مبتدأ وزيد خبره لا يقال ان زيدا بدل على الشخص فهو متعين  
 لا سناد اليه فيكون مبتدأ قدم او آخر والمنطوق يدل على المفعول  
 النسبة فتعين للخبرية متقدما كان او متأخرا لا انما لا يجعل المنطوق  
 مبتدأ الا على ما وبل الشخص الذي ينطوق ولا يجعل زيدا خبرا  
 الا على ما وبل يستعمل هذا الاسم فكل واحد منهما يصلح لان يكون  
 مبتدأ وخبر فاما تقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا المذهب  
 السرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كان معرفتين  
 فانك اذا قلت زيد اخوك و مرادك ان خبر عن يعرف  
 الخاطب باخوته بانه مستزيد كان اخوك مبتدأ وزيد خبره  
 وان مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالباس اعني ما  
 اذا كان كل منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبر او اما في غير موضع  
 الباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنونا بنونا بنونا  
 اي تقديم الخبر جائز

ابناء الرجال

ابناء الرجال الا ما عد فقصنا لا يتيسر ان المراد هو الاخبار عن ابنا الابناء  
 بانهم من نسل الابناء لا عن الابناء بانهم من نسل ابنا الابناء <sup>اي خبر مبتدأ وان</sup> والمفعول الثاني  
 سرفع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان المضارع انما يرتفع لرفع  
 من العوازل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما  
 صدر به او بالمد من الزوائد الاربعة ونذهب اصحابنا ان رافع الفعل  
 المضارع وقوعه يجتنب بصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب  
 فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا بصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد  
 كاتب كان استكلام فعلا اذن معنوي وهو المفعول الذي ذكرناه  
 وانما وجب ان يرفع الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى  
 احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى للحركات وهو الرفع ثم ان  
 من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوع موقع الاسم  
 كونه في معناه او قربا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوع موقع  
 الاسم لان يقع موقعا بصح وقوع اسم الفاعل على موقعه ولهذا قال  
 لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب ويضرب زيد  
 فوقع الفعل موقع للخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتدأ اخرى

اي وهذا مناقض لما ذهب اليه لانهم لم يمتنعوا من قول المناقض  
 هذا في المبتدأ والخبر وقول المناقض  
 ردود عليه  
 محال



9  
في الخلق المخلوق  
فانهم يرون  
ممكن الاستمرار

٩  
 في النخل المضاف  
 لانه يفتح وقوة  
 يمكن الاستعمال

في الفيل الفيلاني  
فانه يقع وقوة  
مكان الاسم

وكان الامام

صفة الجبر و ارفع و ارفع و منصوب و هو في القلوب ليس

لأن منه حظ كما أن وقوع المضارع موقع الاسم وتوحي

البَّاءُ مِنَ الْعَوَالِمِ اللَّفْظِيَّةِ لِلسَّنَادِ كَذَلِكَ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَحْتَسِرُ

هذا المذهب حجة سبويه أن الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف

فَالْعَامِلُ شَمْلٌ عَلَيْهِمَا فِي الْمَعْرِفَةِ فَيَكُونُ عَامِلًا فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا أَكْبَرُ أَهْلِي الْأَهْلِ

إِنَّمَا فِيهِ مَا دُكِّنَتْ حَامِلُ الْأَنَاءِ وَالْمَاءُ إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ يُصِلُ إِلَى الْمَوْصُولِ

بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف

بقوله ثم عمر الجواد السند ابو علي على ما اختاروه من ذهب الاخفش  
ثلاثة من خمسين الف دينار خزانة خزانة خزانة خزانة خزانة

بانا قد نجد من الصفا يا ارحم الراحمين حال الموصوف نحو قوله عز وجل  
 الرافق واء لاء فند مضمر و صفة مرتفعة ارتقاء صحيح افعلة

كان العام في الصفة هو العام في الوصف له مختلف حركاتها بالكان

احديهما اءاما والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان الموتر لو كان فيهما

واحد لما اختلف حكمها ومن روى يا عمر لا يؤاد ظاناً انه بحجر البيت

المشهور الذي هو في كعب بن أمية وابن مسعود يكره منك يا عمر

البجواد اخذته تهی اذ لا احتیاج لافش فی النصیب اذ یصح ان یقال

ای الی الامتداد



ح أن العامل قد عمل في محل النادى النصب كان مستبدا وعمل في  
وصف النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيها واحد

كما في فذهب الاربعة <sup>وهذه الاربعة من كاتبتها مختلفة</sup>  
في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليبدل على شيء بعينه وهي  
الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء النكرة والتعريف طار عليه  
على ما قد سلف في باب لا يعرف والنكرة ما لم تختص بواحد  
من جنسها فيكون شايجا في امته كرجل وفس او ما شبهها  
والعرفة ما وضع ليبدل على شيء بعينه وهي ثمة اضرب  
اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى  
المتكلم والمخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا  
او تقديرًا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون  
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربه فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون  
في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فخرته  
لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته رجل  
فقد عرفت بعض التعريف وصار اخبارك منه بالجمع من الانبعا  
اي الرجل وهو اسناد الكلام

ان تعر له عند ال مع معرفة فاذا انضمت فعلت ضربه كان ضمير  
معرفة ل وانه زيدا في قولك زيدا ضربه من حيث انه لا

يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو  
الضمائر لانها تكثر وتضع اليه على شيء اذا لشيء انما يصير بعد ما عرف  
واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما  
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم الخاص  
انه الذي يعلق على شيء بعينه غير متناول بالاشبهه وانما قيد

بالقيد الاخير احتراز عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد  
قيد بقيد الخاص احتراز عما نكر من الاعلام نحوكم من زيد لقينه ونحو  
ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه  
العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للجناس نحو اسامة ونحوه  
والثالث ما فيه لام التعريف للجنس واللام وحده عند سيبويه

للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء الا انما لا يثبت في الراج  
وعند الليل ان حرف التعريف ال كهل وبلى وانما استمر

اي هذا جواب عن سؤال مقدر وتقدير السؤال ان  
ال لو كان كهل وبلى لوجب ان لا يحذف  
الهمزة للرجوع كاهل واجاب بقوله  
وانما استمر

اعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها تكثر وتضع اليه على شيء اذا لشيء انما يصير بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي يعلق على شيء بعينه غير متناول بالاشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احتراز عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد قيد بقيد الخاص احتراز عما نكر من الاعلام نحوكم من زيد لقينه ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للجناس نحو اسامة ونحوه والثالث ما فيه لام التعريف للجنس واللام وحده عند سيبويه



التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الواصل عليه اللام اما ان  
 يكون المراد به للتعريف مع قطع النظر عن عوارضها او فرد من افرادها  
 فان كان الاول كان لتعريف تلك الحقيقة وتسمى تعريفاً <sup>اي ان يكون المراد</sup>  
 للنسب ان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد وهو <sup>اي كمال الاسم</sup>  
 فتعرف المراد هذا الاصل ثم ان لكل على الحقيقة قد يكون <sup>اي في جميع افراد الحقيقة</sup>  
 يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لخرق عهده  
 ان اللام لا استفراغ للنسب قد يكون تشبيهاً لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى  
 الاستفراغ نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاما هنا  
 للنسب لا للهمد والاستفراغ والرائع المبهم وهو شبيه بالاول  
 ان المبهم ما كان متضمناً للثالثة الى غير المتكلم والمخاطب <sup>اي من غير شرط</sup>  
 شرط ان يكون سابقاً في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث  
 يستغنى عن قضية او لا يكون والاول اسماء الاشياء والثاني في  
 الموصولات وانما بنيت المبهمة لانها اشبهت بالحروف في عدم <sup>اي كمالها</sup>  
 استعمالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت  
 لم يفهم منها عين شئ ولا جنس كالمضمر فان قلت ان هذا الاسماء

اذا كانت

نحو قوله تعالى  
 ان الانسان لخرق عهده  
 فاما هنا  
 فاما هنا

اي ان يكون المراد  
 اي كمالها  
 اي من غير شرط

اذا كانت مثبتة فكيف قالوا في شئها هذا في حال الرفع  
 وهذين في حال النصب والجر كما قالوا مسلماً ومسلمين وكذا  
 للذان واللتين قلنا عن هذا جوابان احدهما لا تسلم ان هذا  
 وهذين تشبيه هذا على حد مسلم ومسلمان واما ذلك صفة موضوعة  
 لتشبيه هذا كما ان هما لفظ موضوع لتشبيه هو وانقلاب  
 الالف آء في حالة الجر والنصب ليس للاعاب بل هي صيغة في  
 موضوعة لتشبيه في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر  
 في الاحوال الثلاث فوضعوا الرفع ضميراً والضم منصوب ضميراً  
 كذلك همنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعياناً كما  
 يدل على هذا ان ليس تشبيه هذا حذف الالف من هذا اذا الالف  
 في التشبيه لا تحذف بل تنقلب آءاً وآءاً واما آءاً نحو عصوان  
 وحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا شئت فالتشبيه تزيد  
 عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء  
 فيعود معرباً وعلى هذا النون بدل من المزة والتنوين لانها لا  
 معرباً بالتشبيه استحق المزة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق



ما یوماد املت مدی علم بینه وولات وولات بری

مجلس علمیه و تحقیقات اسلامی

0 1







سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة

والعين وفعل بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشككاً كفعلي  
 وفعل وفعل بفتح الفاء وكسر العين فان الفاء قد  
 يكون للتانيث كسلي ومغري وقد يكون للامان كاطري وغري  
 وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من لام التاودر وده  
 غير منصرف في الاستعمال واما امثلة المدودة فكثيرة ايضا  
 يورث عدداً شاملاً وهي على ضربين اعلم ان التانيث  
 للتحقيق ما يراه ذكر من الحيوانات كالماء والنافع وغيره للتحقيق  
 وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالنظام  
 والارض وغيرهما ثم ان للتحقيق لاصالية اقوى من غيره فاقترعته  
 للام العلامة بالفعل السندية خو جاءت هند ولم تجز جاً الا في  
 ضرورة الشر والماخ غير للتحقيق فقد جاز طاح الشمس از امتسعا  
 وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل  
 جاز في للتحقيق ايضا ترك العلامة نحو حفر القاض اليوم امرأة  
 لان الفاعل اذا ابعد عن الفعل لم يبق له معنى اتمك القوة  
 فيستدعي للام العلامة لا محالة البتة بضعفه بالفعل واستحسن ذلك  
 الحاشية بسند في

سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة

لا يفر

في غير اللغتين نحو قوله تعالى فمن جاءه موعدة ولو كان بهم خصاصة لانه  
 اذا كان جازم البعير الفصل من غير فتح الفصل كس ثم ان تانيث  
 البهايم وان كان حقيقياً الا انه دون تانيث الادبيين لان البهايم  
 لا يتميز اعيانها بل تخمها صورة متحدة ولا يوصفونها بصفات كبرى كقولك  
 الفهد فاشبه التانيث غير للتحقيق فاجبر سائر النافه ولم تجز جاً هند  
 واللفظ على ثلثة اشترط التانيث غير للتحقيق قد يكون علامة  
 فيه لفظاً كالظلمة والبشرى وقد لا يكون ثم انه ان كان واحداً لفظاً  
 قد رقب النافه نحو ارض ونعل بريل ارضية ونعلية وانما قدرت  
 التانيث دون غيرها لكونها من علامات التانيث ككثرة لانتهايم العلامة  
 وهذا ليس مؤثراً سمياً لانه يحفظ عن العرب ولا يناس عليه  
 ان الاسم المقدرب التانيث ان كان ثلثاً فامره يظهر شينين بالاسناد  
 الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالصغير غير التانيث يظهر فيه وان كان  
 رباعياً فصاعداً اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان للرجوع الى جميع الاودر  
 اصولاً او لم يكن نحو عتوب وعناو فامره لا يظهر الا بالاسناد  
 نحو لود غتت عتوب والتاوي لا يظهر في النصغير لتتزل الحرف الرابع  
 الحاشية صغير الرابع

سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة

سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في الساعة السادسة



منزلة ثناء التائب على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شد  
 قدومه وورثته حيث اظهر التاء في الرابعي وعكس غرضه <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجوه من احداهما <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 للجمع على التوحيد كما ان التائب في التذكير والتائب في الجمع <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 فرع على جمع المصنف فاجتمع فيه فرعين فلما كان تائبا عن حقيقة <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 فجاز في فعلها للآل العلامة وتركة خوف الرجال وفعلت الرجال <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 ولا فرق بين جمع المذكر وبين المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 وقوله وقال نسوة قال جار الله العلامة نسوة اسم مفرد وجمع المرأة و <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 تائبة غير حقيقة كتائبة الامة وهي اسم لجماعة النساء وقيل <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 انما قال وقال نسوة على ما اورد جمع من النساء وقيل حملت على معنى <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 الجماعة ليس بحقيقة وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 لم يشابه التائب الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 مخصوص بالذكر ولم يغير صيغة عما عليه بل للجمع بالواحد والواو <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استوفيت له صيغة هذا اذا <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 كان الفعل سندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>

في كتابه واثباته واثباته واثباته

للحقيقة انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلعت الشمس اما اذا <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 كان سندا الى ضميره فلا يسوغ الا لا والاء العلامة نحو الشمس طلعت <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 فمضيا ان لم يلحق العلامة لم يعرف سنده الى ضميره بل ام الى اسم آخر <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 بجاء بعده نحو طلعت شعاعها او قرنها مثلا وقبل انما امتنع الشمس طلعت <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 لا امتنع فوقك الشمس طلعت وهو الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكم <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 حكم الخبر علة فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقوف تبعة في <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 فقلت هكذا اذا اسند الى ضميره للجمع لم يجر الا لا والاء العلامة نحو الرجال <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 جاءت والمسا ففعلت هذا اذا اسندته الى ضمير المسكن و <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 لك ان سنده الى ضمير البارز نحو الرجال جاوا ولك كما فعلت قال <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 ابو عثمان والعرب يقول للذوق اكسرت والا جذاع اكرن <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 وهكذا الخ خلون ونحوه عشر خلعت وما ذاك بفرقة لازم <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 والناس والانام والنفر والرهط مذكور والناس اسم جمع <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 وليس بجمع الانسان من لفظ لان الان لا يجمع على هكذا <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 واصلة اناس قال الجوهري خففت الهزة ولم يجعل الالف <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>  
 واللام عوضا عن الهزة واللام بجمعا معان في قوله ان المنايا الموت <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الاسماء</sup>

اي في جمع الكلمة  
 اي في جمع الكلمة  
 اي في جمع الكلمة

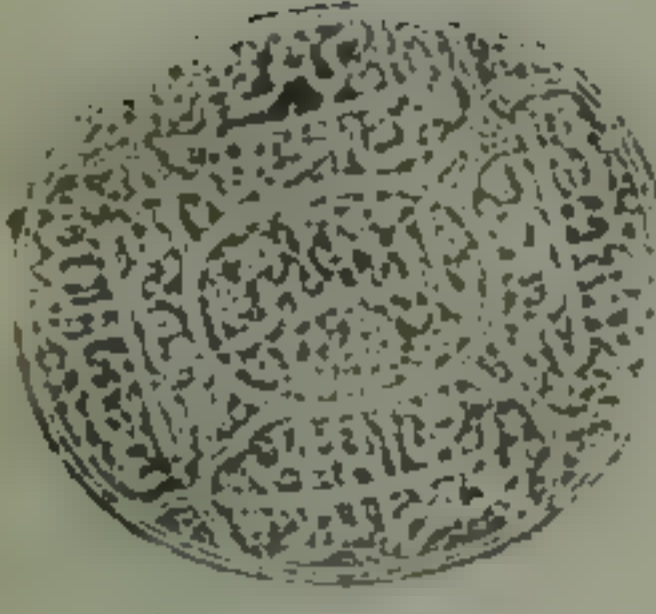
الحقيقة



يطعن على الناس الامنياء وقال غيره الالف واللام فيه بدل كاف  
 اي لا يطعن على الامنياء وقال غيره الالف واللام فيه بدل كاف  
 لا يتقدم ولا يتأخر اجتماعهما وذلك بدليل قوله تعالى الا ان يكون  
 كطبيعة تشاؤنهم الناس اسم مذكر لانه اسم ليس يجمع له واحد من  
 لفظ بل هو اسم مفرد يجمع للمع وكذا الهبط والنفر فانها لم  
 لم يعملا الا مذكرين مع انها اسماء جمع قال الله تعالى تسعة رهط  
 ولو كان مؤنثا لقبل تسع رهط واما القوم فهي ايضا اسم مفرد يجمع  
 للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الايتين اللتين اوردهما المصنف  
 الا ان تانيته في البس يجمع بل التامعة فيه اذ لو كان كذلك  
 لوجب ان يكون الهبط والنفر مثل قال الجوهري والقوم الرجال دون  
 النساء لا واحد من لفظ قال زهير وما ادرى اقوم الى محض ام  
 ناء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا من دينهم  
 وربما دخل فيه النبأ على سبيل التبع وقال زهير والقوم مذكر  
 ومؤنث لان الموضع الذي لا واحد لها من لفظها اذ كان لا مؤنثين  
 مثل قوم و رهط يذكر ويؤنث وان ضمنت لم يدخل فيه النساء  
 واما ما يحى تاء التانيث فعليه ويصل الهاء بغير الاديثين مثل الغنم  
 والابل

والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري واما ما ذكره المصنف  
 راجح مخالفة حيث فرق بين القوم وبين الباء والجوهري  
 لم يفرق ونحو النخل ونخله والتمر وتمره فابينه وبين واحدة  
 التانيث في القوم وبين الباء في التمر وتمره فابينه وبين واحدة  
 التانيث في القوم وبين الباء في التمر وتمره فابينه وبين واحدة  
 بين وبين وبين الواحد منه التانيث ونخله وتمره وتمره وتمره  
 مما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث واما التذكير في اللفظ لان  
 اللفظ وان اخاد من الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعيان نخل  
 منعق واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معن الجمع مع ان له واحدا  
 فاشبه ما يلجوع وذلك نحو قولك اعيان نخل غابية والنخل  
 باسفات وهذا الباب لا يكون له ذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع  
 لانك اذا قلت شاة مثلا و اردت الواحد المذكر فقد التباس بالجمع  
 لان الجمع شاة ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر  
 وجماعة ذكر وتانيث العدد من التثنية الى العشرة عكس  
 تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضيت التانيث والتذكير  
 في التثنية الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجلا  
 واثنتين

انما في النخل واحد من الباء واللام فيه بدل كاف  
 فانما في النخل واحد من الباء واللام فيه بدل كاف  
 فانما في النخل واحد من الباء واللام فيه بدل كاف





قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انت التفسير  
العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستخرج الفارق من  
عن زيادة تاء اخرى لامتلاء اجتماع علامته التانيث لم  
حذف التاء وهذا في الثلثة الى العشرة ولما الواحد والاثان فقد  
سكت فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثان وثلث  
واحدة واثان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة  
عشر ثوبت الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة  
مع ما نيف عليها كما تشر لا تميز اسم واحد كد اثبات علامة التانيث  
فيها لامتلاء اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا  
واحد عشر امرأة وثوبت احدى ولم يسقط التاء في تسوقها  
علامة التانيث من عشرة لئلا يجمع علامتا التانيث اعني اثنا  
الالف في احدى وتسقط التاء من عشرة وفي المذكر يسقط التاء  
من عشرة لئلا يجمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك يفسد ايضا  
وفي اثنا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلث عشرة  
امرأة وهكذا الى تسعة عشر ثوبت التاء في الاسم الاول في المذكر

وقد انت التفسير  
العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستخرج الفارق من  
عن زيادة تاء اخرى لامتلاء اجتماع علامته التانيث لم  
حذف التاء وهذا في الثلثة الى العشرة ولما الواحد والاثان فقد  
سكت فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثان وثلث  
واحدة واثان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة  
عشر ثوبت الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة  
مع ما نيف عليها كما تشر لا تميز اسم واحد كد اثبات علامة التانيث  
فيها لامتلاء اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا  
واحد عشر امرأة وثوبت احدى ولم يسقط التاء في تسوقها  
علامة التانيث من عشرة لئلا يجمع علامتا التانيث اعني اثنا  
الالف في احدى وتسقط التاء من عشرة وفي المذكر يسقط التاء  
من عشرة لئلا يجمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك يفسد ايضا  
وفي اثنا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلث عشرة  
امرأة وهكذا الى تسعة عشر ثوبت التاء في الاسم الاول في المذكر

انما لان سقوا انما من التثنية  
ثوبت في الجمع

وتسقطها من الاسم الثاني وفي الموث على المكس بين العشرة يسكنها  
اهل الجاز وكبير بنو نعيم واما ما حكى باخوه الواو والنون عن الاعداد  
ونحو عشرون رجلا وعشرون امرأة والاسمان مبنيان على الفتح  
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد  
المركبة ولما اثنا عشر فانهم اعربوا اعاب الاسم المثنى نحو هذا اثنا  
عشر وارث اثنا عشر ومثرب بانه عشر وذلك لانهم جعلوا  
آخر شرطه اعني عشر بتمزك النون من التثنية وعوضا عنه  
بدليل انهم لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون  
فلا تقول اثنا عشر كذلك لا يجوز اثنا عشر كك تقول خمسة  
عشر واذا كان بتمزك النون لم يكن الاسم مركبا ولا يكون  
وهي كلمات التثنية لم يسمها في ثنية على الفتح لتفخيم  
اما التثنية فيكون التبع لغيرها وهي خمسة  
فمختص بالمعرف ويكون بالتكثير وفابن التوكيد التعريف والتحقيق  
وازاله التثنية والسهولة لان في كلامهم الجاز نحو مرت بربداي  
بالمكان الذي يقرب منه زيد وقولهم تع فنادية الملاك فان ذلك  
ونفسه كفولك جاني زير نفس دون جاني رجل نفس

انما لان سقوا انما من التثنية  
ثوبت في الجمع

انما لان سقوا انما من التثنية  
ثوبت في الجمع

انما لان سقوا انما من التثنية  
ثوبت في الجمع

انما لان سقوا انما من التثنية  
ثوبت في الجمع



مجازاً اذ لم يناد به الا جبريل عليه السلام فاذا قلت حررت بزيد فقلت  
التجوز الذي في حررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون  
لا زالت التجوز الذي في قوله تعالى فنادت الملائكة وانه مختص  
بالعرفه نحو جاء زيد في التكرار لا تقول جاءني رجل  
نفسه اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان التكرار شايعة غير ثابت  
لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تأكيد لان التأكيد ما لا يعرف  
لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد يدل على التخصيص والتعيين  
والتكرار يدل على الشروع والعموم فبينهما تداخل والكوفيون اجازوا  
ذلك فيما كان محدوداً نحو كنت لبيد كلها لان الليدة موصلة  
فيجوز ان يعام في بعضها فاذا قيل لبيد كلها صح المعنى الذي وضع  
التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز ونشد واقصة البكرة يوماً تجمعا  
وهذا اذا دعت البقرتين ثم ان التأكيد يجرى في الكلام على ما بين  
بتكرير حرف نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرار  
التكرير مطلقاً وانه جار في كل واحد من الاسم والفعل والحرف  
وبالجملة والمفرد وتكرير غير حرف نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي  
اي جاءني زيد جاءني زيد



لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت  
 او في اوقات مختلفة فترن به اجمعون لينفذ الاجتماع ويدل  
 على انهم سجدوا عن آخرهم في واحدة هكذا ذكره ابوا  
 العباس <sup>الصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات</sup>  
 وذكر بعض ان الصفة هي ما يذكر بعد الشئ من الدال على بعض احوال  
 ذاته <sup>اي مفعول له</sup> تخصيصا في المنكرات نحو جاءني رجل عالم ونوحيما  
 في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين  
 المتشركين في الاسم نحو مرت برجل طويل ورجل قصير فتفصيل بين  
 شخصين متشركين في اسم رجل وقد يجي في التثنية والتعظيم  
 كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه وتعالى او كما يضاف  
 ذلك من الذم والتحقير ونحو التاكيد كقولهم ذهب اسن الدابر  
 اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو سببه  
 فالاول نحو مرت برجل عالم واما الثاني فتخمرت برجل موصوف  
 كثير عذوة فالكثير بحال الرجل واما هو حال العذوة وهو من سببه  
 والغرض من السبب ان يوصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم

هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف

ان الشئ

هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف

ان الشئ يوصف بحسب اشياء الاول ما كان فعلا لموصوف <sup>اي مفعول له</sup>  
 من سببه نحو مرت برجل قائم وامرأة قائمة فان مثل هذا فعل برجل  
 وتحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مرت  
 برجل قائم ابوه فترفع الاسم باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان  
 الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه فنزل فعل لغف فلو قلت مرت  
 برجل قائم غلام لم تجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعلا  
 له والثاني ما كان طيبة من الموصوف او من شئ من سببه نحو مرت  
 برجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان عزيزة كالكرم والكرام والفاضل  
 والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علما وقد يكون  
 وقد يكون طيبة فالعلاج باكان من افعال الجوارح كالذباب والقيام  
 وغير ذلك واما للتي هي فعلية فمن احداهما ما يعرف بالعين كالطويل  
 والقصير واللمعة والزرقية والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل هو  
 والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والنظافة والكرم وهذا هو المعنى  
 بالفرقة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والاربع النسب نحو ما سئل  
 وتبري والاسم المنحصر اذ النسب صامك وصفنا تقول يا شيم وبصر  
 هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف

هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف  
 هذا هو الموصوف



اي انما وصف على النسبة

اي انما وصف على النسبة

فلما يصح الوصف به فاذا نسبت قلت يا شامي وبهرتي فاخرط  
 في سلك الصفات فنقول مررت برجل يا شامي وامرأة  
 يا شامي ونقول رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه لما  
 صار وصفا بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في اللفظ  
 علامة التثنية والتثنية في اللفظ واللفظ في اللفظ  
 في ثبوت اسم الفاعل والاسم بالوصف بالاسماء الاجناس  
 بتوسل ذواتهم مررت برجل ذي مال ومررت بامرأة ذات سوار  
 فانهم اذا حاولوا ان يصنعوا بالاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا  
 رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى  
 الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار  
 فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار  
 الا ان صاحب مال لم يثبت له ان يقول مررت بزيد صاحبك  
 بمعنى رفيعك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط  
 ولا يضاف الى المضمر والاعلام وذلك لان الاسم لا يتصف  
 بالاجناس لا يتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم  
 فيكون

اي واللفظ في اللفظ

اي صاحب مال

فيكون

اي انما وصف على النسبة

فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان التثنية في اللفظ  
 في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ  
 في ثبوت اسم الفاعل والاسم بالوصف بالاسماء الاجناس  
 بتوسل ذواتهم مررت برجل ذي مال ومررت بامرأة ذات سوار  
 فانهم اذا حاولوا ان يصنعوا بالاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا  
 رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى  
 الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار  
 فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار  
 الا ان صاحب مال لم يثبت له ان يقول مررت بزيد صاحبك  
 بمعنى رفيعك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط  
 ولا يضاف الى المضمر والاعلام وذلك لان الاسم لا يتصف  
 بالاجناس لا يتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم  
 فيكون

اي انما وصف على النسبة

اي صاحب مال

فيكون

اي انما وصف على النسبة



وغيره لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المنع نحو زمر الطرف

ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع

اذ ان في الواحد لا يكون واحدا وجمعا وذكر او موصوفا في حالة واحدة

وهكذا حكم التذكير والتعريف لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدا

وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا وخصوصا فلا يجوز ان يقول جاني

الرجل طرف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص

وطرف على الشيع والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه

وكان بمنزلة الرجل النظراء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم

الاعراب فان الصفة لما كانت هي للموصوف وجب ان يدخل

عمل العامل عليها جميعا فتوافق لا محالة في الاعراب هذا اذا كان

الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا سببية فانه توافق في الاعراب

في الاعراب والتعريف والتكديرون ماسوا فقلت ان تقول

حررت رجل حنة جارية وابادة قائم غلاما وبرجلين

غلامها وبرجل قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل سببية

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including phrases like 'الصفة هي الموصوف' and 'الاعراب'.

وتع

وجمعا اذ لا يمنع ان يكون الموصوف مذكرا او مؤنثا او غلاما او امرأة كما لا يمنع ان يكون

الموصوف مذكرا او مؤنثا لان هذه الصفة بعد عود الضمير من موصوفا الى الموصوف

تبتل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف كرم

نق يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كرم ابيه كان قيل كرم الاب

الصفة فعلا لانه كرم الاب دليل احتماله صفة وتامتها في امرأة كرم

الاب يدل على ذلك واذا تبتل الصفة بفعل سببية كرم

الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق الموصوف في التعريف

لما ذكرناه والبدل على اربعة اوجه المقصود من

البدل التبيين والايضاح وفتح الالباس وهو المقصود من الكلام والاول

كالسائط لذكره وهو في حكم كبره العامل فاذا قلت حررت بقومك

تلتهم كان تلتهم مجرورا بحرف جر آخرت كانت قلت مرت

بقومك تلتهم بدل من قولك تلتهم لذين استضعفوا

لمن آمن منهم وقولك تلتهم لذين استضعفوا

كان البدل في حكم كبره العامل لان البدل بمنزلة بترك الابدل

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including phrases like 'الصفة هي الموصوف' and 'الاعراب'.

Handwritten notes at the bottom of the page, including phrases like 'الصفة هي الموصوف' and 'الاعراب'.







من كنه ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد الله  
اذا كانت بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تترجم من زيد هو الذي كنه

ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالباً من  
معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقاً وان عطف البيان لا يدل  
المقصود لولا ان عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرط طول عن الموصوف  
في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدح في عطفه لم يدل عليه وانما يدل على  
عطفه بان صفة الطول في الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعل

اسم واحد كلياً لافادة مخصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع  
اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان احرى بان يجرى واحده  
لا فادة مخصوص والفرق بينه وبين البديل ان البديل هو المقصود بالكلية

دور ود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود  
بالدليل هو الاول وورد الثاني لاجل ان يوضح انه وان البديل  
في حكم كبر العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول الشاعر  
النار كالبكر يشر عليه الظير ترقبه وقوعاً فشر عطف البيان من البكري  
ومستغ ان يكون بدلاً ولا لكان النار كذا خلا عليه في التعريف نحو النار كالبكر

وهذا لا يجوز كالضارب زيد وذكر ذلك في باب الاضافة  
والعطف بالحرف وحرف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم  
ان الواو والفاء ونم وحت من حروف العطف تشتركون في جمع  
المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد تشتركاها في  
هذا المعنى تقتضي قالوا الواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحرف  
العاطفة لدلالته على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها  
تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب مع الاشتراك من غير ان يكون

هي اصلاً والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتقيب  
كثيرة لا يمكن استقصاؤها بهذا الكتاب وما عوى الى ان في  
من ان الواو تفيد الترتيب فهو اقلها فانه ان رفع شأنها  
واعلى كيانها في علم العربية من ان تخفى عليه شيء من هذا واما الفاء ونم

فانها تفيد ان الترتيب الا ان الفاء ترتيب توجب من غير تسمية  
وتراخ ونم توجب مع التراخي ومن ثم لم يجر ترتيب زيد اليوم للجمع  
فعر وابتعد شهر وجازم عمر وابتعد شهر ولما قوله تعالى وكن من قرية  
اهلكتنا بما فجاءنا بما كنا بيا ناء وقوله تعالى واني لعنار لمن تانا ومن

اي كون الواو  
لا تفيد الترتيب

في ترتيب  
الواو والفاء



وعمل صالحا ثم اهتدى فتناول بانه لما اهلكا حكم بان الناس قد جا  
وتبنايات الالهة ورواه واما في موضوعه لانهما القاي  
وقد ذكر في حروف بلا و هذا لم يذكره المصنف هنا واولا  
حد الشين او الالف او الواو في علة ثلثة اوجه احدها انك  
تكون ضرب زيدا او عمر اوردت ان تجرب بغيرك زيدا فاعلم منك  
شك جوزت ل ان تكون ضرب عمر واقامت باوقافك لك  
ضربت واحدا منها وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمر  
فبدل على انك تستفهم المماثل عن احدهما والثاني التحخير نحو  
اضرب زيدا او عمر واقدم ان يفر احداهما لا بعينه ولم يذكر  
ان تفرهما فليس في ذلك شك واما هو تحخير اذ لم يكن هناك شيء  
موجود فيك فليس كما يكون في المثل والثالث الاباحة نحو جالس  
لكن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التحخير انه لو جالسا معا  
لم يكن عاصبا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التحخير لان المثال لا  
يكون الابا لاقدم على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جالس  
ابا زيد واما عمر واضرب ابا زيد او اما عمر او جالس ابا الحسن واما  
اشكال الك

ابن سيرين

ابن سيرين وجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف

والشيخ ابو علي لا يبعد عنها لو قولها قبل المعطوف عليه ولخول  
العاطف عليها واقتناء المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف  
العطف تسعة وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يحيى  
على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الام  
متفهام نحو ازيد عندك ام عمر والمفعول ايها عندك وكذا لك  
اضرب زيدا ام عمر او والاصل انها اذا وقعت بين  
المفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة فتح ان يقال  
ايها والاتصال ان يكون معادلة لخصلة الاستفهام ومقرينة  
لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينهما وبين او انك  
مع ام تقبل وجود احدهما عنده فتطلب بالتحسين ومع او اي لفظ او  
وجود احدهما عنده وكذا كان للجواب مع ام بذكر احدهما  
نحو زيد ان كان عنده زيد او عمر وان كان عنده عمر  
فالجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وقع  
في الاستفهام والمخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك  
نعم او لا

في الاستفهام



عمرو وكأنت استنيت عن وجود زيد عنده ثم بدأك  
 عن هذا السؤال فاضربت عمراً وأنتاقت سوءاً آخر فقلت  
 أم عندك عمرو والمفعول عندك عمرو ثم فقام المنقطع في  
 بل مع المحرمة فلا بد معها من إعادة اللفظ فابنيها وبين التصلة ولما  
 الثاني فقلت أنتما لا بل أم شاء كأنت رأيت شيئاً من  
 بعيد فظننته بما فاضرت بأنه ابل على حسب اعتقادك ثم اعتر  
 شك جوت له ان يكون شيئاً آخر فاضربت عن الاخبار اخذاً  
 في السؤال عن كونه شيئاً فقلت أم شاء "أنا بل أيمى شأ"  
 ولا لفتي بعد الاثبات أعلم أن لا وبل ولكن تشرك فإن  
 المعطوف بها مقار المعطوف عليه أما لا فتى لفتي بعد الاثبات  
 نحو جاءني زيد لا عمرو فبدل على أن المجي صدر من زيد لا عمرو  
 ولا المجي إلا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو وأما بل  
 فهي للاضراب وهو الاغراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فإذا قلت  
 ضربت زيداً بل عمرو وأنت قاصداً بالاخبار بغير زيد ثم ظهر  
 لك أنك غلطت في ذلك فاضربت عنه إلى عمرو وأما بل

ای شش پر از لاج فکلام القضا لانه غلطه

نقطة لا الآن لا تنفي عن الثاني ما وجب للآخر بل تنفي للثاني ما وجب للآخر  
وتنفيه عنه وقيل يقع بل بعد المنفي كما يقع بعد الواجب نحو ما جاء زيد بل عمرو  
فابطلت نفى المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد  
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير  
ما جاء زيد بل ما جاء في عمر وكانت قصدا ان تنبت نفى المجيء  
لزيد ثم استدركت فاثبتت لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل  
دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي  
خاصة نحو ما جاء زيد لكن عمرو فهي اختص من بل لاختصاصها  
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا نقول ضربت زيدا لكن عمرو  
هذه في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي  
نظير بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاء زيد  
لكن عمرو لم يجيء والفروع بين الاستدراك والاضراب مذکور  
في المتن في الاعاب الاصيل وغير الاصيل الكلام  
مارة على ثلثة معان اما جعل الرفع علما لانها عليية والنصب  
للمفعولية ولجاء علما للاضافة لان الفاعل أقوى من المفعول



كونه غير مستغنى عنه والمفعول فاعله يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع  
 الذي هو افعلى لانه من الشقين وتحتاج في النطق به الى تحريك  
 العضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي اخف  
 واهون كونه من اخص للكون والمضاهيه وهو ينهها لكونه  
 تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع  
 والنصب كونه من وسط لكس سلوكا لطريق التوافق والتشاكل  
 او يقال ان الفاعل اقل من المفعول كونه واقل اليه فيكون المفعول  
 واحدا فاعلا الى السعة فاختص الاقل بالانقش والاكثرا لاخف  
 انتزاعا من التوازي والتعادل والمحقق بالفاعل خمسة افعلى جموعه  
 النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن فصال  
 لما تاروا عن علي كرم الله وجهه انه قال الفاعل رفع وما شئت  
 به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جري  
 مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في الاستناد كما تقدم فيكون  
 الجملة الفعلية متقدمة على الجملة الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ  
 وايضا ان الفاعل ابدأ او في الغالب ثانيا اثنين لانه لا يحتاج الى شيء

فان كان فعل لا يرتفع نحو اى الى الصبر والاعلان  
 والمفعول لا يرتفع نحو اى الى الصبر والاعلان

وانما قالوا في الغالب لان اسم كان  
 واحدا وان لم يكن فاعلا والمفعول  
 ابدأ ثانيا اثنين وان كان  
 فاعلا وبعضه فاعلا

وانما قالوا في الغالب لان اسم كان  
 واحدا وان لم يكن فاعلا والمفعول  
 ابدأ ثانيا اثنين وان كان  
 فاعلا وبعضه فاعلا

وانما قالوا في الغالب لان اسم كان  
 واحدا وان لم يكن فاعلا والمفعول  
 ابدأ ثانيا اثنين وان كان  
 فاعلا وبعضه فاعلا

واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدأ او في الغالب ثالث ثلثة لاقتضاه الى الجبر  
 والى العايد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثالثة وقد ذكرنا فيما سبق  
 مشابهة هذه المحققا بالفاعل فلا يعبد والمفعول خمسة انما سمي  
 المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ان كان اذا قلت ضربت ضربا  
 كانت قلت او جئت ضربا او احدثت فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول  
 على الاطلاق بخلاف اذا قلت ضربت ضربا فانتك لست بفاعل زيد  
 على الاطلاق وانما او وقعت به فعلا وعلى هذا سائر الفاعيل وانما للكون  
 لال والتميز والشيء المنصوب بالمفعول مجيئ من فضله في الكلام فاعلى زيد  
 وللحال نسبة خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها والشيء المنصوب بالمفعول  
 لان الفاعل فيه متوسط وفي الاصل للمضاف اليه بالاضافة  
 المعنوية انما كان الجبر في كنهه بالند ولا مفعولا به بل غير اصل لان الجبر  
 لفظا مفعول او منصوب معنى اذا المفعول كنهه الله ولا مفعولا به بل غير  
 على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية  
 واءاب الفاعل على ما سبق وانما الفاعل خمسة  
 كلمة اذ ليس في فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما سبق ان حق

وانما قالوا في الغالب لان اسم كان  
 واحدا وان لم يكن فاعلا والمفعول  
 ابدأ ثانيا اثنين وان كان  
 فاعلا وبعضه فاعلا

وانما قالوا في الغالب لان اسم كان  
 واحدا وان لم يكن فاعلا والمفعول  
 ابدأ ثانيا اثنين وان كان  
 فاعلا وبعضه فاعلا



الاعراب في أصله لأن وضع الأعراب على أن يميز بين المعاني المختلفة  
و محل تواردها من المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف والافعال  
ولما وف تذل صيغتها على معانيها فوجب أن يكون الأعراب للاسم  
وأما الفعل فأعرابه غير أصيل وإنما هو بسبب المضارعة التي سبع  
ذكرنا في صدر الكتاب وقد يقال الأعراب صريح وغير صريح اعلم أن  
اختلاف الصيغ لا يكون أعرابا وإنما هو اختلاف الآخر باختلاف

في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه

العوامل فإذا قلت هو ففعل كذا فلفظ هو مبنية آلا أنه كناية عن اسم  
مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا إذا قلت أياك ضربت فلفظ  
أياك مبنية آلا أنه كناية عن مرفوع اسم منصوب ولما كانت هذه الأسماء  
نائبين من الأسماء الظاهرة ومستلحة فيها إلى غير ما كان  
كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب أو مجرور ولم يكن  
أعرابها لعلها أوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الأحوال  
صيغة ليكونوا لم يطلوا ببناءها وتحصل لهم الغرض المقصود من  
التمييز بين هذه الأحوال فكان اختلاف الصيغ فيها لا يلا على

ما يدل عليه الأعراب في قوله آلا أنها لم يوجد فيها اختلاف  
باعتبار

باعتبار

باعتبار العوامل لم يحكم بأعرابها صريحا فقبل أن أعراب صريح وهي على  
ضربين متصل وهو لا ينفك عن اتصاله شيء فإن قلت كيف عرف بالمتصل  
بالاتصال وهل هو الاقرب شيء بنف فلتنا عرف المتصل المصطلح عليه  
بالاتصال العربي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم إن الضمير المتصل  
أما أن يكون مرفوعا ومنصوبا أو مجرورا أما المرفوع فقد يكون بآراء

في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه

وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا وضربا أو مستكنة وهو ما نوى فيه نفس هو  
نحو زيد ضربت أي ضربت هو ثم أن المستكن أما أن يكون لازما أي لا يند  
الفعل الآلية وذلك في أربعة أفعال وهي أفعِلْ وتَفْعِلْ وأَفْعَلْ  
وتَفَعَّلْ إذا كان للنحو طبع المفكر دون الغائب المؤنث فهذا لأفعال أبدأ  
مسندة إلى ما استكن فبين من أنا ونحن وأنت أو غير لازم وهو مستكن  
الفعل البتارة وإلى غيره آخر كما لنوى في فعل الواحد الغائب نحو زيد

في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه  
في قوله أعراب في وجهه

فعل ومنه فعلت فإنه كما يسند اليه إلى المظهر والبارز من الضمائر  
نحو ضرب زيد وما ضرب الآه وهو ومنه المستكن في الصغار نحو زيد ضارب  
لأنك تسند إلى المظهر أيضا نحو زيد ضارب غلام وإلى البارز إذا جرى أي صفة  
على غير من هو له نحو زيد ضارب أي فالصفة جارية على زيد كونه  
أي زيد ضارب أي مستكن

باعتبار



خبر الیه واهی لهند فابرزت ضمیر ما و ذک لازم فی الصفات بخلاف  
 نحو هند زیتر ضریته الخطا طارئة الصفات عن رتبة الافعال علی غیر من  
 و اما ضمیر المنصوب والمجرور فلا یکنان الا بازرین لان الاستنار  
 من خواص المرفوع لانه یضم اذ الفعل بل علی کونه کاجزاء منه  
 بخلاف المنصوب والمجرور فانها لا یضم ان بل یخذفان لجزئیهما  
 فضله یم الکلام بدونهما و اما المنفصل فهو جارجی المظهر  
 فی استقلاله و فی التلکظ به و یم و یمون مرفوعا نحو هو  
 فعل کذا و منصوبا نحو ایاک اکرمت ولا یجوز له التیة اذ لا یکن  
 انفصال المجرور عن الباز بخلاف المرفوع و المنصوب الا یرى ان  
 یجوز فی کل واحد منهما ان یفصل منه و یمین عامله نحو ما ضرب  
 الاعم و ما ضرب به الازید او ان یضرب به الکلام نحو یضرب فعل کذا  
 و یرى اکرمت بخلاف المجرور و العاطف المنفصل و المتصل بسبعة  
 و اربعون لفظا اما موضوع لیکون کتابه عن المتکلم و الوقف علی  
 بالالف تارة و باطاء اخرى و قوله الالف حال الرفع اجزاء  
 فی الالف و الالف فی الوقف و قوله الشیفة فاعرف و اما نحن فهو  
 فی الالف و الالف فی الوقف و قوله الشیفة فاعرف و اما نحن فهو

جمع اما علی غیر لفظ الواحد كما قالوا المرأة و النبی و الکلیفة و الخاریج و الخیفة  
 و کذا قبل التثنية نحن و اما لم یثن و لم یجمع علی لفظ لان المتکلم لا یقرن  
 الیه المتکلم آخر و اما یقرن الیه غایب او مخاطب الا یرى انک  
 اذا فصلت فی قولک نحن فعلنا قلت انا و یرى فعلنا او انت  
 و انا فعلنا و لا یکن ان یقول فاعرف و یمین علی الضم لانه یثن عن  
 معنیین فقولی و مثله قوط و قبل و اما انت فهو ضمیر الخطاب  
 محل و الاسم بالتعاقب ثم ان و التالیة لا یحل لها من الاعراب  
 بخلافها فی ضربت و انا حرکوا التالیة لیکون ساکنان و قالوا  
 انت و انت و لم یقولوا انت بالضم لانه وضعوا التالیة لانت  
 و هو المتکلم و حرکوا فیه النون اظهارا لخرجا اذ لو سکت لکانت غنیة  
 فی التیسوم و اذن خفیت و آخر و الفتح یحقنها ثم زادوا التالیة لخطا  
 فقالوا انت و لو فعلوا مثل هذا فی ضربت لزمهم حذف التالیة من المتکلم  
 و هو بین الف و و اما اختصت الفتحة بالذکر و الکسرة بالکون تقدما  
 لجانب الذکر علی جانب الکون و الفتح خیر من الکسرة لخمعة ثم قالوا فی  
 التثنية انتما و فی الجمع انتم و فی الغایب هم و هم و کان القیاس انتما انتوا  
 جردا لخطا یبحث لاجل لهما من الالف لزم  
 حذف التالیة من المتکلم لان معنی الخطاب متغیر و هو



لأن علم التشبيه هو الالف و علم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم  
 لو قالوا اننا لا نشبه بالعرف فيمن يقول اننا كما قال الشاعر اخوك اخو  
 مكاشرة وضحك وحياءك الالف فكيف اننا ولا نعلم لو قالوا اننا نتوا  
 نهم ان تقولوا هو هو واو كان يفضى الى اجتماع المتكلمين في  
 آخر غير الممكن فلم يعطوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هو هيا  
 لأن الميم من خرج الواو وهي احدى الحركات التزموا الميم في جميع الكلمات  
 وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا بدليل مراجعته في الفروق والاختلاف  
 ووجوبه في مثل قوله تعالى انكم كنتموا ونصرتوه وانما حذف الواو في  
 حين امن الالف بالالف والتشبيه لا التباس بالجمع  
 ولم يعكس لان الجمع اتفق من التشبيه والتخفيف به اولى وانما ضم  
 قبل الميم فيهما وانما في الميم شغوية فجعلوا  
 حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشغوي اتباعا ولا تجعلوا  
 حركة ما قبل حرف التشبيه من جنسها في المظهر مضطرب فيه نحو زيدان  
 فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشغوية من جنسها واشركوا بين الميم والميم  
 والموت في التشبيه ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر  
 اي انتم انتموا

انهم عدلوا عن القياس لانهم  
 لو قالوا اننا لا نشبه بالعرف فيمن يقول اننا كما قال الشاعر اخوك اخو

في الجمع الميم من خرج الواو وهي احدى الحركات التزموا الميم في جميع الكلمات

في الجمع الموت هين وانتم ولم تجمعوا هين بالالف والتاء اتباعا للغة  
 بين الفاعل والاصل في المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع  
 في ضربها ونفرب وشددت لأن الاصل هين وانتم فقلت  
 الميم ثوبا وادغت واما منفصل المنصب فهو آيا حيث جهر هو اصحا  
 وما يتصل به من الكاف ونحوها لواجب للدلالة على احوال الجمع  
 اليه ولا محل لحذف الواو من الاعراب وهي نظير التاء في انت  
 وعند الليل انها مجرورة المحل باضافة آيا اليها لانه اسم مبهمة فلتخص  
 امة آيا بالاضافة وتستدل باحكاها عن العرب اذ الميم الرجل السنين  
 قايه وآيا الشواب حيث اضاف آيا الى الاسم المظهر واما الضمائر  
 المتصلة فلما كان للمفعول منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة  
 للمتكلم ومفعولا للمي طيب المذكر ومكسور النون طيب الموت وقد استوفى  
 المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في حركات المذكر وكنت في خطا  
 الموت لما ذكرناه في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا  
 في المنفصل اما نحن ثم جميع ما ذكرناه انتم وانتم وانتم جاري  
 ضربت وضربتم وضربتم ثم كتمت الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا  
 اسكان ضمير الغائب غير لازم عليه  
 وهما من انتم كلام لزوم

في الجمع الميم من خرج الواو وهي احدى الحركات التزموا الميم في جميع الكلمات

لان الفاعل والاصل في المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع

اسكان ضمير الغائب غير لازم عليه وهما من انتم كلام لزوم



نحو ضرب اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

نحو ضربت اي هو ومنه ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل

في آخرها

في آخرها التاء لان التاء في اوله يفتح عن ذلك وفي الجمع يفتح كقالتوا

في الماضي ضربن وتقول في تنبيه المخاطب وجمع ضربان

وتضربون ولا يبرزوا الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والسكن

وتقول في مؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء بآخره علما للضمير

المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطا تمنع من زيادة تاء اخرى

فجاءت الياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تنبيه

ولم يفرق بينهما وبين الذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول

في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز

الضمير لان حرف المضارعة في اوله يفتح عن ابرازه ويعلم من الاتساع

وحكم الامر حكم المخاطب المضاف اليه اتصال نون الاعمال لانه مبني

او مجزوم وهذا النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو

الكاف في اكرمك والياء في اكرمه والمخالف في اكرمه ولفظ الجور

كلفظ المنصوب على ما تقدم ذكره الا ان ياء المتكلم في المنصوب

نون عا وعلما ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب يعمد بنون قبلها

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون

نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من آخر الجرائع الكسرة فلا يكون



ای کتابت الیوم  
یعنی کتابت الیوم

طائفون

كقول الشاعر وقائم الامان خاوي المحزن اى رب بله مستو  
 الجوانب خال الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتزجها  
 منزلة رب والبعثون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها كثر  
 الاستعمال وبعد الفاء نحو قولهم فتلك حبلى قد طوت ووضعت  
 اى قرب امرأة شك وسياق الكلام يدل عليه ووضعت بمعنى  
 ذات ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الحبسها شغلها وقوله عن  
 ذي نعيم اى عن صبي ذي نعيم وهى جمع تميم وهى المعادة و  
 المحول الذى استع عليه الحول وبعد بل نحو قول بل بلوذي سعد  
 واصحاب اى بل رب بل وهو هنا بمعنى المفادة والاصبا  
 جمع صبيب وهو صند الصعد ومن ذلك كان في قولهم  
 الناس مجزون باعالم ان خيراً فخير ذكر سيوبه في اعراب هذا المثل  
 اربعة اوجه احدهم وهو ايجاد ان يقال ان خيراً فخير بنصب الاول وضع  
 الثاني على معنى ان كان عليه خيراً فخر اؤه خيراً باضمار كان مع اسمها دلالة  
 حرف الشرط عليها وحذف البتداء من الثاني دلالة حرف الجزاء عليه  
 لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعها معاً على ان الاول

فما كتبها عن ذي  
آخرة نعيم محول

رضی

40/10

2

الاول



اسم كان المضرة والمجر محذوف والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان  
في علمه خبر خبره خبر وهذا الوجه دون الاول لانه حذف خبر كان الثالث  
ان تنصيرها جميعا نحو ان خبرا فخر افا لاول على ما ذكرنا في الوجه الاول

والثاني على انه معقول به والتقدير ان كان علمه خبرا فهو خبر خبرا  
والرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني

على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذه السامعية لا يضمن الا مع شي

آخر العامل السامعي اذا اضم فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل

ما ترى في اضمار ان من النما التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الا

شيء لك وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف

الشروط وقد حكم على قولهم القدر لا فعلين بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ

يدل عليه والقياسية لا يضمن الا بدليل لئلا اعلم ان الفعل يضمن

وتترك معمول محال وذلك حيث عليه دليل من لئال والتمال فالاول

نحو قولك وقد رأيت من يتقيا للفرقة اي يبرير فاضمة اذ لئال

يدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهين فكبروا فقلت المحال

باضمار ابصر والحلال للتمني وللمستهين معناه لاجل التمني او في حقه

لان يكون

في علمه خبر خبره خبر وهذا الوجه دون الاول لانه حذف خبر كان الثالث ان تنصيرها جميعا نحو ان خبرا فخر افا لاول على ما ذكرنا في الوجه الاول

والثاني على انه معقول به والتقدير ان كان علمه خبرا فهو خبر خبرا والرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذه السامعية لا يضمن الا مع شي آخر العامل السامعي اذا اضم فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان من النما التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الا شيء لك وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف الشروط وقد حكم على قولهم القدر لا فعلين بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه والقياسية لا يضمن الا بدليل لئلا اعلم ان الفعل يضمن وتترك معمول محال وذلك حيث عليه دليل من لئال والتمال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتقيا للفرقة اي يبرير فاضمة اذ لئال يدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهين فكبروا فقلت المحال باضمار ابصر والحلال للتمني وللمستهين معناه لاجل التمني او في حقه

لان يكون التمني المحاطب ولهذا كان المضرة يد ابصر وعلى الغيبة  
تريد ابصرتم واما الثاني فهو قولك قل مله ابراهيم خنيغا فقلت

منصوب باضمار تتبع وقد اضمرد لانه ما سبق من الكلام عليه وهو

قولك كونوا مودا او نصارى لاكت لما اضربت عن قولكم كونوا

يهودا ونصيب الاسم بعده دل ذلك انك لم تضرب عن قولكم كونوا

لمن يقول لك من فعل فعلت زيد باضمار فعل زيد ورفعة الفاعلية

اولى من رفعة بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لازم

فعل مطابقة للجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيد باضمار

ضربت زيدا الازيد بالرفع وقرب من هذا الاضمار

على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير قبيل

القياسية وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان

الدليل على اضمار الفعل في قولك قل مله ابراهيم خنيغا متقدما

عليه وهو قولك كونوا مودا وفيما يضمن على شريطة التفسير

متاخر عنه فهذا معنى قولك الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان

الاسم قد يكون مرفوعا بعض مضمرة في الظاهر وقد يكون منصوبا

في علمه خبر خبره خبر وهذا الوجه دون الاول لانه حذف خبر كان الثالث ان تنصيرها جميعا نحو ان خبرا فخر افا لاول على ما ذكرنا في الوجه الاول

لان يكون



واما المرفوع فتحولهم الى زيد فخرج فارفع زيد بفعل مضمر  
 بغير الظاهر اي هل خرج زيد فخرج الآلة اضمر استغناء بغير  
 عنه وليس ارتقاء بالابتداء لان هل يقتضيه الفعل فلا يلزم الاسم الآلة ورا  
 وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والّا ونحو ذلك  
 لما تضمن من احتفاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته  
 فبعد الله منصوب باضمار فعل بغير الظاهر المفعول ضربت عبد الله  
 ضربه لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضمير غير  
 ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمرا ان يكون عين المظهر  
 نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيد اضررت به اي جرحته ولا يصح  
 اضمار جرحت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم معناه نحو زيد اضررت  
 غلامه اي اهرقت زيدا ضربت غلامه لان اهانته المولاه من لوازم  
 ضرب الغلام وهذا باب لا طنب فيه مجال لكنه يقص الى الملل  
 فاختمت على هذا القدر فليس الري عن الشفاف والتعلم اي وانه  
 فاختتمت على هذا القدر فليس الري عن الشفاف والتعلم اي وانه



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yayıncı	
-ak Ko	608